الثالوث المدمر

البنك الدولى   صندوق النقد الدولى

منظمة التجارة العالمية

أسامة عبد الرحمن

المقدمة

يعرف الاقتصاد العالمي العديد من المتغيرات التي قد تنعكس سلباً أو إيجاباً على أدائه ففى القرن السادس عشر لم يكن للدول أن تتدخل في التجارة الدولية فتفرض حواجز مباشرة تزايدت بصورة تكاد توصف فيها بالحرب التجارية خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إذ كان هناك أكثر من ٢ نوع من القيود والعوائق مما أدى إلى حدوث انكماش اقتصادي في أغلب بقاع العالم وخلق مناخ سلبي أمام التبادل التجاري الدولي.

أمام هذا الوضع الغير المناسب كان لابد من بذل الجهود في سبيل إزالة الحواجز أمام حرية التبادل التجاري تجسد ذلك في انتقال الاتفاقيات الثنائية في التجارة الخارجية إلى اتفاقيات متعددة الأطراف الأمر الذي فتح المجال أمام التعاون التجاري .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، عمدت الدول أن تخطو الخطوة الأولى في سبيل تخفيض القيود الجمركية المفروضة على تجارتها الخارجية، بعد إعادة بناء ما دمرته الحرب حيث ظهر اتجاه لإنشاء منظمة دولية تكمل الإطار الدولي، يهدف إلى تحرير النظام العالمي فظهرت الـ OMCفي ١٩٩٤ إثر عقد مؤتمر مراكش .

وظهر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الشقيقين ضمن منظومة الأمم المتحدة ليشتركا فى هدف معلن هو رفع مستويات المعيشة في البلدان الأعضاء وأهداف خفية هى السيطرة على مقدرات الدول النامية من خلال اشتراكها الإرادى فى المنظمات الدولية تجنباً للاستعمار المباشر المكلف لذلك فهما مع شريكهما الثالث منظمة التجارة العالمية يشكلون خطراً داهماً على الأمم الضعيفة حال اشتراكها فى منظومة هضم الصغار والاستيلاء على ثرواتهم اختيارياً منهم دون الاضطرار إلى زحف الجيوش الجرارة مستخدمين القوة الناعمة وسيلة لتحقيق مآربهم الامبريالية فمتى ستدرك الشعوب الإسلامية، أن الاستدانة من صندوق النقد الدولي ارتهان سياسي واقتصادي للكافر المستعمر، لا يعود على البلاد إلا بالتبعية للغرب والارتهان له، فها هي أمريكا تهدد مصر التي استدانت ٧,٨ مليار دولار بالأمس، تذكرها بأن القرض كان مشروطاً بشروط سياسية ومالية، على مصر الإيفاء بها، أو بمعنى آخر، فعلى مصر أن تخضع للقيود الأمريكية وشروطها تلك، ثم بعد ذلك نتحدث عن التحرير؟

أسامة عبد الرحمن

الباب الأول
التمويل ومخاطره

الأمة الإسلامية وتحولات السياسة الدولية :

شهد النصف الثاني من القرن الماضي تحولات سياسية بالغة الخطورة على الأمة الإسلامية وكان اخطر هذه المتغيرات المؤامرة الكبرى التى أفضت الى قيام الكيان الصهيوني في قلب العالم الإسلامي. وقد قامت الصهيونية العالمية والقوى الإمبريالية والصليبية على خلفية الصراع ضد الحضارة الإسلامية التى بدأت بالحملات الصليبية في القرون الوسطى ثم طرد المسلمين من جنوب القارة الأوروبية ثم إخضاع أقطار الدول الإسلامية في شمال إفريقيا وغربها والعالم العربى تحت سيطرة الاستعمار الغربي، ثم تفكيك الخلافة الإسلامية وتحويل الأراضي التى ظلت تحت مظلتها إلى مستعمرات ومحميات ودويلات وممالك سيطرت عليها الدول الاستعمارية وإمعانا في السيطرة على العالمين الإسلامي والعربي تم إنشاء الكيان الصهيوني ليصبح نقطة ارتكاز لها وبؤرة لعدم الاستقرار في المنطقة لتسهيل السيطرة الكاملة على العالم العربي والإسلامي.

ومن أهم المخاطر التى برزت في التسعينيات من القرن الماضي نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الاشتراكي وزوال ثنائية القطب لتبرز الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية أحادية في ظل النظام الدولي الجديد، مستغلة المنظمات الدولية مثل مؤسستي بريتون ودز، منظمة التجارة العالمية ومنظمات ووكالات الأمم المتحدة من خلال نفوذها وسيطرتها على العالم خاصة دول العالم الثالث واستخدام معايير مزدوجة في التعامل مع ما يسمى بدول العالم الثالث، وبصورة أخص مع الدول الإسلامية وبذلك غيرت هذه التحولات المتسارعة كثيراً من المفاهيم المنظمة للعلاقات الدولية السياسية والاقتصادية التى سادت أبان الحرب الباردة وما قبلها.

ونتيجة لتداعيات هذه التحولات وما استبطنتها من إفرازات تواجه الأمة الإسلامية تطورات سياسية واقتصادية وعسكرية خطيرة ومتسارعة، في ظل تعرض الحضارات البشرية الموروثة للتهميش والتعدي، كما يتعرض دور الأديان في توجيه الحياة البشرية للانتقاص.

أصبح الإسلام يشكل في نظر القوى الغربية العدو الرئيسي بعد زوال المعسكر الشيوعي، فكراً ونظاماً كما تعتبر استراتيجية الغرب الحضارة الإسلامية، كأقوى الحضارات في الساحة الدولية وبذلك تشكل تهديداً مباشراً لحضاراتها العلمانية المسنودة بالفكر الرأسمالي الليبرالي والصليبي المتطرف والمسنود والمساند للأطماع الصهيونية فى آن واحد.

ومما عمق هذه النظرة الاستراتيجية للرأسمالية الغربية للعالم الإسلامي ما تتميز به كثير من مناطقها بموارد طبيعية هامة واستراتيجية مثل النفط والمواقع الجغرافية ذات الأهمية الاستراتيجية، خاصة المناطق التى تربط العالم والبلاد الإسلامية بمناطق ذات استراتيجية في أفريقيا وآسيا إلى جانب استهدافها الدول إسلامية التى تملك القدرة على تطوير الأسلحة النووية هكذا نجد مؤامرات الولايات المتحدة الأمريكية المسنودة بدوائر الصهيونية والكنيسة المتطرفة تأخذ بعُداً جديداً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، مستغلة معطيات العولمة فى إزالة الحدود الجغرافية بين الدول والحضارات لصالح الرأسمالية الغربية والدوائر الصهيونية وأفكارها وليسهُل اكتمال سيطرة الرأسمالية الغربية الكاملة على كل مناح الحياة البشرية الاقتصادية والدينية والثقافية والاجتماعية استخدمت معايير مزدوجة وشعارات فضفاضة مختلفة مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان, الشفافية ومحاربة الارهاب ...الخ ويتم تنفيذ هذه الخطط عن طريق استغلال المؤسسات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل لجان حقوق الإنسان ومجلس الأمن والمؤسسات المالية مثل صندوق النقد،ومنظمة التجارة العالمية التى أصبحت مطية للدول الغربية لتمارس من خلالها أستراتيجياتها فى اخضاع دول العالم الثالث عامةً والدول الأسلامية بصفة خاصة حيث تمارس قوى الأمبريالية من خلال هذه المؤسسات ضغوطاً هائلة على الأمة الإسلامية إلى جانب التدخل المباشر في شئونها الداخلية لتدمير بنياتها الأساسية بأبشع صور الوحشية المنافية للإنسانية، كما هو الحال في فلسطين, افغانستان والعراق.

وتستغل الولايات المتحدة في ذلك قدراتها الاقتصادية والعسكرية ونفوذها السياسي في التعدي على هوية الأمة الإسلامية ومقوماتها وتهميش دور الدين الإسلامي في حياة المسلمين عن طريق مطالبة الدول الإسلامية بتعديل المناهج الإسلامية في مؤسساتها التعليمية، كما حاصرت حركة أموال المسلمين الموجهة إلى الأعمال الخيرية لإفساح المجال للمنظمات التطوعية الغربية المشبوهة والجاهدة في تنصير المسلمين وإشعال الفتن في البلاد الإسلامية و يحدث كل ذلك تحت ستار محاربة الإرهاب وإصلاح نظم الحكم في البلاد الإسلامية ويستخدم في تحقيق ذلك معايير مزدوجة وابشع المجازر البشرية في فلسطين وأفغانستان والعراق وأبرز الأمثلة لإزدواج المعايير التى تستخدمها الولايات المتحدة والدول الأوروبية انها تحرم على إيران والعراق تطوير السلاح بينما يسمحون في الوقت ذاته لإسرائيل بامتلاك ترسانات أسلحة نووية والبيولوجية.

وما تم وما يدور الآن من مؤامرات وتكتلات ضد الأمة الإسلامية لا يعدو أن يكون حلقة من حلقات الحرب الصليبية وصراعاتها ضد الأمة الإسلامية التي بدأت منذ العصور الوسطى وتتخذ هذه الصراعات في كل مرحلة من مراحلها أساليب وتدابير مختلفة تتلاءم وتتفق مع الظروف والمعطيات الدولية الماثلة.

الأزمات الاقتصادية الدولية وأثرها على العالم الإسلامى:

تميز عقد الثمانينيات من القرن الماضي بعدة أزمات اقتصادية أهمها الركود الاقتصادي الذي شهدته الدول الصناعية، ثم أزمة الديون الخارجية التي أحدثت تحولاً هاماً في حركة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية إلى الدول النامية غير البترولية، خاصة إلي الدول الفقيرة المثقلة بالديون، وكان اثر هذه الأزمات علي الإقتصاد فى العالم الإسلامي بارزاً ومؤثراً للغاية وتعود جذور إنعكاسات الأزمات الإقتصادية الخارجية على اقتصادات العالم الإسلامي إلى طبيعة العلاقات التاريخية بين الدول الإسلامية والدول الصناعية في أوروبا التي أرست استراتيجياتها السياسية والإقتصادية على إستغلال موارد وخامات الدول النامية والناشئة لصالح مؤسساتها الصناعية والتجارية والمالية، وإخضاع الدول الإسلامية النامية إلى التبعية الدائمة والمستمرة للدول الغربية ومع التطورات الإقتصادية والمالية والتكنولوجية الهائلة في الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان، خلال العقود الثلاثة الماضية، تعمقت تبعية الدول الإسلامية وإقتصاداتها بدرجة أكبر للعالم الخارجي، وإتسعت الفوارق الإقتصادية والمالية وفجوات التقنية والمعلومات بين الدول الغربية الغنية والدول الإسلامية في اطار الظاهرة القوية التي تحكم العلاقات الدولية، خاصة بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة التى تنتمى إليها الدول الاسلامية، بل أصبحت هذه الظاهرة سمة العصر الحديث وفي ظل هذه العلاقات الدولية تفاقمت آثار موروثات الحقبة الاستعمارية من التبعية الاقتصادية وماتبعها بعد التحرر من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وأصبحت أكثر حدة مما زاد في معاناة الشعوب الإسلامية -غير البترولية وباستثناء بعض دول الأسواق الناشئة من الفقر والتخلف بسبب تراجع معدلات الإنتاج وتدهور القدرة التنافسية الخارجية لإقتصاداتها، بالإضافة إلى مزيد من التدهور في شروط التبادل التجاري مع الغرب.

نتيجة للأزمات الإقتصادية التى صاحبت بروز صدمات النفط وما صاحبها من الكساد في الأسواق الخارجية وهبوط الأسعار، وتراجع الطلب على صادرات الدول الإسلامية النامية المعتمدة على السلع الأولية والزراعية ومنتجات المعادن، والتي تعتبر المصدر الأساسي لمواردها من النقد الأجنبي.

لذا يعتبر تراجع حصة الدول الإسلامية النامية غير البترولية، من التجارة الدولية وتدهور شروط التبادل التجاري من أهم الأسباب لتخلف والتهميش وقد انعكست آثار هذا التراجع في الصادرات سلباً على القوة الشرائية في تلك البلاد، مما عمق قصور قدرة الإقتصادات الإسلامية على تنويع صادراتها وجذب رؤوس الأموال الخاصة، فزاد اعتماد الدول الإسلامية النامية على المساعدات الخارجية الرسمية في شكل معونات وقروض ميسرة، وفي نهاية القرن الماضي بلغ حجم الديون المتراكمة حجم الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية بما في ذلك معظم الدول الإسلامية غير البترولية، مضيفاً بذلك أعباء مالية جديدة على كاهل تلك الدول في شكل خدمات الديون على حساب النفقات الحكومية على الخدمات الأساسية، مما أدي إلى مزيد من التدهور في مستويات خدمات التعليم والصحة الخ كما أدي إلى تعميق المشاكل الاجتماعية والأمنية التي تعاني منها تلك الدول أصلاً ومن جانب آخر إنعكست آثار وتداعيات ضمور موارد العملات الأجنبية بصورة أعمق على هياكل وكفاءة الإنتاج الزراعي، وبالتالي على معدلات النمو الإقتصادي في معظم الدول الإسلامية غير البترولية وواكب ذلك هبوط مماثل في معدلات نمو الإستثمار أفضى إلى تراجع معدلات النمو الإقتصادي

ويرجع النمو المتواضع في الدول الإسلامية النامية غير البترولية إلى جانب ضمور الموارد المالية إلى القصور في استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية ومثمرة وينعكس ذلك على عائد الإستثمارات بالمقارنة بالمستويات المحققة في الدول الناشئة فقد بدأ تدهور معدل الإنتاج في الدول الإسلامية النامية غير البترولية منذ عام ١٩٧٣م ، حيث تراجع المعدل بعد أزمة النفط فى ١٩٧٣ بسبب الأزمات والتحولات الاقتصادية والسياسية التي انعكست سلباً على الأداء الاقتصادي في الدول الإسلامية غير البترولية كما تراجع عائد الاستثمار تراجعاً واضحاً في نفس الفترة وانعكس هذا الأداء على الاستثمارات والنمو الاقتصادي وعلى جدوي الاستثمار من مصادر التمويل التجاري، مما عمق اعتماد الدول الإسلامية النامية على التمويل من المصادر الرسمية ومن المعونات والقروض الميسرة.

آثار الديون على العالم الإسلامي:

تمثلت إفرازات صدمة النفط بصورة أساسية في الأزمة الاقتصادية والكساد في الأسواق العالمية وأزمة الديون, التي أدت إلي تراجع حركة تدفقات القروض والمساعدات للدول النامية إلي جانب تبعات الأعباء الثقيلة التي أفرزتها خدمة الديون على ميزانيات الدول الإسلامية الفقيرة المثقلة بالديون إثر ارتفاع أسعار النفط في عام ١٩٧٣م وبرز كساد إقتصادي وتراجع الطلب على السلع، خاصة المدخلات الصناعية التي كانت تغطي معظم صادرات الدول الإسلامية وفي الوقت ذاته ارتفعت أسعار السلع المصنعة وشبه المصنعة والتي تمثل جل واردات تلك الدول،مما أدى إلى تعميق الخلل في الحسابات الخارجية للدول الإسلامية ومن هنا بدأت الدول الإسلامية غير البترولية تعتمد على القروض الخارجية لردم الفجوة بين موارد الإدخار المحلي واحتياجات التنمية التي أحدثها ارتفاع أسعار النفط وفي نهاية الأمر تطورت حالات الاعتماد المكثف على الموارد الخارجية لتشكل أزمة الديون التي تمثل اليوم إحدى كبرى المشاكل التي تواجه الدول النامية ويمثل التراجع في معدلات عائدات الاستثمارات الممولة من القروض الخارجية السبب الرئيسي لتراكم الديون وتوقف تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الجديدة.

ولتغطية العجز في الموارد الخارجية سعت الدول الإسلامية النامية غير البترولية الي الإستفادة من الموارد المالية الأجنبية الكبيرة المتراكمة في أسواق المال الدولية، من فوائض موارد النفط والمتاحة لإعادة تدويرها،وشجع على ذلك استعداد الأسواق المالية والدول الغربية الغنية لتمويل مشاريع التنمية في إطار إعادة تدوير تلك الفوائض، وتوسيطها في سد فجوات تمويل التنمية وإلي جانب الآثار المترتبة على تدهور شروط التبادل التجاري، فإن فشل كثير من المشروعات الممولة من تلك القروض وعجزها عن توليد موارد مالية افقدت الدول المدينة القدرة على مقابلة إلتزامات الديون، مما أدي الي تراكم متأخرات الديون المتعثرة والهالكة ثم شهد العالم في مطلع الثمانينيات الدورة الثانية لارتفاع أسعار النفط للمرة الثانية خلال عقد واحد التى أدت إلي بروز أزمة إقتصادية وكساد في الأسواق الدولية نتيجة لتراجع معدلات الإنتاج في الدول الصناعية، تمخض عنها أعنف أزمة إقتصادية شهدها العالم، ومن ثَم الدول الإسلامية غير البترولية، منذ نهاية تداعيات الكساد الكبير

والحرب العالمية الثانية أدت إلي تراجع حركة الاستثمارات في تلك الدول التي شهدت معدلات نمو متدنية، وسالبة في بعض الحالات، مما أدي إلي تفاقم الأزمات الإقتصادية القائمة أصلاً، وإلي تعميق الخلل في التوازن الداخلي والخارجي للإقتصادات الكلية لكثير من الدول الإسلامية، والى عدم قدرتها على مقابلة التزامات خدمة ديونها الخارجية وكان أكثر القطاعات المتأثرة بهذه التطورات الإقتصادية السالبة وتداعياتها مؤسسات القطاع العام والبنيات الأساسية الداعمة والمساندة للانتاج إلى جانب قطاع الصناعات التحويلية، التي كانت تعتمد على تدفق القروض الرسمية طويلة الأجل،التي توقفت وأفضت تلك التطورات إلى انهيار القدرات الإنتاجية بصفة عامة، وفي قطاعات الصناعة والزراعة بصفة خاصة هذا إلي جانب تراجع قدرة الدول الإسلامية، على تقديم الخدمات الإجتماعية الأساسية للمواطنين، مع الحفاظ على الأمن الداخلي والبيئة.

وانعكست إفرازات أزمة الديون وذيولها إلي جانب الأعباء المالية المرتبطة بخدمة الديون على التراجع، وربما توقف تدفق القروض الخارجية الجديدة إلى الدول النامية وقد افرز ذلك تحولاً خطيراً في قدرة الدول الإسلامية على مواصلة عمليات التنمية الإقتصادية وتكمن أهمية أزمة الديون وافرازاتها في أنها برزت والعالم في خضم تحولات إقتصادية وسياسية وإجتماعية هائلة ثم إن التعايش مع تلك التحولات ومواكبتها كان يحتاج إلى موارد مالية طائلة، لتتمكن الدول من إعادة هيكلة الإقتصادات لإستيعاب التكنولوجيا الحديثة،والوفاء بمتطلبات العولمة واستحقاقات التعايش مع الواقع الذي تفرضه ويستدعي ذلك بدوره تهيئة هياكل الإقتصاد الكلي ومؤسسات الإنتاج، وإعادة تكييف أوضاع أسواق المال والتجارة لمواكبة المنافسة الحادة التي تفرضها العولمة في ظل قواعد إتفاقيات منظمة التجارة العالمية وبتوقف التدفقات المالية الخارجية واجهت الدول الإسلامية مصير التهميش والعزلة عن التحولات الجارية في العالم من حولها، لعجزها عن إحداث تحولات إقتصادية عن طريق التوسع في الإستثمار ورفع كفاءة أداء المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وتعظيم مساهمتها في النشاط الإقتصادي الدولي خاصة في التجارة الدولية.

الدول النامية:

يبلغ عددها ١٣ دولة يعيش فيها أكثر من ٧ %من سكان العالم إنتاجها الصناعي ٧% من الإنتاج العالمي للصناعة انتاجها الزراعي ٣٥% من الإنتاج العالمي للزراعة ويمكن ارجاع مشكلات الدول النامية إلى أنها بلدان حديثة الاستقلال وانخفاض الدخل الفردي, انخفاض الإنتاجية ونقص الغذاء وانعدام التوازن بين التقدم الاقتصادي والنمو السكاني وانتشار البطالةوتخلف القطاع الصناعي وعجز القطاع الزراعي عن استيعاب الأيدي العاملة وتفشي الأمية وتدني الخدمات الصحية وضعف وقصور في البنية الأساسية.

ولكن ماسبق اختصار لمظاهر التخلف وللوصول إلى حل صحيح لهذه المشكلات يجب أولاً البحث فى أسباب هذا التراجع عن ركب التقدم لتلافى الأسباب ومحاولة النهوض من تلك الهوة

التخلف الاقتصادى:

يوجد عدة تعاريف للتخلف الاقتصادي لا تعريف واحد يشمل كل ملامحه فالتعاريف تتعدد بتعدد المعايير المستند إليها ويقترح سيمون كورنت ثلاثة تعاريف:

أولا: التخلف يعني الفشل في الاستفادة الكاملة من الإنتاج نظراً لتخلف المعرفة الفنية والفشل الناجم عن مقاومة المؤسسات الاجتماعية.

ثانيا: قد يعني التخلف الفشل في أداء الاقتصاد القومي بالمقارنة بالدول المتقدمة.

ثالثا: قد يعني التخلف الفقر الاقتصادي أي الفشل في تحقيق الراحة المادية لمعظم سكان الدولة.

ويوجد تعريفات أخري مثل : انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عن حد معين ولكن هذا التعريف لا يعتبر دقيقاً فبعض البلاد المتخلفة المصدرة للبترول يرتفع فيها الدخل القومي بدرجة كبيرة.

أسباب التخلف الاقتصادي:

وقد تعود أسباب التخلف الاقتصادى إلى بعض أو كل من العناصر التالية:

١- انخفاض الدخل القومي حيث تواجة الدول النامية ضعفاً في الجهاز الإنتاجي وعدم كفائته مما يؤدي إلي انخفاض الدخل القومي ونصيب الفرد منه ووجود جزء كبير من الثروات غير المستغلة وفي حالة استغلالها لا تستغل الاستغلال الأمثل

٢- الزيادة السكانية حيث تشكل الزيادة السكانية الكبيرة مشكلة في الدول النامية علي عكس الدول المتقدمة

٣- الفن الإنتاجي فقد أدت الثورة الصناعية في الدول الأوربية إلى زيادة الإنتاج لاعتمادها علي الآلات الحديثة في الإنتاج بينما الدول النامية لا تزال تعتمد علي العمل اليدوي وينقصها الفنيين ذوي الخبرة مما يؤدي إلى نقص إنتاجية العمل وانخفاض الدخل القومي

٤- البطالة حيث تشكو الدول النامية من العديد من أنواع البطالة

٥- سيادة الثقافات غير الاقتصادية فيسود الدول المتخلفة ثقافات غير مشجعة على العمل بسبب بعض معتقدات الاتكال والنظر إلى العمل نظرة متدنية تفقدة المكانة الاجتماعية وسيطرة العادات والتقاليد وضعف الحافز لكسب النقود

٦- تخلف البنيان الأجتماعي حيث يوجد الكثير من العوامل التي تؤدي الي التخلف الاقتصادي مثل:

- ارتفاع نسبة الأمية وانخفاض مستوى التعليم.

- تأخر المرأة في كثير من المجالات.

- فساد البيئة السياسية.

- وجود ظاهرة عمل الأطفال.

الإنفاق البذخي وخاصة في ظل سوء توزيع الدخل.

الاقتصاد المعاصر ودور الدول الكبرى :

ان التكامل الاقتصادي العالمي، يفرض على كل الحكومات فتح اقتصادها لقوى السوق، واعتماد ليبرالية جادة تقوم على العناصر المكونة لاقتصاديات السوق الحرة، تضعف من سلطة الدولة بشكل غير مباشر والمنطق وراء هذا، يرتكز على تكامل مالي أكثر، واتصالات أسرع، وقيام منظمات تتخطى الحدود القومية،وكلها تجعل من انتقال الأموال من بلد لآخر أسهل وأسرع وللحفاظ على رؤوس الأموال وجلبها إلى الدولة، فإن الحكومات تسعى إلى نبذ السياسات التي تهدد مصالحه الاقتصادية، وأرباحه، أو تضعف من حجم السيولة النقدية والأمر نفسه ينطبق على السياسات المتعلقة بالأمور الاجتماعية وأمور العمال،إذا حاولت زيادة تكاليف العمل أو رفع الضرائب والتنافس الاقتصادي العالمي يؤدي بالدول كافة إلى اعتماد سياسات ليبرالية منفتحة جديدة، التي من خلال تعديل الأنظمة والقوانين والخصخصة، وتخفيض الضرائب، والانفتاح الاقتصادي، وحرية التجارة، تقلل جميعها من قوة الدولة في المجتمع .

وهناك الكثير من الأدلة التي تثبت ذلك، فالرقابة الوطنية على نسب سعر صرف الأموال، ونسب سعر الفائدة تضاءلت كثيراً فهناك ميل واضح عند معظم الدول تجاه خصخصة المؤسسات والمصالح والشركات العامة ، والخدمات العامة، وإزالة القيود عن التجارة فشكل الدولة على هذا الوضع،هو الدولة المنفتحة التي تسعى لتحقيق مصالح أفرادها بحرية ضمن نظرة عالمية منفتحة في حين أن البديل الاشتراكي قد اضمحل، كما أن النماذج السوفييتية أو ألاسكندنافية قد تلاشت أيضاً ودول العالم الثالث،بدأت بترك التخطيط الوطني والملكية الحكومية التي كانت تعتبر سابقا من أهم الطرق لتنمية اقتصادها .

هذا التحرك نحو السياسات الليبرالية الجديدة، لم يحدث فقط نتيجة القوى الاقتصادية العالمية، لكنه نتيجة موافقة الحكومات الوطنية على تبنِّيه وتطبيقه بالتوافق مع مصالحهم الخاصة، وأيديولوجياتهم، والمنظمات العالمية التي تمثلهم وهذه الأخيرة تهيمن عليها الدول الأقوى اقتصاديّاً وسياسيًّا أما دول العالم الثالث فقد اضطرت لاعتماد سياسات اقتصادية أكثر ليبرالية وانفتاحا لأن البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي يشترطان ذلك، لقاء القروض الممنوحة .

فرضت التجارة الحرة من خلال الاتفاقية العامة على التعريفة الجمركية والتجارة ومنظمة التجارة العالمية التي تلتها إلا أن هذا لا يعني أن المال العالمي أصبح ينتقل هكذا ببساطة وسهولة من بلد لآخر

والمؤسسات المالية الوطنية الخاصة لكل دولة،لا تزال تلعب أدوارا مهمة حتى على الصعيد العالمي فمثلاً ،ما يقوم به البنك الاحتياطي الفيدرالي، للولايات المتحدة الأمريكية في عمله لتخفيض نسب الفوائد بعد انتكاسة عام ١٩٨٧،في محاولة لتفادي وتلافي أزمة انكماش مالي عالمي،كما حدث عام ١٩٣ لذلك نرى أن ضعف النظام العالمي المالي أدى إلى تضاعف قوة المؤسسات المالية الوطنية الخاصة بكل دولة، خاصة الدول العظمى وجعلها الأقوى اقتصاديا في حينه والتكامل الاقتصادي العالمي ازداد في السنوات العشر الأخيرة، وقد لعبت الدولة الوطن، وما تزال تلعب دوراً هاماً وأساسياً في هذا المجال وقد تكون طاقة الدول التي تستطيع إدارة اقتصادها بشكل مستقل تضاءلت، ولكنها لا تزال مجتمعة قادرة على التحكم فى شؤونها الاقتصادية الإقليمية والشركات العالمية

مخاطر التمويل الأجنبى:

ارتفعت في السنوات الأخيرة، بعض الأصوات المعارضة للتمويل الأجنبي للمجتمع المدني على حد سواء لكونه يفقد هذا الأخير استقلاله تجاه الدولة من جهة، وتجاه سياسات الدول المانحة للدعم مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا وبريطانيا غير أن بعض المواقف الأخرى ترى أن الدعم المالي الأجنبي، وبالرغم من بعض الأهداف التي تسعى الجهات الرسمية والمنظمات الأجنبية إلى تحقيقها بواسطته، يمكن التحكم فيه وتوجيهه لخدمة أهداف المجتمعات المحلية؛ سيما وأن هذه المجتمعات تعاني من مشاكل ملحة، يحتاج تجاوزها إلى موارد مالية مهمة لا تتوفر لأغلب الدول النامية فماهي مخاطر هذا التمويل؟ وللإجابة يمكن حصر مخاطر هذا التمويل في:

ضعف استقلال منظمات المجتمع المدني

استغلال الدول الغربية للمجتمع المدني لتحقيق أهدافه السياسية والأمنية داخل الدول العربية

هدم روح التطوع التي شكلت عبر التاريخ أساس التنظيمات الاجتماعية التي عرفتها المنطقة العربية.

ولاشك أن أهم مؤشرات سمات المجتمع المدني هو استقلاله المالي عن كل شكل من أشكال السلطة السياسية والاقتصادية داخلية كانت أو خارجية وأي استفادة له من التمويل كيفما كان حجمه ومصدره يسيء إلى استقلاله فأينما يوجد تمويل توجد شروط يفرضها الممولون وأهداف غير معلنة يسعون إلى تحقيقها

وغالباً ما نجد منظمات المجتمع المدني في بعض الدول العربية تخضع لتلك الشروط بغية الحصول على موارد مالية لأنشطتها كما أنها أصبحت تفضل القيام بالأنشطة التي تمولها الجهات الرسمية أو الأجنبية في مجالات مثل حقوق المرأة، ومشاكل الهجرة،والشباب بدل القيام بأنشطة تستهدف الاستجابة للحاجات المحلية لهذه البلدان وهو ما يجعل هذه الجمعيات مجرد آليات لتنفيذ المخططات الإستراتيجية للأجهزة الحكومية والدول الغربية وبالتالي لم يعد المجتمع المدني سلطة مستقلة تقف بين الفرد والدولة للحد من تعسف السلطات العمومية وحثها على الاستجابة لحاجات المواطنين.
ومن الناحية السياسية والأمنية، تستغل الدول الأجنبية إمكانياتها المالية لتحقيق أهداف سياسية، وثقافية داخل الدول النامية بشكل عام ولف مختلف تنظيمات المجتمع المدني حول استراتيجيات تلك الدول فمثلا: بعد الشراكة المبرمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، تكونت بالمغرب الشبكة الأورومتوسطية التي تضم أكثر من ٢ منظمة مدنية لحث المغرب على تنفيذ التزاماته مع الاتحاد الأوروبي علماً أن بنود هذه الاتفاقية، رغم إشارات حقوق الإنسان التي تتضمنها، تهدف فقط لتنفيذ الإستراتيجية الوقائية للاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة وهي الإستراتيجية المخالفة طبعا للتصور الحقوقي والديمقراطي لمسألة الهجرة القائمة على حرية تنقل الأفراد لهذا لا يعقل أن تنقاد تلك الهيئات مع تصور الاتحاد الأوروبي بشكل عام وهو ما يبين أحد أهم أشكال استغلال أوروبا للمجتمع المدني العربي لتنفيذ مخططاته الإستراتيجية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالإضافة إلى ذلك، يعتبر التمويل الدولي آلية للتجسس وتتبع مواقف المؤثرين داخل الدول وأهداف الممولين الأجانب وإن كانت تتشابك مع أهداف المنظمات المحلية، كما تقول المنظمات المستفيدة من التمويل الأجنبي، تنطوي على مخاطر إستراتيجية كبيرة من أهمها استغلال الممولين الأجانب للأنشطة التي تمولها من أجل تتبع تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول واستغلالها اقتصادياً وسياسياً وبشكل يضر بمصلحة الدول التي تستفيد منظماتها من التمويل الخارجي لهذا أصبحت العديد من تلك الجمعيات، دون وعي، بعد انخراطها في عمليات التمويل الرسمي أو الأجنبي، تساعد الممولين الأجانب والرسميين في تحقيق أهدافهم بالنيابة وبتكاليف أقل.

أما المخاطر النفسية: فتتجلى في تلاشي قيم التطوع وهدم روح الجماعة التي كانت دعامة المجتمعات العربية وهي نفس القيم التي كانت محركاً لمقاومة الاستعمار أثناء الاحتلال والنضال السياسي من أجل التحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان فيما بعد فبعض منظمات المجتمع المدني العربي لم تعد تدمج المواطنين في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان بل في كيفية البحث عن الممولين وطرق وضع المشاريع؛ مما حول المجتمع المدني من قوة إبداع ومعارضة منتقدة إلى إطار لصرف الأموال الممنوحة. ويمكن أن نخلص إلى أن التمويل الرسمي أو الأجنبي للمجتمع المدني، يخفي مخاطر كبيرة من الناحية الإستراتيجية وهي المخاطر التي يجب على الجميع طرحها للنقاش ووضع سبل العلاج لتلافيها.(١)

صناديق الإقراض الدولية:

خلال أكثر من ٥ عاماً برهن صندوق النقد الدولي وتوأمه البنك الدولي على أنهما من أهم وأقوى المؤسسات المالية في العالم نظراً لتأثيرهما الفعال على الكثير من اقتصاديات الدول خاصة دول العالم الثالث أو الدول النامية حتى أن هاتين المؤسستين أصبحتا الورقة القوية في يد الدول الكبرى للضغط سياسياً على بعض الدول فمثلاً التغيير الذي لا تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية تحقيقه في سياسات بعض الدول عن طريق الدبلوماسية والحرب استطاعت أن تحققه عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

فبعد أن شارفت الحرب العالمية الثانية على الانتهاء وجدت أمريكا وحليفتها التقليدية بريطانيا أن ثمة حاجة إلى مؤسسة مالية تساعد في بناء اقتصاد عالمي متين وتجنب العالم الكوارث الاقتصادية كالتي وقعت في ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة لذلك قام ممثل عن حكومة كل من البلدين هما الأمريكي هاري دكستر والبريطاني جون ماينارد كينز بالتفاوض حتى وصلا إلى صيغة نهائية وأعلنا قرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لكن هدف تأسيس البنك االدولي يختلف عن هدف صندوق النقد الدولي الذي يركز أساساً على تصحيح المسار المالي للمدى القصير أما البنك الدولي فركز على إعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ولكن فيما بعد بدأ البنك بالتركيز على الدول الفقيرة والنامية, أما صندوق النقد الدولي فأرادت له الدول الامبريالية أن يكون أداة لتنفيذ مشاريع الإقراض الخارجي وخلق فرص ذهبية لاستثمارها في البلدان النامية

ولهذا تصاغ سياسات صندوق النقد الدولي بالاتفاق مع سياسات الدول الامبريالية وللتغطية على النوايا المبيتة والأهداف التي تخطط لها هذه الدول لايقاع البلدان المتخلفة في شباك المديونية الخارجية، وذلك عن طريق إشهار شعارات المساعدة والمعونة وغيرها من الشعارات البراقة التي تخفي وراءها خططاً ومؤامرات لاستعمار العالم النامي وبرزت المؤسسات الامبريالية بدور قوي خلال الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من أجل حماية المصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية وفرض الهيمنة الاستعمارية بالقوة المسلحة, إذ لم تكن الدول الامبريالية تتسامح مع أي تهديد لمناطق نفوذها أو مصالحها لذلك شهدت فترة الحرب الباردة اجتياحات عسكرية وحروب لتدعيم نفوذ الامبريالية وحمايتها كما في فيتنام وكوريا وكمبوديا وجواتيمالا وبنما وأمثلة كثيرة على جرائم الامبريالية خلال هذه الفترة إضافة إلى الحروب التي شنتها الامبريالية عبر وكلائها مثل حرب ١٩٦٧ على البلدان العربية التي قامت بها إسرائيل بدعم أمريكي سافر، وهكذا قامت الامبريالية طوال فترة الحرب الباردة بقمع الحركات الثورية وحركات التحرر وتآمرت على الأنظمة المناوئة لها عبر العمل العسكري المباشر وغير المباشر لتأكيد نفوذها وحماية مصالحها.

ومن هنا تأتي شروط صندوق النقد الدولي واضحة في حماية رؤوس الأموال ومن أهم هذه الشروط مع الدول المتعاملة مع صندوق النقد الحرية الكاملة لحركة رؤوس الأموال في الدخول والخروج من السوق المحلي وحماية رؤوس الأموال والاستثمارات من المصادرة أو التأميم أو أي إجراء شبيه بذلك إضافة إلى الإعفاء الضريبي والجمركي وتقليص الحماية الخاصة بالعمال وتحرير صرف العملة المحلية .

وما سمي بعملية درع البيزو عام ١٩٩٤ هو مثال قوي على الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في حماية مصالح الرأسمالية خارج حدودها الوطنية، فبينما كانت عملة المكسيك البيزو على وشك الانهيار وكان هناك حوالي ٥ مليار دولار أمريكي مستثمرة في أسهم وسندات حكومية مهددة بالضياع إذا انهارت عملة المكسيك، هنا تدخل صندوق النقد الدولي بشكل حاسم لحماية مصالح المستثمرين الأجانب في المكسيك، فقام صندوق النقد الدولي بإصدار قرار استثنائي، وبمخالفة للقواعد المعمول بها في الصندوق، وقدم قرضا قيمته ١٧,٧ مليار دولار، ووصل هذا القرض إلى ٥ مليار دولار بمساعدة بنك التسويات الدولي والحكومة الكندية، ويعد هذا من أكبر القروض المقدمة فى التاريخ دفعة واحدة، وبعد إنقاذ الاستثمارات الأجنبية في المكسيك ترك الصندوق الاقتصاد المكسيكي يهوي

هكذا فإن المؤسسات الامبريالية هذه لايتوقف دورها عند دعم المصالح الرأسمالية عبر العالم، ولكنها تتدخل في الوقت المناسب لإنقاذ تلك المصالح ولم تلق الأرجنتين طبعاً هذا الدعم من صندوق النقد الدولي لدى انهيار اقتصادها ونظامها السياسي عام ٢ ٢، بل على العكس طالب صندوق النقد الدولي الحكومة الجديدة بعدم إهمال حقوق الدائنين ووضعها في الاعتبار في أي خطط إصلاح وتعد الديون التي تعاني منها دول العالم الثالث أحد آليات الهيمنة الاستعمارية ففي دولة مثل الإكوادور ١٩٩٩ تكبد كل مواطن ٣ دولارات أسبوعياً، لسداد مستحقات الدين، وفي عام ٢ كانت مستحقات الدين نصف ميزانية الدولة، والتوقف عن سداد الديون يعني طبعاً عقوبات اقتصادية قاسية وفي مثال فاضح على حقيقة القروض التي تقدمها الدول الكبرى للدول الفقيرة،القرض الذي قدمته حكومة مارجريت تاتشر لماليزيا لبناء سد برجوا وقيمته ٢٣٤ مليون دولار، الذي دفعته الحكومة الماليزية بعد ذلك لشركتين إنجليزيتين عملاقتين، والجدير بالذكر أن ابن مارجريت تاتشر كان مستشاراً لإحدى الشركتين، كذلك فقد ارتبط الاتفاق سرياً بشراء ماليزيا أسلحة من شركات إنجليزية أما المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لمصر فارتبطت دائماً بقدرة مصر على تسويق المشاريع الأمريكية لتسوية الصراع العربي الصهيوني لصالح إسرائيل، وكذلك بالدعم الذي كانت تقدمه الحكومة المصرية للولايات المتحدة لإتمام مشاريعها الخاصة بالخليج العربي مثلما حدث في حرب عاصفة الصحراء ١٩٩١ وغزو العراق ٢ ٣ إضافة إلى أن هذه المساعدات مشروطة بدعم الشركات الأمريكية ومنتجاتها وشراء الأسلحة الأمريكية وصندوق النقد الدولي يهدف إلى تقديم المساعدة الفنية والتدريب من أجل دعم القطاعات المالية والتقنية وتنظيم الجهاز المصرفي وتحسين إدارة الدين الخارجي والداخلي إلا أن البلدان النامية لم تحصد من هذه الأهداف المعلنة سوى المزيد من الخراب الاقتصادي واستعصاء مشاكل التضخم والبطالة وتراكم الديون الخارجية لأن سياسة الإقراض لصندوق النقد الدولي تقيد البلدان المدينة بحزمة من السياسات الرأسمالية المعبر عنها بوصفة الصندوق التي تجهز على آخر الآمال المرجوة من مساعدات الصندوق لاجتياز الأزمة فالاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية الصندوق تشدد الخناق على البلدان النامية بما يخدم مصالح رأسمال طفيلي ودفعها نحو المزيد من الاستدانة الخارجية في سبيل تكبيلها بديون باهظة لتكون مدخلاً لفرض شروط الدول الدائنة ومصادرة قرارها الوطني. (١)

دور ضروري للشركات متعددة الجنسيات:

تزامن التزايد في الشركات وبالتوازي مع الحركة العالمية التي أدت إلى إزالة القيود التجارية والتي عادت عليها بأرباح ومنافع هائلة.

تركزت مبادلات الشركات العظمى متعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية البترول،السيارات،التكنولوجيا العالية والبنوك جلها من الدول المصنعة المتقدمة ولكن تعتمد هذه الأخيرة على خلق شبكة من الفروع في الخارج كامتداد وتوابع لها بما في ذلك الدول النامية، وتتضمن تلك الشركات العظمى كل المبادلات العالمية، وتحقق ٧ %

من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها وتقدم هذه الشركات أدوات للتسيير، ومهارة جيدة في مجال التحكم التكنولوجي وإيجاد منفذ للتغلغل في الأسواق العالمية ولكن يمكن أن تعتمد على الأسواق المحلية فتستفيد من وفرة اليد العاملة الرخيصة في سوق العمل وتؤهل هذه الخصائص، الشركات متعددة الجنسيات لاكتساب وزن في كل تفاوض مع الدول سواء الشمالية أو الجنوبية وفي هذا الإطار تستطيع اكتساب الوسائل اللازمة للتأثير بشكل كبير في السياسات العامة خاصة البيئية،وهذا ما يفسر المشاركة الفعالة للشركات الكبرى في المفاوضات الدولية حول البيئة والتنمية والمناقشات المتعلقة بمدونات حسن السلوك الإرادي والمهيأة خصيصاً لهذه الشركات.

الباب الثانى
منظمة التجارة العالمية

نشأة وأهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية:

في ١٩٤٦ بدأت المفاوضات في لندن تلبية لمبادرة من الأمم المتحدة لتأسيس مؤسسة دولية للتجارة لتستكمل هيكل برتون وودز للمؤسسات التجارية الدولية الذي كان مكوناً بالفعل في ذلك الوقت من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولقد استمرت المفاوضات المتعلقة بدستور منظمة التجارة العالمية ITO في جنيف عام ١٩٤٧بشكل متوازي مع مفاوضات دستور منظمة التجارة العالمية ITO، وتفاوضت البلاد أيضاً في جنيف من أجل تخفيض التعريفات الجمركية وعلى فقرات عامة لحماية التخفيضات المتفق عليها وانتهت المناقشات الأخيرة بالنجاح في جنيف ونتج عنها الاتفاق العام بشأن التعريفات والتجارة عام ١٩٤٧ بينما اتفاقية الجات لعام١٩٤٧ كانت معدة لكي تكون أول اتفاقية تحت رعاية وإدارة منظمة التجارة العالمية ،ولم يتمكن المفاوضون من التوصل لاتفاق لدستور منظمة التجارة العالمية في جنيف عام ١٩٤٧ وعلى الرغم من ذلك، تقرر تطبيق اتفاقية الجات فى نفس العام وبشكل مؤقت بينما تم انتظار استكمال المفاوضات الخاصة بدستور منظمة التجارة العالمية ففي هافانا عام ١٩٤٨، تم التوصل لاتفاق بخصوصها لكن، لم يوافق الكونجرس في الولايات المتحدة في السنوات التالية على الدستور وبالتالي لم يتم تأسيس منظمة التجارية الدولية على الإطلاق .

توقف منظمة التجارة العالمية ترك فجوة في هيكل بريتون وودز لمؤسسات الجات الاقتصادية الدولية للتعامل مع المشاكل المتعلقة بعلاقاتهم التجارية، ومع أوائل الخمسينيات وما بعدها، تلجأ الدول للمؤسسة الوحيدة المتواجدة المتعددة الاتجاهات للتجارة الدولية، اتفاقية الجات لعام ١٩٤٧ وفي سبتمبر ١٩٨٦ ، قررت أطراف اتفاقية الجات المتعاقدة في بونتا دل أسته، أوروجواي، البدء في جولة جديدة من المفاوضات من أجل مزيد من تحرير للتجارة الدولية وكانت أجندة هذه المفاوضات كبيرة جداً وطموحه واحتوت لأول مرة على التجارة في الخدمات، بالإضافة إلى الموضوعات المثيرة للجدل بشكل كبير في التجارة المتعلقة بالمنتجات الزراعية والتجارة في المنسوجات علاوة على جندة تحسين طبيعة عمل مؤسسات اتفاقية الجات ونظام تسوية النزاعات بها لكن تأسيس هيئة دولية جديدة للتجارة لم يكن مدرجاً في أول الأمر في أجندة هذه الجولة لم يحدث ذلك إلا في ١٩٩

حيث تقدمت كندا والإتحاد الأوروبي بأول المقترحات لتأسيس هيئة تجارة دولية جديدة، وتبع ذلك اقتراح مشترك من كندا والإتحاد الأوروبي والمكسيك في بادئ الأمر، انتقدت الكثير من البلاد النامية بشدة فكرة تأسيس منظمة دولية جديدة للتجارة، جزئيا لاعتبارهم أنه في استطاعة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وواجب عليه أيضاً أن يحقق هذا العمل بالإضافة إلى اعتراض الأمم المتحدة على تأسيس منظمة دولية جديدة للتجارة ،ومع ذلك خلال ١٩٩٢، اقتنعت معظم البلدان النامية بملائمة وتوقيت تأسيس منظمة دولية جديدة للتجارة لم توافق الأمم المتحدة على تأسيس مثل هذه المنظمة الجديدة إلا في المراحل الأخيرة من جولة مفاوضات أوروجواي .

وتهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية،وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم،إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها وفيما يلي بعض التفصيلات عن أهداف منظمة التجارة العالمية:-

إقامة عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام : فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع بضمان الإمداد المستمر بالسلع مع ضمان اختيار أوسع من المنتجات تامة الصنع ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها وبذلك يضمن كل من المنتجين والمصدرين أن الأسواق الخارجية ستظل مفتوحة دائما لهم.

نشأة عالم اقتصادي مزدهر يتمتع بالسلام ومسؤول بصورة أكبر: حيث يتم بصورة نموذجية اتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء ويتم الاعتراض بخصوص الخلافات التجارية عن طريق آلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ويتم التركيز على تفسير الاتفاقيات والتعهدات وكيفية ضمان الالتزام بالسياسات التجارية للدول بها.

توفير الحمايه المناسبه للسوق الدولي ليلائم مختلف مستويات المعيشه والتنميه.

إيجاد وضع تنافسى دولي للتجارة يعتمد على الكفاءه الاقتصاديه في تخصص الموارد.

تحقيق التوظيف الكامل لموارد العالم.

إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية

تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية .

وتهدف كذلك إلى تحقيق مستوى أعلى من التحرير ودخول الأسواق في القطاعات المعنية

تنفيذ اتفاقية أوروجواي فقد أنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ اتفاقية أوروجواي، التي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسسي سليم وفعال من الناحية القانونية

تحقيق التنمية حيث تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول خاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن ٧٥% من جملة الأعضاء، وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق

حل المنازعات بين الدول الأعضاء.

إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء يلعب الوضوح دوراً مهماً في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول.

واتخدت الاتفاقية إلى جانب ماسبق مجموعة أخرى من الأهداف أهمها:
١- العمل على رفع مستوى معيشة الدول المتعاقدة.
٢- الارتفاع بمستوى الدخل القومي الحقيقي.
٣- استغلال الموارد الاقتصادية ، والتوسع في الانتاج والمبادلات الدولية السلعية.
٤- زيادة حجم التجارة الدولية وازالة القيود المحلية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية.
٥- اتباع المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية السلعية.

مبادئ المنظمة :

هناك ثلاث مبادئ أساسية بنيت عليها هذه الإتفاقية: المبدأ الأول: عدم التمييز بين الدول الأعضاء ومعناه أن منتجات أي دولة يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى, ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المتساوية بين الدول الأطراف في الجات, ويمنع اللجوء للحواجز التجارية بصورة انتقائية.
المبدأ الثاني: إزالة كافة القيود على التجارة: سواءً كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية, مثل الحصص الكمية, ولكن يستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات, حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.
المبدأ الثالث: اللجوء إلى التفاوض وذلك بغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلاً من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الدولية.

شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

تضم منظمة التجارة العالمية في عضويتها حوالي ١٣٧ دولة ،ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد في غضون السنوات القادمة ، حيث تتفاوض ٣٢ دولة حالياً للانضمام إلى المنظمة ، وهناك عدة شروط للانضمام إلى هذه المنظمة أهمها:

تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية : حيث تشترط المنظمة تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لايمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.
٢. تقديم التزامات في الخدمات : تقدم الدولة جدولاً بالالتزامات التي ستتبعها في قطاع الخدمات يشتمل على قائمة بالحواجز والشروط التي تعترض القطاعات والأنشطة المهنية الخدمية ووضع جدول زمني لازالتها.
٣. الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية : تتعهد الدولة الراغبة في الانضمام للمنظمة بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق والتزام جميع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

ومن مزايا العضوية في منظمة التجارة العالمية أن:

• تنفيذ اتفاقيات المنظمة بوجه عام يجعل من الممكن توسيع نطاق الفرص التجارية بالنسبة للدول الأعضاء .

• النظم متعددة الأطراف الأكثر صرامة تكفل وجود بيئة تجارية أكثر أمناً وتزيد القدرة على التنبؤ بما قد يستجد وتقلل من أوجه عدم اليقين في العلاقات التجارية .

• لا يجوز إلا للدول الأعضاء ممارسة الحقوق المحددة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

• اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تمس إلى حد كبير درجات الوضوح في سياسات التجارة وممارسات الشركاء التجاريين مما يفرز أمن العلاقات التجارية.

• يمكن للأعضاء اللجوء إلى آلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم التجارية.

• تمكن العضوية البلدان من النهوض بمصالحها التجارية والاقتصادية من خلال المشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ، وهذه تضمن اتساق أية قواعد جديدة أو تعديلات للقواعد الموجودة مع مصالح الأعضاء.

مهام منظمة التجارة العالمية

عهد إلى منظمة التجارة العالمية بالإشراف على تنفيذ كافة الاتفاقيات المنبثقة عن جولة أوروجواي وأنيطت بهذه المنظمة مهام واختصاصات وهى:-

- الأشراف على تطبيق ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف المنبثقة عن جولة أرووجواي.

- تهيئة محفل للمفاوضات التجارية الدورية ووضع آلية فعالة لتنفيذ نتائجها

- الإشراف على تسوية المنازعات التجارية والخلافات حول تطبيق الاتفاقيات التجارية، من خلال آلية فعالة لفض المنازعات

- تنفيذ عملية المراجعة والاستعراض الدوري للسياسات التجارية وفق الأسس المتفق عليها .

ـ التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة لاسيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية العالمية.

-التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى .

تشمل عضوية منظمة التجارة العالمية أكثر من ١٤ عضو يمثلون أكثر من ٩ % من التجارة العالمية كما أن ٣ أخرون يتفاوضون بخصوص العضوية .

يتم اتخاذ القرارات بواسطة جميع الأعضاء, وتكون بالإجماع. تم التصديق على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية بواسطة برلمانات جميع الدول الأعضاء .

أن الهيئة العليا الخاصة باتخاذ القرارات في منظمة التجارة العالمية هي المؤتمر الوزاري والذي ينعقد مرة كل سنتين على الأقل .

يأتي المجلس العام في المرتبة التالية (ويشمل بصفة عامة السفراء ورؤساء الوفود في جنيف ولكنه يشمل أحيانا مسئولين مرسلين من عواصم الدول الأعضاء) والذي ينعقد عدةمرات في العام في المقر في جنيف كما ينعقد المجلس العام بصفته هيئة مراجعة السياسيات التجارة وكذلك بصفته هيئة فض المنازعات .

ويوجد في المستوى التالي كل من مجلس البضائع ومجلس الخدمات ومجلس الملكية الفكرية (تربس) والتي ترفع تقاريرها إلى المجلس العام .

تتعامل العديد من اللجان المتخصصة ومجموعات والعمل وفرق العمل مع الإتفاقيات، كل اتفاقية على حدة ومواضيع أخرى مثل البيئة والتنمية وطلبات العضوية واتفاقيات التجارة الإقليمية .

أضاف المؤتمر الوزاري الأول في سنغافورة في ١٩٩٦ ثلاث مجموعات عمل جديدة إلى هذا الهيكل. وتختص بالعلاقة بين التجارة والاستثمار والتفاعل بين التجارة والسياسات التنافسية والشفافية في المشتريات الحكومية في الاجتماع الوزاري الثانى في جنيف في ١٩٩٨ قرر الوزراء أن منظمة التجارة العالمية سوف تدرس أيضاً موضوع التجارة الإلكترونية وهي المهمة التي سوف يتم تقسيمها بين المجالس واللجان القائمة .

الانتقادات الموجهة إلى منظمة التجارة العالمية:

هناك انتقادات لمنظمة التجارة العالمية كثيرة منها :-اقتصادية ومالية واجتماعية وبيئية وصحية .

أولاً: الانتقادات الاقتصادية والمالية :

فمن المآخذ الاقتصادية الموجهة إلى منظمة التجارة العالمية من طرف الاقتصاديين، هناك انتقادات تتمثل في اعتبار التجارة المحرك الأساسي للنمو ولكن على حساب التنمية وذلك عندما نأخذ فى الاعتبار الفرق الشاسع بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية، وانتقادات أخرى تتعلق بتحرير الاستثمارات والسلع والخدمات والملكية الفكرية.

الاهتمام بالمصالح التجارية على حساب التنمية:

ويتلخص هذا الانتقاد في أن منظمة التجارة العالمية تهدر التنمية أو التغيير الهيكلي للاقتصاد مقابل المصالح التجارية وتعمد إلى عدم التمييز بين أثر تحرير التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية في رفع معدل النمو، وأثره في تغيير هيكل الناتج القومي إذ من الممكن جدا أن يكون أثر هذا التحرير إيجابيا فيما يتعلق بمعدل النمو وسلبيا فيما يتعلق بالتنمية .

تنادي بالتبادل الحر مهما كان الثمن ويتجلى هذا الانتقاد بصورة صارخة على مستويات عدة نذكر منها المثالب التي نتجت عن تحرير السلع والخدمات فعلى مستوى تحرير السلع تم تقرير إلغاء الدعم الذي كانت تمنحه بعض الدول المتقدمة للسلع الزراعية مع ما سينتج عنه من عواقب وخيمة للدول التي تعتبر السلع الزراعية مهمة في قائمة وارداتها كما ترتب على تحرير تبادل السلع انخفاض كبير في حصيلة الرسوم الجمركية خصوصاً بالنسبة للدول النامية التي تشكل هذه الرسوم نسبة كبيرة من مجموع إيراداتها ومن جهة ثالثة أدى تحرير السلع إلى تعريض الصناعات الوليدة للدول النامية إلى منافسة شرسة ومن ناحية رابعة نذكر أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية، كسلع المنسوجات، مازالت الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريها بالمقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية . أما على مستوى الخدمات فلم تراع المنظمة العالمية للتجارة انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول الفقيرة ولم تراع المنظمة أيضا ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الإستراتيجية

مما نجم عن ذلك مجموعة من المخاوف المنظمة تنادي بتحرير الاستثمار لصالح شركات الدول على حساب مصالح الدولة الوطنية

تخلو اتفاقية تحرير الاستثمار من منح الشركات الدولية الدخول في اتفاق فيما بينها لاقتسام الأسواق أو لفرض أسعار احتكارية، أو لمنعها من التلاعب بأسعار ما تستورده من فروعها في الخارج.

ثانياً: انتقادات اجتماعية:

وترتكز على فكرة أساسها أن منظمة التجارة العالمية منذ تأسيسها قد أسهمت بدور بارز في تركيز الثروة في أيدي أقلية من الأثرياء مع زيادة تفشي الفقر والجهل والمرض والتهميش والبطالة في أغلبية سكان المعمورة.

فبعض الدراسات تؤكد أن الدول الأكثر فقرا في العالم تسخر ما بين ١٦٢ مليار إلى ٢٦٥ مليار دولار من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق الاتفاقية ككل في حين أنها تدفع مايتراوح بين ١٤٥ مليارا و٢٩٢ مليارا نتيجة الزيادة في فاتورة الغذاء وهو ما يعني زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي ويعمق من عدم العدالة مما سينعكس سلبا على الشرائح الاجتماعية متدنية الدخل.

وهناك مؤشرات أخرى خطيرة على المستوى الاجتماعي تتمثل في تركيز الثروة لدى عدد محدود من الشركات عابرة الحدود والقارات إذ توجد ٢ شركة عملاقة من هذا الصنف تقوم بتنفيذ وممارسة ربع النشاط الاقتصادي العالمي لكنها مع ذلك لا تستخدم سوى . ٧٥ % من القوى العاملة مما يدل على أن النظام الرأسمالي لا يعير أي اهتمام للتشغيل في فلسفته الاقتصادية.

ثالثاً: انتقادات ذات بعد بيئي:

يتمثل في اعتبار منظمة التجارة العالمية قد فتحت أسواقا جديدة للشركات متعددة الجنسيات على حساب البيئة .

خامساً: انتقادات ذات بعد صحي :

وجهت إلى منظمة التجارة العالمية انتقادات حول سلامة المنتجات الغذائية المنتشرة في الأسواق الدولية عبر آلية حرية التبادل التجاري.

ومن الانتقادات الأخرى التى ذكرها خبراء الاقتصاد المخلصين:

- المنظمة تملي السياسات على حكومات الدول الأعضاء .
- الدول الصغيرة لا وزن لها في هذه المنظمة .
- المنظمة وسيلة في يد مجموعات الضغط العالمية .
- أن الدول الضعيفة مجبرة على الانضمام إليها .
- المنظمة غير ديمقراطية في اتخاذ القرارات.

مصر ومنظمة التجارة :

بدأت مصر مبكراً المشاركة في مجال إجراءات تنظيم العلاقات التجارية العالمية، حيث كانت ممثلة في مؤتمر صياغة ميثاق هافانا الخاص بإنشاء منظمة عالمية للتجارة عام ١٩٤٧،كما شاركت في مؤتمر الجات عام ١٩٩٣، وخلال مفاوضات الفصل الرابع للتجارة والتنمية في عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥ تم إقرار المبدأ الذي نادت به مصر لمعاملة الدول النامية وفق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية شاركت مصر في جولة أوروجواي على المستوى الرسمي منذ البدء في سبتمبر ١٩٨٦، وكذلك في المؤتمر الذي عُقد في مونتريال عام ١٩٨٨، أما على المستوى الوزاري فقد شاركت في اجتماعات عدة إضافة إلى مشاركتها في كافة الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية فيما يتعلق بموضوعات التفاوض وتنسيق المواقف بين وفود كافة الدول النامية المشاركة في المفاوضات ومن أهم المجالات التي ساهمت فيها مصر بفاعلية موضوع السلع الغذائية والزراعية، ونجح المفاوض المصري في تحقيق إنجازات في مجال قواعد النفاذ على الأسواق وتنمية الصادرات، خاصة المنسوجات، وتجارة الخدمات وفى إطار عضويتها في منظمة التجارة العالمية، تعهدت مصر بتنفيذ مجموعة من الالتزامات كالأتي:

١- في مجال اتفاق النفاذ إلى الأسواق:

- السلع الصناعية ،التزمت مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على بعض بنود الملابس والمنسوجات، وتخفيضها خلال فترة ١ سنوات بدأت من يناير ١٩٩٥، وذلك خلال أربعة مراحل تم خلالها التدرج في تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأخرى بتعريفة جمركية تتراوح بين ٥ - ١ %.

- السلع الزراعية: التزمت مصر بتثبيت الرسوم الجمركية على بعض واردتها من السلع الزراعية خلال فترة ١ سنوات بنسب متفاوتة وفقاً لأهمية السلع وحفاظاً على حماية المنتجات المحلية، كما التزمت بإلغاء الدعم المباشر للمنتجات الزراعية في زيادة هذا الدعم إلى ١ % من قيمة السلعة الزراعية.

٢- في مجال اتفاق الخدمات:

أجرت مجموعة من المفاوضات الثنائية مع الدول المتقدمة بحيث تضمن عدم تحرير قطاع الخدمات المصري وفتح الأسواق أمام الخدمات الأجنبية إلا بعد التأكد من قدرة قطاع الخدمات المصري كما طالبت بضرورة قيام الدول الأخرى بالالتزام بفتح أسواقها أمام الخدمات المصرية، وقد قدمت الالتزامات التالية في قطاع الخدمات:

ا- الخدمات المالية: تم الالتزام بالسماح بإنشاء بنوك مشتركة، مع التزام الشريك الأجنبي بتدريب العاملين فيها، كذلك السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقاً للشروط التي يحددها قانون البنوك، وأيضاً السماح بإنشاء شركات تأمين أو إعادة تأمين سواء كانت أجنبية أو مشتركة.

ب- خدمات النقل البحري:

تحددت الالتزامات في مجالين هما صناعة تكسير السفن وإصلاح الحاويات، غير أنها قامت بتعديل التزاماتها بعد ذلك حيث تم السماح بإنشاء شركات مشتركة لتملك السفن ونقل الركاب والبضائع على ألا يزيد رأس المال الأجنبي عن ٤٩ % لتتمتع بالمزايا التي تحصل عليها السفن المصرية كذلك السماح بإنشاء شركات مشتركة للقيام بأعمال التطهير وتعميق الموانئ على ألا يزيد رأس المال الأجنبي عن ٧٥ % وأن تكون العمالة المصرية ٢٥ %.

ج- الخدمات السياحية: التزمت بإنشاء الفنادق والمطاعم الأجنبية حسب احتياجات السوق المصري، وكذلك تنظيم المؤتمرات السياحية وأي خدمات سياحية أخرى.

د- في مجال خدمات الإنشاءات الهندسية:

تم الالتزام في هذا المجال بإنشاء شركات مشتركة على ألا يقل رأس المال المصري عن ٥١ % في مجال المشروعات الكبرى، وبشرط ألا تزيد العمالة الأجنبية عن ١ % من إجمالي عدد العاملين بالشركة مهما تعددت فروعها.

العرب ومنظمة التجارة العالمية:

علاقة الدول العربية بمنظمة التجارة العالمية قضية من قضايا الأمة العربية، تحمل كل خصائص العمل العربي على المستوى الدولي فالإعداد لمنظمة التجارة العالمية استغرق حوالي ثلاثين عاما ١٩٦٣-١٩٩٣، وقد يكون أكثر من ذلك إذا رجعنا قبل عام ١٩٦٣يعني ذلك أن الإعداد لهذه المنظمة وإعلان ميلادها يعتبر أطول فترة إعداد لمنظمة دولية فالدول العربية كانت شبه غائبة عن اللقاءات والترتيبات الدولية التي كانت تسعى لقيام المنظمة.

والسبب أن الدول العربية لم تشارك كلها في الترتيب لقيام هذه المنظمة،وحتى التي شاركت لم تشارك كمجموعة لها خطة محددة تفاوض حولها وتستقطب المؤيدين لها وهناك أسبابا وراء هذا الأمر:

- التنسيق بين الدول العربية خاصة على المستوى الدولي ضعيف ومضطرب، يعلو ويهبط ويحضر ويغيب.

- العمل العربي على المستوى الدولي له مشاكله وقد تكون إسرائيل في هذه الفترة ١٩٦٣-١٩٩٣كانت نشطة لشل فاعلية الدور العربي على المستوى الدولي، ولكن غير العرب لهم مشاكلهم أيضاً بل ومع قوى كبرى، لكنهم تفاعلوا على المستوى الدولي وهذا سبب ثان .

- الدول العربية تصنف جميعها ضمن الدول النامية، وقد عملت الدول المتقدمة على تهميش دور الدول النامية في الأحداث الدولية عرباً وغيرهم وكانت الدول العربية كمجموعة أقوى مجموعات الدول النامية المرشحة لإبطال هذا التهميش وهذه القوة وراءها أسباب كثيرة أحدها البترول، وليس هو السبب الوحيد للقوة .

- أدركت الدول العربية أهمية منظمة التجارة العالمية، متأخراً وغالبية الدول العربية الآن لها ارتباط بهذه المنظمة، سواء عضوية كاملة أو مراقبين أو شبه مراقبين، وعندما أصبحت بعض الدول العربية داخل المنظمة فإن مشكلات الدول العربية معها بدأت في التزايد .

ولأجل تكييف هذه المشكلات تكييفاً صحيحاً نقول إن القليل منها له خصوصيته بالنسبة للبلاد العربية، إلا أن غالبية هذه المشكلات تسري على البلاد النامية والبلاد العربية،ومعها الدول النامية مع منظمة التجارة العالمية وأهم هذه المشكلات أو القضايا:

* العلاقة بين التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا .

* العلاقة بين التجارة الدولية والديون والتمويل .

* العلاقة بين التجارة الدولية وقضايا العمل والبيئة .

* تحرير التجارة في الخدمات.

* السلع الزراعية إنتاجا وتجارة.

* كل قضايا حقوق الملكية الفكرية.

* العلاقة بين التجارة الدولية والاستثمار.

هذه عينة من قائمة طويلة لمشكلات تواجهها الدول النامية وضمنها الدول العربية مع منظمة التجارة العالمية عندما ننظر في هذه العينة، فإننا نكتشف أن المجالات الرئيسية التي تعمل عليها المنظمة مطلوب إعادة النظر فيها ولكل الدول مشكلات مع منظمة التجارة العالمية حتى الدول المتقدمة التي صنعت المنظمة وقد فرضت الأحداث العالمية التفاوض من جديد حول هذه القضايا وكشفت المراقبة لقضايا الدول مع منظمة التجارة العالمية وكل القضايا الخاصة بالدول المتقدمة بدأ التفاوض حولها أو حدد موعد للتفاوض حولها أما القضايا الخاصة بالدول النامية وضمنها الدول العربية مع المنظمة فإن القليل منها هو الذي بدأ التفاوض حوله أما الكثير فإنه لا يزال في مرحلة الدراسة وتعبير في مرحلة الدراسة تعبير مملوء بالغموض والضعف، بل قد يكون كناية عن رفض الاعتراف بهذه القضايا.

الباب الثالث
صندوق النقد الدولى – البنك الدولي

الفصل الأول : البنك الدولى

هو أحد الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة التي تعنى بالتنمية فى أهدافه المعلنة وقد بدأ نشاطه بالمساعدة في حركة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الأمريكية، ويعد الإعمار في أعقاب النزاعات موضع تركيز عام لنشاط البنك نظراً للكوارث والطوارئ الإنسانية، واحتياجات إعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات التي تؤثر على الاقتصاديات النامية وهي في مرحلة تحول، ولكن البنك اليوم زاد من تركيزه على تخفيف حدة الفقر كهدف موسع لجميع أعماله ويركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت الموافقة عليها من جانب أعضاء الأمم المتحدة عام ٢ ، والتي تستهدف تحقيق تخفيف حدة الفقر

مجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية ،مسؤولة عن تمويل البلدان بغرض التطوير وتقليل الفاقة، بالإضافة إلى تشجيع وحماية الاستثمار العالمي وقد أنشئ مع صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار لهما معاً كمؤسسات بريتون وودز

اتفق على إنشائه مع صندوق النقد الدولي في المؤتمر الذي دعت إليه هيئة الأمم المتحدة في بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في يوليو ١٩٤٤ويعمل في مقر البنك الدولي في واشنطن ثمانية آلاف موظف وحوالي ألفين في العمل الميداني ويأتي ما يزيد على نصف العاملين في البنك من الأمريكتين والبقية من جميع أنحاء العالم ويبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك الدولي ١٨٥ دولة تصب مصالحها وآراؤها في مجلس المحافظين ومجلس الإدارة ومقره واشنطن ولكي تصبح أي دولة عضوا في البنك الدولي يجب أن تنضم أولا إلى صندوق النقد الدولي ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف.

الهدف العام:

الهدف العام من البنك هو تشجيع استثمار رؤوس الأموال بغرض تعمير وتنمية الدول المنضمة إليه التي تحتاج لمساعدته في إنشاء مشروعات ضخمة تكلف كثيراً وتساعد في الأجل الطويل على تنمية اقتصاد الدولة وبذلك تستطيع أن تواجه العجز الدائم في ميزان مدفوعاتها ومساعدة البنك تكون إما بإقراض الدول من أمواله الخاصة، أو بإصدار سندات قروض للاكتتاب الدولي

وتقدم كل دولة عضو في البنك من اشتراكها المحدد في رأس مال البنك ذهبا أو دولارات أمريكية ما يعادل ١٨% من عملتها الخاصة، والباقي يظل في الدولة نفسها، ولكن البنك يستطيع الحصول عليه في أي وقت لمواجهة التزاماته.

وبشكل عام يقوم البنك بإقراض الحكومات مباشرة أو بتقديم الضمانات التي تحتاجها للاقتراض من دولة أخرى أو من السوق الدولية لكن ممارسة البنك لأعماله أظهرت أنه كان متحيزاً في إقراض بعض الدول وعدم إقراضه دولاً أخرى (مثل مشروع السد العالي في مصر)

مؤسسات البنك الدولي:

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات هي:

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

مؤسسة التنمية الدولية

مؤسسة التمويل الدولي

هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف

المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار

وتختص هذه المؤسسات بجوانب مختلفة من التنمية، لكنها تستخدم إفاداتها النسبية للعمل بطريقة متعاونة نحو الهدف الأساسي نفسه ألا وهو تقليل نسبة الفقر ويرمز إلى البنك الدولي أحيانا باسم البنك ويقصد به البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ويشير تقرير البنك للعام المالي ٢ ١ إلى قيام المؤسسة بإقراض الدول الأعضاء ما يزيد على ١٧ مليار دولار.

الفصل الثانى: صندوق النقد الدولى

صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة انشئ بموجب معاهدة دولية عام ١٩٤٥ للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي وأعضاؤه يشملون جميع بلدان العالم تقريبا كما أن صندوق النقد الدولي مؤسسة مركزية أي يعتبر نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة حيث يستهدف الصندوق منع وقوع أزمات و اختلال في النظام عن طريق تشجيع الدول على الاعتماد على سياسات اقتصادية سليمة كما أنه يستفيد من موارد الأعضاء الذين يحتاجون إلى تمويل مؤقت لمعالجة المشاكل الحادثة في ميزان المدفوعات

تبلورت فكرة الصندوق في يولية ١٩٤٤ خلال مؤتمر للأمم المتحدة الأمريكية انعقد في برتن وودز عندما اتفقت ٤٥ حكومة على إطار التعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوث الكساد الكبير في ٣ من القرن ٢ فخلال هذا العقد ومع ضعف النشاط الاقتصادي في البلدان الكبرى حاولت البلدان المختلفة الدفاع عن اقتصادياتها بزيادة القيود المفروضة على الواردات لكن هذا لم يؤد إلا إلى تفاقم دائرة هبوط التجارة العالمية والناتج وانخفاض توظيف العمالة ومن أجل المحافظة على الاحتياطات المتناقصة من الذهب والعملات الأجنبية لجأت بعض البلدان إلى تقييد حرية مواطنيها في الشراء من الخارج وقامت بلدان أخرى بتخفيض أسعار عملاتها بينما فرض البعض الآخر قيوداً معقدة على حرية حيازة المواطنين للعملات الأجنبية على أن هذه الحلول أدت إلى نتائج عكسية ولم يتمكن أي بلد من المحافظة على ميزته التنافسية لفترة طويلة ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية وولد صندوق النقد الدولي في مؤتمر برتن وودز حيث وضع ممثلوا البلدان المشاركة اتفاقية التأسيس لمؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ جاء صندوق النقد إلى الوجود عند توقيع ٢٩ بلد على اتفاقية التأسيس

وعن أهداف الصندوق فمثل أى مؤسسة لا تؤسس عبثاً وإنما لهدف ومن أهداف صندوق النقد الدولى التى تأسس لأجلها:-

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور فيما يتعلق بالمشاكل النقدية الدولية من أجل متابعة التقدم وزيادة المساعدات الخارجية

- تسيير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية وبالتالي تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء على أن بكون ذلك من الأهداف الأساسية لسياسته الاقتصادية

- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين البلدان الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات

المساعدة فى إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف

- تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية لتتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون إلحاق ضرر بالرخاء القومي أو الدولي والعمل على تقصير مدة الاختلال في ميزان المدفوعات

نظام عمل ومجالات نشاط الصندوق :

يعمل صندوق النقد الدولي على تحسين الأحوال السائدة عالمياً من خلال التوسع المتوازن في التجارة العالمية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات ولتحقيق الصندوق لأهدافه ، يقوم بما يلي :

- مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استناداً إلى الخبرة التي اكتسبها طوال أكثر من خمسين عاماً.

الرقابة الإقليمية :

وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقاً لاتفاقيات إقليمية ويشمل ذلك، على سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

وعن مجالات نشاط صندوق النقد الدولي فمجال اختصاص صندوق النقد الدولي سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي حيث يهتم صندوق النقد الدولي في إشرافه على السياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء بأداء الاقتصاد ككل وهو ما يشار إليه في الغالب بأداء الاقتصاد الكلي ويشمل الإنفاق الكلي وعناصره الأساسية مثل الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال والناتج وتوظيف العمالة والتضخم، وكذلك ميزان المدفوعات في البلد المعني - أي ميزان معاملاته مع بقية العالم .

ويركز الصندوق أساساً على السياسات الاقتصادية الكلية للبلدان أي السياسات المتعلقة بميزان الحكومة، وإدارة النقد والائتمان وسعر الصرف وسياسات القطاع المالي بما في ذلك تنظيم البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والرقابة عليها وإضافة إلى ذلك يوجه صندوق النقد الدولي اهتماماً كافياً للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي - بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور ويقدم المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيداً من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة،وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار .

ومن خلال العمل على تقوية النظام المالي الدولي، والتعجيل بالتقدم نحو تخفيف حدة الفقر، بالإضافة إلى تشجيع السياسات الاقتصادية السليمة في كل البلدان الأعضاء، يسهم صندوق النقد الدولي في جعل ثمار العولمة في متناول الجميع

سياسات الصندوق:

يقدم الصندوق قروضاً بموجب مجموعة متنوعة من التسهيلات التي تطورت مع مرور السنين منها :

- اتفاقات الاستعداد الائتماني جوهر سياسات الإقراض في الصندوق حيث أنها تأكيد للبلد العضو أن بإمكانه السحب من موارد الصندوق إلى حد معين في فترة ما بين ١٢و١٨ الشهر لمعالجة مشكلة قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات
- تسهيل الصندوق الممدد وهو تأكيد للبلد العضو فيما يخص إمكانية السحب في فترة ما بين ٣و٤ سنوات تساعده في حل المشاكل الهيكلية التي تسبب خطر في ميزان المدفوعات
- تسهيل النمو والحد من الفقر حيث يتم الإقراض مقابل سعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل مطولة في ميزان المدفوعات
- تسهيل الاحتياطي التكميلي يوفر تمويلاً إضافياً للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطرابات كتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج حيث يتضمن سعر الفائدة رسماً وهذا بموجب تسهيل الاحتياطي - خطوط الائتمان الطارئ هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه مشاكل مفاجئة كفقدان ثقة السوق

-سياسة صندوق النقد الدولي تجاه الدول الكبار

أولاً: التسهيلات للدول الكبار:

إن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت انتقال العالم من ثنائية القطب حيث كانت القوتان العظميان تحكمان وتهيمنان على مناطق نفوذ مختلفة إلى عالم القطب الواحد،عالم انتعشت فيه وتطورت الهيمنة العالمية ولكن بأي سلطة ولمصلحة من؟ من له صوت في الهيمنة العالمية الجديدة إن دول العالم الثالث أو النامي، لطالما تميزت بإدراكها أنها دول شديدة الضعف تجاه العوامل الخارجية البعيدة عن إرادتهم وإدارتهم هل دول العالم الثالث هذه، والتي انضمت إليها حديثا دول العالم الثاني السابقة ينظرون إلى أنفسهم وكأن لهم صوت أو قول في الهيمنة العالمية على الهيئات المالية والنقدية ؟أو هل يوجد أحد يتكلم عنهم؟ .

إن معظم التركيز العالمي الحالي يدور حول الوكالات والمنظمات العالمية ذات الهيمنة العالمية خاصة صندوق النقد الدولي(IFM)، والقرار في هذه الأخيرة يعود لأصحاب القرارات السياسية المصيرية الذين يتبنون الأيديولوجية الليبرالية مثل أمريكا، واليابان والمجموعة الأوروبية ودول أخرى من بينها كندا، وما يعكس هذه الهيمنة أو النفوذ الذي لا حدود له هو اللا مساواة المادية بين الدول فهذه القلة القليلة هي التي تستطيع أن تحدث تأثيراً داخل صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات الأخرى .

هذه الدول المذكورة آنفا اتحدت على مصالحها مكونة تجمعات اقتصادية قوية البنية أكثر مثل مجموعة الدول السبع الكبار (G٧)ثم اضيفت لها روسيا لتصبح أكثر قوة مسمية نفسها مجموعة الثمانية(G٨) ، وهذه المجموعة هي التي تضع مبادئ ومعايير السياسات الاقتصادية العالمية لأن مجموعة السبع الكبار (G٧)مع باقي دول الإتحاد الأوروبي ،تمثل ١٤% من سكان العالم،لكن لها نسبة ٥٦% من مجموع الأصوات في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي،بينما يدعى باقي دول العالم لدعم قرارات وتوصيات مجموعة(G٧) ،وليس للاجتماع والتداول في أمور مالية عالمية والتشاور حول معالجتها ومجموعة السبع (G٧) لا تمثل سوى أقل من سدس سكان العالم، بينما بقية الدول العالم من عالم ثان وثالث هي الغالبية العظمى للسكان ومن المفيد مراجعة مصدر الشرعية الديمقراطية لصندوق النقد الدولي، إذ أنه أحد المفاتيح الأساسية لدفع نموذج التنمية الليبرالية الذي يفضل القطاع الخاص على القطاع العام إلى أن يُـعتمد .

وهو الأمر الذي يقودنا إلى القول أن أحد هذه المفاتيح لا تعكس تماماً نماذج التمثيل الديمقراطي وهو ما يناقض تصريح المدير العام للصندوق السيد كامديسيس عندما سُئل إن كان الصندوق في أيدي القوى العظمى، فأجاب بان الصندوق في أيدي الأعضاء المنتمين إليه، ولكل دولة قوة تصويت يعادل حصتها، ومساهمتها في رأسمال الصندوق، والتي هي بدورها تحدد أنها الحصة الكبيرة أو الصغيرة حسب حجم اقتصاد كل بلد وعلى أساس هذا فإن الولايات المتحدة لديها قوة تصويت تساوي ١٧,٧% ولباقي دول العالم ٨٢,٣% من قوة التصويت ولو كانت الدول الأوروبية متحدة فإن قوة تصويتهم ستصبح أكثر أي ما يعادل ٣ %، وحتى أن الدول النامية لو اتحدت ووحدت قواها في مجموعة الـ١١(G١١)فإنها في النهاية ستشكل قوة تصويت ضاغطة داخل الصندوق، يحسب له ألف حساب

والتصويت الذي يجري داخل الصندوق لا يتم، وبشكل عام، عن طريق أن الأكثرية تفرض حلولاً على الأقلية بل الجميع يشتركون في مناقشات حول الحلول، حتى الوصول إلى شبه إجماع حول كيفية معالجة الأمور المطروحة

اننا نجد الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في صندوق النقد الدولي التي لديها قوة التصويت الأوفر حظاً لتمارس حق الفيتو من جانب واحد وهذا الحق الواضح والبين للولايات المتحدة في قوة التصويت يجعل سلطتها وقراراتها مقبولة ولا تناقش، دون الحاجة إلى استعمال ذلك الحق باستمرار فقوة الفيتو الكامنة فيه في حد ذاتها قوة رادعة، ويمكن أن تكون عنصرًا فعالاً في التأثير على قرارات الصندوق وتوجيهها حسب المصالح الخاصة لأمريكا، وجعل الاتفاق يخرج كما لو كان قد وقع بالإجماع .

إن هذه السياسة عمقت أزمة عدم الثقة بين الصندوق وأعضائه المنتمين له وهو ما تفسره أزمة التسعينات التي حدثت في شرق آسيا، وروسيا والبرازيل، وطعن في مدى صدق الصندوق تجاه الدول النامية فكوريا مثلاً، ترى تطابقاً كبيراً بين سياسة صندوق النقد الدولي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وأن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت أزمتها الاقتصادية للعمل عن طريق صندوق النقد الدولي لتمرير سياستها التجارية الموجودة سابقاً وبرامج استثمارتها .

هذا النقد اللاذع يأتي من دول يعتبرها أكثر الخبراء من حليفة تقليدية للولايات المتحدة الأمريكية فما بالك بالخصوم .

كما أن تدخل صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة اقتصاديات شرق آسيا مكّن شركات العالم الأكثر تطوراً من أن تنتهز الفرصة لمساومة شركات شرق آسيا على أسعار تعتبر الأدنى ففي عام ١٩٩٨ حققت الشركات الأوروبية والأمريكية أرباحا تفوق ٣ مليار دولار في تسلمها وتوليها للشركات الآسيوية، وهو ما يوازي أربعة أضعاف أرباحها عام ١٩٩٧حتى صرح أحد الخبراء الاقتصاديين معلقاً على هذا الربح الخيالي قائلا : إن هذه العملية هي أكبر عملية سلب أموال عالمية حصلت حتى الآن

ورغم التراجع النسبي في هيمن أمريكا على الاقتصاد الدولي، بعد ظهور قوى اقتصادية جديدة منافسة لها كالإتحاد السوفييتي السابق واليابان، واستعادة أوروبا الغربية مكانتها وتأميم شركاتها في الكثير من دول العالم الثالث، فإن الولايات المتحدة لا زالت تحتفظ بتفوقها العالمي لا تلعب التجارة الخارجية في الولايات المتحدة الدور الذي تلعبه في دول أوروبا الغربية واليابان،فإن حجم الصادرات لايمثل سوى ٧% من دخلها القومي ،ومع هذا فإن الولايات المتحدة تساهم بـ ١٢,٣% من الصادرات العالمية و ١٨,٩% من الواردات عام ٢ .

أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي وتطورها :

يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني، ويقدم الصندوق معظم التمويل إلى البلدان الأعضاء من خلال ثلاثة أنواع مختلفة من سياسات الإقراض : اتفاقات الاستعداد الائتماني وتشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق وقد استخدمت لأول مرة عام ١٩٥٢، وهدفها الأساسي هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل .

أما الاتفاقات المتوسطة الأجل، التي تعقد بموجب تسهيل الصندوق الممدد، فهي لخدمة البلدان التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات تتعلق بمشكلات هيكلية، وهي مشكلات قد يستغرق تصحيحها فترة أطول مما يحدث بالنسبة لجوانب الضعف في الاقتصاد الكلي وتضم السياسات الهيكلية المرتبطة بالاتفاقات الممددة الإصلاحات التي تستهدف تحسين طريقة عمل الاقتصاد،مثل الإصلاحات الضريبية وإصلاحات القطاع المالي، وخصخصة المؤسسات العامة، وإجراءات تعزيز المرونة في أسواق العمل ويقدم الصندوق منذ أواخر السبعينات قروضاً ميسرة لمساعدة أفقر بلدانه الأعضاء في تأمين سلامة مراكزها الخارجية، وتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار، وتحسين مستويات المعيشة.

التسهيلات : وفي أواخر التسعينات، استحدث الصندوق تسهيلات تستهدف مساعدة البلدان في مواجهة الفقدان المفاجئ لثقة الأسواق، ومنع عدوى الأزمات ويقدم الصندوق قروضاً أيضاً لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الخارجة عن نطاق سيطرتها والناتجة عن الكوارث الطبيعية والآثار المترتبة على الصراعات العسكرية والنقص المؤقت في حصيلة الصادرات أو الزيادة المؤقتة في تكاليف استيراد الحبوب وكما أنشئت التسهيلات الجديدة لمواجهة التحديات الجديدة، فقد ألغيت التسهيلات التي فقدت مبرر وجودها بمرور الوقت وقد بدأ المجلس التنفيذي بالفعل مراجعة تسهيلات الصندوق في أوائل عام ٢ ، وانتهت هذه المراجعة بإلغاء أربعة تسهيلات بطل استعمالها كذلك أدى نظر المجلس التنفيذي في إدخال تعديلات على التسهيلات غير الميسرة الأخرى إلى الاتفاق على تعديل شروط الإقراض التي تنص عليها اتفاقات الاستعداد الائتماني وتسهيل الصندوق الممدد بما يشجع البلدان على تجنب الاعتماد على موارد الصندوق لفترات أطول من اللازم أو اقتراض مبالغ أكبر من اللازم وساعد الصندوق بلدان الاتحاد السوفييتي السابق في التحول من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق إعادة التأكيد على اقتصار تسهيل الصندوق الممدد على الحالات التي تكون فيها الحاجة واضحة للحصول على تمويل أطول أجلاً وتعزيز مراقبة البرامج المدعمة بموارد الصندوق بعد انتهائها، خاصة عندما يتجاوز الائتمان غير المسدد من البلد العضو مستوى حدي معين وتعديل خطوط الائتمان الطارئ في إطار معايير الأهلية القائمة، لجعلها أداة أكثر فعالية في منع حدوث الأزمات ومقاومة العدوى بالنسبة للبلدان التي تتبع سياسة سليمة .

أهم سمات الإقراض المقدم من الصندوق:

- صندوق النقد الدولي ليس وكالة للمعونة أو بنكاً للتنمية، فهو يقدم القروض لمساعدة بلدانه الأعضاء على معالجة مشكلات ميزان المدفوعات واستعادة النمو الاقتصادي القابل للاستمرار ويتم إيداع النقد الأجنبي المقدم، الذي تتعين حدوده القصوى حسب حصة البلد العضو في الصندوق، لدى البنك المركزي في البلد المعني لدعم احتياطياته الدولية وبالتالي إعطاء دعم عام لميزان المدفوعات وعلى عكس القروض التي تقدمها وكالات التنمية، فإن أموال صندوق النقد الدولي لا تقدم لتمويل مشاريع أو أنشطة بعينها .

- قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن البلد المقترض لابد أن يعتمد سياسات تعمل على تصحيح مشكلة ميزان المدفوعات وتساعد الشروط المرتبطة بقروض صندوق النقد الدولي على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لمجرد تأجيل الاختبارات الصعبة وإنشاء مزيد من الديون، والتأكد من قدرته على تعزيز اقتصاده وسداد المبلغ المقترض ولابد أن يتفق البلد المقترض وصندوق النقد الدولي على إجراءات السياسة الاقتصادية اللازمة كذلك فإن الصندوق يقوم بصرف القروض على مراحل ترتبط بتنفيذه لالتزاماته المقررة على صعيد السياسات وخلال الفترة ٢ -٢ ١،عمل الصندوق على ترشيد هذه الشروط بجعلها أكثر تركيزاً على سياسات الاقتصاد الكلي والقطاع المالي وأقل تدخلاً فيما تختاره البلدان من سياسات، مما يزيد من شعور البلد بملكية برامج السياسات ويزيد من درجة فعاليتها . - قروض الصندوق مؤقتة؛ فحسب تسهيل الإقراض المستخدم، يمكن أن تصرف القروض على فترات قد تقصر لتصل إلى ستة شهور أو تطول لتصل إلى أربع سنوات وتتراوح فترة السداد بين ٣,٢٥ إلى ٥ سنوات للقروض قصيرة الأجل (بموجب اتفاقات الاستعداد الائتماني) أو ٤,٥ إلى ١ سنوات للتمويل متوسط الأجل (بموجب الاتفاقات الممددة) ولكن المجلس التنفيذي وافق في نوفمبر ٢ على استحداث آلية توقع السداد المبكر أي في فترة تتراوح بين ٢,٢٥ إلى ٤ سنوات لاتفاقات الاستعداد الائتماني و٤,٥ إلى ٧ سنوات للاتفاقات الممددة أما فترة سداد القروض المقدمة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض بموجب تسهيل الإقراض الميسر المعروف باسم تسهيل النمو والحد من الفقر فهي ١ سنوات، مع فترة سماح طولها خمس سنوات ونصف لسداد أصل القرض . - يتوقع الصندوق من المقترضين إعطاء أولوية لسداد قروضه فالبلد المقترض يجب أن يسدد قرض الصندوق في الموعد المحدد، حتى تتوفر الأموال لإقراض بلدان أخرى تحتاج إلى التمويل لأغراض ميزان المدفوعات ويطبق الصندوق إجراءات رادعة لمنع تراكم المتأخرات أو عدم سداد المدفوعات أو رسوم الفائدة ولكن الأهم من ذلك كله هو الوزن الذي يعطيه المجتمع الدولي لوضع صندوق النقد الدولي كدائن ممتاز؛ فهو يضمن أن يكون الصندوق من أوائل المقرضين الذين تسدد قروضهم، رغم أنه في العادة هو آخر مقرض يقدم على تقديم الأموال إلى البلدان بعد أن تصبح قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزاماته موضع شك واضح .

- ان البلدان التي تقترض من نوافذ الإقراض العادية غير الميسرة لدى الصندوق – فيما عدا البلدان النامية منخفضة الدخل – تدفع أسعار الفائدة ورسوم الخدمة القائمة على السوق، بالإضافة إلى رسم التزام يمكن للمقترض استرداده .

تعزيزاً للضمانات الوقائية التي تكفل حسن استخدام الأعضاء لموارد الصندوق، بدأ الصندوق يشترط اعتباراً من مارس ٢ إجراء تقييمات لمدى امتثال البنوك المركزية فيما يتعلق بإجراءات الرقابة الداخلية ووضع التقارير المالية وآليات التدقيق وفي الوقت نفسه، قرر المجلس التنفيذي توسيع نطاق تطبيق الأدوات المتاحة للتعامل مع البلدان التي تقترض من صندوق النقد الدولي على أساس معلومات خاطئة، والاستفادة من هذه الأدوات بشكل أكثر منهجية .

- عندما يقرض الصندوق، فهو يقدم في معظم الحالات نسبة صغيرة فحسب من احتياجات التمويل الخارجي اللازمة للبلد المعني ولكن لأن موافقة الصندوق على منح القروض تعد إشارة إلى سير السياسات الاقتصادية في البلد المعني على الطريق الصحيح، فهي تطمئن المستثمرين والدوائر الرسمية وتساعد على توليد تمويل إضافي من هذه المصادر. وهكذا فإن التمويل الذي يوفره الصندوق يمكن أن يكون أداة أو حافزاً مهماً لجذب مزيد من التمويل وتستند قدرة الصندوق على القيام بهذا الدور الحافز إلى ثقة المقرضين الآخرين في عملياته، خاصة في صدق شروط السياسات المرتبطة بالإقراض .

انتقادات موجهة إلى صندوق النقد الدولى :

يواجه صندوق النقد الدولي انتقادات كثيرة وسط مطالب دول ناشئة ونامية بإعادة الهيكلة وتوسيع المشاركة في صناعة القرار بالمؤسسة الدولية وعدم مشاركة الدول النامية في القرار السياسي في المؤسسة المالية الدولية أدى إلى ظهور برامج لها لا تتلاءم مع احتياجات هذه الدول ولا تناسب خصوصياتها.

ومن شأن مشاركة الدول النامية فى صناعة القرار في الصندوق المساهمة في تفهم احتياجاتها وظروفها مما يساعد في إصلاح سياسات الصندوق التي أثبتت الفترة الأخيرة فشلها الذريع على جميع الأصعدة.

والصندوق ينتهج أيديولوجية اقتصاد السوق بشكل متشدد أدى إلى حدوث الأزمة المالية العالمية ولا يمكن أن يكون جزءا من الحل للأزمة المالية ما لم تتغير سياساته مما يتطلب إعادة النظر في أسلوب عمله وإدارته والجهات المسيطرة على صناعة القرار فيه بالاضافة لغياب الكوادر المؤهلة في صندوق النقد للقيام بأعمال الرقابة المالية المطلوبة في ظل الأزمة المالية.

الباب الرابع
الثالوث والعولمة

مفهوم العولمة والعولمة الاقتصادية:

تستلزم العولمة تحطيم المسافات من خلال تطور تقنيات الاتصال التي تقرّب الأماكن من بعضها كما يظهر من خلال ما وصف بتقلص العالم أو كما أشار بعضهم إلى التعامل عن قرب مع الآخرين وقد عرّف Giddens العولمة بأنها حالة تكثيف للعلاقات الاجتماعية العالمية، بحيث تربط العوالم بعضها بالآخر، وتحكم العلاقات بين المناطق المختلفة لدرجة أنّ ما يحدث في منطقة ما يتأثر ويتشكل بما يحدث في منطقة أخرى بعيدة عنها آلاف الأميال ويركز البعض الآخرعلى تطور العلاقات، وتناميها والتي تجاوزت الحدود الوطنية للدولة وامتدت إلى ما ورائها إذ أن العولمة أدّت أوّلا وبشكل أساسي إلى تمدد الحدود الاجتماعية والاقتصادية القائمة بين الدول واتساعها

أنماط العولمة :

العولمة تلغي السيادة الوطنية أو القومية، ولا بديل عن قبول سياساتها ونتائجها في الحقول الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية فإذا كان الأمر كذلك فلا معنى حينئذ إجابة السؤال: ما العمل؟ وما تزال أمام الدولة أو مجموعة من الدول مجالات كبيرة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وثقافية تعتبر مرغوبة تركز على الناحية الاقتصادية وبدرجة أقل على الناحية السياسية

وأول مظاهر العولمة تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي في يد مجموعات قليلة العدد، وبالتالي تهميش الباقي أو إقصاؤه ومن هنا ظاهرة التفاوت الملازمة لظاهرة التركيز التي من هذا النوع التفاوت بين الدول، والتفاوت داخل الدولة الواحدة ومن الأمثلة التي يوردها الأخصائيون في هذا المجال لتوضيح هذه الظاهرة نذكر ما يلي :

إن خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، تتوزع فيما بينها ١٧٢ شركة من أصل ٢ من أكبر الشركات العالمية وهذه الشركات المائتين العملاقة هي التي تسيطر عملياً على الاقتصاد العالمي، وماضية في إحكام سيطرتها عليه، إذ ارتفعت استثماراتها في جميع أنحاء العالم في المدة ما بين ١٩٨٣-١٩٩٢ بوتيرة سريعة جداً أربع مرات في مجال الإنتاج وثلاث مرات في مجال المبادلات العالمية وفي تقرير للأمم المتحدة بلغ حجم مصادر الثروة النقدية لـ ٣٥٨ شخصاً من كبار الأثرياء في العالم يساوي حجم المصادر التي يعيش منها ملياران وثلاثمائة مليون شخص من فقراء العالم

وبعبارة أخرى إن عشرين في المائة من كبار أغنياء العالم يقتسمون فيما بينهم ثمانين في المائة من الناتج المحلي في العالم، والغنى والثروة ارتفعا بنسبة ستين في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي ١٩٧٥- ١٩٩٥، غير أن المستفيدين من هذا الارتفاع الكبير في الثروة لا يتجاوز عددهم واحد في المائة من الشعب الأمريكي . والنتيجة الاجتماعية لهذا التركيز المفرط للثروة هي تعميق الهوة بين الدول، وبين شرائح المجتمع الواحد، ليس فقط بين الطبقات بل أيضاً بين الفئات داخل الطبقة الواحدة وبين الفصائل والأفراد داخل الفئة الواحدة.

في الولايات المتحدة الأمريكية لاحظ باحث أمريكي أن الطبقة المتوسطة الصغيرة هناك آخذة في التدهور إلى وضع يجعل منها طبقة من العالم الثالث، كما أن الأغنياء الكبار هناك يشبهون أغنياء العالم الثالث وهذا النوع من التفاوت الكبير، بين الأغنياء والفقراء، هو ما يميز التخلف الذي توصم به بلدان العالم الثالث إن لم يكن هو أحد أسبابه وهذا ما ينزلق إليه الوضع في الولايات المتحدة الأمريكية .

ونفس الظاهرة تستشري بسرعة، في أوروبا حيث يفرض نظام العولمة عليها ، بما يقتضيه من منافسة حادة، التخفيض من التعويضات والخدمات الاجتماعية وهذا سيعمق الفوارق الاجتماعية بصورة رهيبة، وهي فوارق قائمة أصلاً وبشكل واسع ففي فرنسا مثلاً تفيد الإحصائيات أن عشرين في المائة من الفرنسيين يتصرفون في ٤٣% من الدخل الوطني،بينما أن ٢ % من الفرنسيين المصنفين فقراء لاينالون من الدخل الوطني سوى نسبة ٦ %

ومن النتائج المباشرة للعولمة تركيز الثروة في أيد قليلة على صعيد البلد الواحد كما على الصعيد الدولي ومع تركيز الثروة بهذا الشكل يأتي تعميق التفاوت كنتيجة حتمية والقاعدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة هي:إنتاج أكثر ما يمكن من السلع والمصنوعات بأقل ما يمكن من العمال إنه منطق المنافسة في إطار العولمة والخصخصة، المنطق الذي يفرض تسريح العمال والموظفين وتقليص مناصب الشغل إلى أقصى حد ممكن وفي هذا الصدد تطلعنا الإحصائيات على حقائق مهولة منها أنه في السنين العشرة الماضية عملت ٥ شركة من أكبر الشركات العالمية على تسريح ٤ ألف أجير في المتوسط كل سنة، بالرغم من ارتفاع أرباحها بصورة هائلة، وذلك إلى درجة أن إحدى تلك الشركات منحت للمساهمين فيها مبلغ خمسة ملايين دولار لكل منهم، كمنحة مصدرها في الغالب تسريح العمال وبالمثل ارتفعت أسهم إحدى الشركات تسعة في المائة بمجرد ما أعلنت عن قرارها بتسريح عشرة آلاف عامل .

تأثير العولمة على اقتصاديات الدول الضعيفة ـ:

من المعلوم أن النظام الرأسمالي المدفوع بحافز تعظيم الأرباح الخاصة يهدف إلى التوسع، وذلك عبر استثمار أرباحه وعبر اقتراضه من أسواق المال فإذا لم يتوسع يتعرض للركود والكساد المتمثل في أزمات دورية والأمثلة التاريخية على هذه الأزمات كثيرة ومعروفة كما يؤدي التوسع إلى ظهور المنشآت الاقتصادية الكبرى عبر تركيز رأس المال ومن أهم آليات تحقيق ذلك عمليات الدمج بين المنشآت الكبرى واستيلاء منشأة كبرى على منشأة أخرى ومن الواضح أن أهم سمة للنظام الرأسمالي العالمي الراهن هو ما يسمى بـالعولمة المالية وتقوم الدول الرأسمالية المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي بالعمل على تأمين سلامة نظامها وتوسعه،وذلك عبر تحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية انتقال رأس المال .

فيما بين عامي ١٨٤ و١٩١٤ فرضت بريطانيا الدولة المهيمنة في النظام الرأسمالي العالمي والأكثر تقدما آنذاك في حقل التنمية الصناعية حرية التجارة وحرية انتقال رأس المال على الأقطار التي استعمرتها وعلى دول وقعت تحت سيطرتها كالإمبراطورية العثمانية كما شنت حرباً على الصين عامي ١٨٤ و١٨٤٢لإجبارها على استيراد الأفيون وقد طبقت نظاماً نقدياً دولياً يسهل ويمول حرية التجارة والاستثمارات وهو قاعدة صرف الإسترليني بالذهب ولقد نجم عن ذلك كله توزيع في العمل الدولي لغير صالح بلدان العالم الثالث المتقدمة آنذاك والخاضعة للاستعمار،إذ تم القضاء على تنمية صناعية واعدة في الصين والهند والإمبراطورية العثمانية وبعد الحرب العالمية الثانية عملت أمريكا التي لم تطبق حرية التجارة على نفسها بنفس الدرجة التي طبقتها بريطانيا ما بين عامي ١٨٤ و١٩١٤على تطبيق درجة عالية من حرية التجارة المتعددة الأطراف وعلى إلغاء التكتلات التجارية والنقدية التي نشأت في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وأهمها نظام التفضيلات الإمبريالية وكتلة الاسترلينى وفي أواخر عام ١٩٥٨ بدأت أوروبا الغربية فى إزالة القيود على المدفوعات الجارية بالدولار، وقبلت في أوائل الستينيات رسميا المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي أما الغالبية العظمى لدول العالم الثالث، باستثناء بعض دول أمريكا اللاتينية، فاستمرت في تطبيق القيود على المدفوعات الجارية بالعملات القابلة للتحويل، واستمرت تلجأ إلى المادة الرابعة عشرة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تسمح بأسعار الصرف المتعددة

وتسمح بوضع قيود على المدفوعات الخارجية الجارية بالعملات القابلة للتحويل دون تحديد موعد زمني لإزالتها وبطبيعة الحال لجأت هذه الدول إلى وسائل أخرى في حقل الحماية فيما يتعلق بالاستيراد .

نتيجة انتعاش الاقتصاد الأوروبي منذ نهاية الخمسينيات، ونتيجة إزالة القيود النقدية على المدفوعات الجارية بالدولار زادت التجارة الدولية بنسبة أكبر من زيادة الناتج المحلي الإجمالي العالمي وهذا هو السبب الأساسي الذي يظهر أنه ما بين عامي ١٩٥ و١٩٧٣ زاد حجم التجارة الدولية بمقدار ٩,٤%، بينما زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمقدار ٣,٥% وما بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٤ تعرض العالم الرأسمالي المتقدم لمرحلة من الركود الاقتصادي، فانخفضت نسبة النمو الاقتصادي ونسبة نمو التجارة الدولية، إذ بلغت ١,٢% و٦,٣% على التوالي .

العولمة ومنظمة التجارة العالمية:

إن ظاهرة العولمة وإنتشار الشركات المتعددة الجنسية التي تعبر حدودها ليست جديدة ولكن الجديد في الموضوع هو العمق والإنتشار والاقتصاد المعولم هو الذي تتحرك فيه البضائع والخدمات والناس والمهارات والأفكار بحرية عبر الحدود الوطنية، ولا شك أن ذلك يعتبر وضعاً مثالياً لم تصل إليه كثير من الدول، وعليه فإن الدول المشتركة في منظمة التجارة العالمية تسعى للوصول إلى ذلك الوضع المثالي رغم ما يعتري التطبيق من صعوبات جمّة مردها إلى رغبة الأقطار أو تكتلاتها مثل الاتحاد الأوروبي من تحقيق أعلى قيمة لوضع تجاري تبادلي معين ولا شك أن درجة القدرة التنافسية تتفاوت من قطر لآخر فهي الأعلى على سبيل المثال في سنغافورة من بين ٢٦ قطراً والأدنى في أسبانياً، مما يعني ضعف إستغلال عناصر الإنتاج لدى الأخيرة، ومنظمة التجارة العالمية هي أحد أهم الآليات التي ستحكم صيغ التعامال بين الدول ممثلة في كثير من الأحيان بالشركات متعددة الجنسية والمنظمات التي تدافع عن حقوق من تمثلهم،وهكذا فإن الصلة قوية بين الشركات التي لها وطن أم تتخذه قاعدة أساس لها وفي العادة يكون هو الوطن الذي ترعرعت فيه وانتشرت منه تلك الشركة.

وقد أدى تسارع تفاعل التقنية إلى عمليات العولمة إلى زيادة وتيرة العمل بدرجة يمكن اعتبارها ثورية وهناك نوعان من التقنية هما الانترنت والاتصالات عبر الأثير مثل الجوال وما تبعها من تحديث الأداء لتلك الأدوات التي غيرت وستغير معظم أساليب الأداء مما يستدعي أن تقوم كثير من الشركات التي تطمع في الاستمرار بتبني استراتيجيات عالمية بدلاً من الاقتصار على التسويق للسلع والخدمات في القطر الذي بدأت منه آخذة في الاعتبار كافة عناصر الميزة التنافسية وغيرها مثل إقتصاديات الحجم والموقع والعائد على الاستثمار وتجزئة السوق وقوانين القطر المستضيف التي إن تم تجاهلها قد يعود الأمر إلى الاحتكام لمحاكم منظمة التجارة العالمية وآلياتها

أثر العولمة على البيئة والانسان:

غداة الحرب العالمية الثانية، وبتأثير من الصدمة التي أحدثتها، وضعت القوى الحليفة المنتصرة أسس نظام سياسي لقيام إدارة دولية وقد تميزت السنوات الخمسون التي أعقبت هذه الحرب بالعديد من الأحداث منها نمو حركة تحرر وطني؛ بروز بلدان جديدة؛ تطور وسائل النقل والمواصلات؛ تأثير النشاط البشري على البيئة؛ تعمق الاختلال بين تزايد الاستهلاك وقدرة الكرة الأرضية على إعادة الاحتمال والتجدد؛ الانقلابات العلمية التي جسدتها التكنولوجيا الرقيقة ؛ البيوتكنولوجيا؛ وتكنولوجيا المعلومات والإتصلات؛ وأخيراً بروز القوة الاقتصادية لبلدان آسيا، خاصة خلال السنوات العشر الأخيرة التي شهدت إقلاع كل من الصين والهند بعد اليابان وكوريا الجنوبية كان سقوط جدار برلين العام ١٩٩ بمثابة نذير للتسيير المركز للاقتصاد، وبداية حركة متسارعة للاندماج الاقتصادي العالمي ولانتصار الإيديولوجية الليبرالية التي أصبحت من دون منافس وهكذا انتقلت الصين ومجموعة البلدان الشيوعية السابقة إلى اقتصاد السوق مكّن ظهور منظمة التجارة العالمية وانضمام عدد متزايد من البلدان إليها، وآخر ها الصين الشعبية، من الانتقال من الاتفاقية المتعددة الأطراف والخاصة بخفض القيود الجمركية التي أقرتها منظمة الجاتGATT ، إلى وضع قانون تجاري عالمي فعلي من العلامات المميزة التي ترمز إلى الاندماج العالمي المتزايد، تطور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة فالصين بحاجة إلى فتح سوق الولايات المتحدة أمام منتجاتها كي تضمن نموها الاقتصادي

لكنها، من ناحية أخرى، تحكم قبضتها عليها من خلال تغطية العجز الكبير للاقتصاد الأمريكي هذا في الوقت ذاته الذي تتصارع فيه هاتان القوتان لبسط نفوذهما على مصادر الطاقة الأحفورية في كل بقاع العالم التعامل المأساوي للبشر مع البيئة وما أفرزه من تغييرات مناخية، كما التداخل المتسارع والمتصاعد للاقتصاديات والمعلومات خصوصا عن طريق الفضائيات والأقمار الصناعية والانترنت، كل هذا يؤكد بشكل لا ريب فيه الحاجة لخلق مجموعة بشرية موحدة تتقاسم المصير ذاته وتشكّل وعياً إنسانياً جامعاً والواقع أن النظام السياسي العالمي قد تخلف و عجز عن مواكبة هذه التحولات، لا بل أنه يشهد تراجعاً. قد تبدو هذه الملاحظة غريبة بعض الشيء، خصوصا إذا ما أحصينا العدد المتزايد للملتقيات العالمية والتي انطلقت منذ التسعينات، تمهيدا لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر في سبتمبر ٢ ٥ والذي من المفترض أن يتطرق إلى إصلاح المؤسسات الدولية وبالأخص مجلس الأمن، وإلى تقييم ما أنجز في منتصف المدة من أهداف التنمية للألفية الخاصة بالفترة ٢ /٢ ١ ولكن وكما صرح السيد كيمون فالاسكاكيس السفير السابق لكندا في منظمة الدول الصناعية ومؤسس مدرسة أثينا، فإن عملية التنظيف المحدودة للمؤسسات العالمية لا تفي بالحاجة هناك ضرورة ملحة لعملية تنظيف عامة وشاملة لأساليب الإدارة الدولية، وأنا أشاطره تماما هذا الرأي فإدارة العالم لا تتماشى وطبيعة وأهمية التداخلات بين البشرية والمجال الحيوي وفي ما بين سائر المجتمعات البشرية إن هذا يؤدي إلى مفارقة مأساوية: فمن ناحية يشعر كل منا بضرورة بناء ووضع تعديلات جدية لتسيير جملة هذه التداخلات الآنية والمستقبلية لكن من ناحية أخرى لا يمكن لنا أن نثق في المؤسسات الدولية الحالية وهذا ما يدفع العديد منا إلى التحفّظ على تدعيم هذه الأخيرة من هذا المنظور، فإن ارتفاع عدد البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة من أقل من ٥ عضوا إلى أكثر من ٢ ، قد غيّر بصفة جذرية المعطيات وأدى إلى مأزق واستوجب تغيير طرق التسيير فهناك تكلّس وجمود في الفكر السياسي الموروث منذ قرنين ونصف القرن والذي يتشبث بما يعرف بالدولة الوستفالية وهي نظرية تستمد تسميتها من معاهدة واستفاليا التي عقدت سنة ١٦٤٨ ووضعت حداً لحرب الثلاثين سنة، وكرّست مفهوما معاصراً للدولة ذات السيادة وقد مثّل ذلك عائقا أدّى إلى مأزق سياسي وحالة من اللاواقعية المأزق السياسي يتلخّص في أنّ جمعية تضمّ ٢ دولة ذات سيادة حيث يفترض أن تتساوى فيها الولايات المتحدة مع دولة بوتان في القيام بالدور نفسه

وحيث يجب التوصّل إلى اتفاق يرضي جملة الأعضاء المائتين، يؤول بالجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن تصبح منبرا للخطب فتفقد كل جدوى وفاعلية النتيجة الأكثر وضوحا لهذا الوضع هي أنه، ومنذ ٥ سنة، لم تفتأ المجموعة الدولية تصوغ الهدف تلو الآخر وكلها أو بعضها يشوبها التناقض الذي يتغاضى عنه الجميع، بينما توكل لجملة من المؤسسات المختصّة مهمة وضع أهداف وصلاحيات خاصّة بكل طرف، يجري العمل في كل واحدة منها بصفة منعزلة وفي تعارض مع الأخرى يضاف إلى هذا المأزق السياسي حالة من اللاواقعية فماذا تعني السيادة بالنسبة لدولة كفرنسا وهي التي كانت في السابق قوّة عظمى وأصبحت - شئنا أم أبينا - قوّة متوسطة بالنظر إلى عدد السكان أو إلى تأثيرها الحالي على مجريات الأحداث والذي لا يكون له أي معنى وفاعلية إلا من خلال المجموعة الأوروبية ؟ فاقتصاد هذا البلد منفتح على العالم بدرجة كبيرة وهو فاقد القدرة على التحكم في العملة وفي التحولات العلمية والتكنولوجية التي تؤثر فيه كما أن أسواق المال تخضع لسيطرة المستثمرين الدوليين قد أكون فخورا بتاريخي وبمساهمته في بناء الحضارة الإنسانية، وقد أتعلّق بثقافتي وبلغتي آملا في استرجاعهما لمكانتهما حتى يسهما في صنع ونحت التاريخ البشري لكن أن نعتبر فرنسا دولة ذات سيادة، فتلك مسألة تكاد تخلو من كل معنى، فما بالك إذا تعلّق الأمر ببلدان كلبنان والأردن وسوريا الخ أو بلدان مثل جل الدول الإفريقية التي تحتاج للدعم الأجنبي لدفع أجور موظفيها، والتي من بين أهم اجتماعات مجالس وزرائها تلك التي تتدارس فيها استقبال مبعوث البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. أستنتج من كل ذلك أن الوسيلة الوحيدة لبناء مجموعة سياسية تستجيب للحاجيات التي تفرضها التداخلات والارتباطات بين شعوب العالم ولضرورة بناء مصير بشري مشترك، هي بناء مؤسسات دولية تضم ما يقارب العشرين جهة من العالم وتضم كل واحدة منها مجموعة بلدان.

نتائج عولمة الأسواق :

إن العولمة الراهنة للاقتصاد والتي نسميها أحياناً الكوكبة لنميزها عن المراحل السابقة في الاندماج الاقتصادي، أدت إلى نتائج سلبية سواء على صعيد اقتصاد المجتمعات، أو ظروف الحياة، وحتى على أوساط الحياة نفسها.

ومن بين هذه النتائج السلبية نطرح الخمس التالية.

النمو بدون استخدام: إن واحدة من الخصائص الأكثر مفارقة للعولمة الراهنة تكمن في حقيقة أنها بدل أن تؤدي إلى زيادة الاستخدام فإنها ترتكز،على العكس، إلى تخفيض الاستخدام في القطاع العام والخاص على السواء.

منذ تطبيق اتفاقية التبادل الحر ALE عام ١٩٨٩، ثم اتفاقية التبادل الحر في بلدان أمريكا الشمالية ALENA، تراجع الاستخدام بنسبة ١٥% في القطاعات التي لم يتناولها التبادل الحر، بالمقارنة مع انخفاض بنسبة ٨% في القطاعات التي تناولها وفي الحقيقة لم يكن من شأن الاتفاقية، في أفضل الحالات، غير المساهمة في إبطاء هبوط الاستخدام في القطاع الصناعي. بيد أننا نجد الأمر الأكثر مغزى في حالة كيبك التي شهدت في مجرى السنوات العشر الأخيرة نسبة بطالة مرتفعة بشكل فريد أكثر من ١١%، مع انخفاض بلغ ٩،٩% في نهاية العام ١٩٩٨.

ومما يدل على تفاقم الوضع الزيادة في عدد طالبي المساعدة الاجتماعية ٥٩٥ عام١٩٩١و٧٩٣ عام ١٩٩٧، وبلوغ الحد الأقصى للمأجورين عدد ٢,٧ مليون، والانخفاض الكبير في الانتساب للنقابات (من ٤٨,٥% عام ١٩٩١ إلى ٤ .٣% عام ١٩٩٧) تعني هذه العوامل أن الاستخدام المستحدث يتم غالباً في قطاعات غير مستقرة، وأنه مؤقت.

الإفقار: نشهد في الوقت الراهن بروز ظاهرة مزدوجة هناك، من جهة أولى، اتساع الهوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة وهناك، من جهة أخرى، اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء في جميع البلدان التي لا تحتاط بإجراءات خاصة لمواجهة مفاعيل هذا الإفقار.

الأزمات المالية: إن الأزمة الآسيوية وتلك التي تهدد أمريكا اللاتينية مرتبطتان مباشرة بمظهر خاص من العولمة، المقصود عولمة الأسواق وخاصة عولمة الأسواق المالية والمضاربة وبدأت هذه الأزمة منذ عام ١٩٩٧ بخروج كثيف لرؤوس الأموال المحققة من أرباح المستثمرين العالميين بحثاً عن مناطق عائد أفضل، سريع التأثر بأي تقلبات وهنا يجدر بنا القول أن تفكيك شتى أشكال السيطرة الوطنية على الحركة العالمية للمال، بضغط من صندوق النقد الدولي وبفعل اتفاقيات كاتفاقية التبادل الحر في بلدان أمريكا الشمالية، شكل عاملاً مساعداً في عدم الاستقرار الذي خلقته الحركة الكثيفة له.

كان صندوق النقد الدولي الذي تظاهر بعدم ملاحظة الفساد والقمع اللذين اتصفت بهما النمور الآسيوية، يقدم هذه البلدان كنماذج يجدر الاقتداء بها ويجبر اليوم هذه البلدان على اعتماد سياسات تقشف تعسفية، مما أدى إلى خلق ملايين الجدد من العاطلين عن العمل، وإلى التدهور السريع في مستوى معيشة السكان ففي اندونيسيا، هذا البلد الذي يبلغ عدد سكانه حوالي ٢ مليون نسمة،تراجع النشاط الاقتصادي بنسبة ١٥,٥% ، عام ١٩٩٨ وأعقبت الأزمة الآسيوية لعام ١٩٩٧ أزمات روسيا عام ١٩٩٨ والبرازيل وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية عام ١٩٩٩وفي كل هذه الحالات كانت وصفة صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الخاصة هي نفسها: خصخصة القطاع العام للخدمات، تخفيض كبير في الميزانيات الاجتماعية، رفع نسبة الفائدة، تخفيض الأجور الفعلية ونجم بالضرورة عن تطبيق هذه السياسات انفجار البطالة والبؤس والتوتر الاجتماعي ولهذا السبب فإن المنظمات التقدمية في شتى القارات تطالب بضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية ومنها صندوق النقد الدولي، والعودة إلى السيطرة الوطنية على التدفق الدولي لرؤوس الأموال، ووضع ضريبة عالمية على المبادلات المالية العالمية هي الضريبة المعروفة اليوم باسم ضريبة توبن Tobin.

٤- تخريب البيئة: نشهد اليوم، بفعل تحرير الأسواق والمزاد العلني بين الحكومات لجذب الاستثمارات الأجنبية بأي ثمن، إفراطاً في استغلال الثروات الطبيعية القابلة للتجديد أم لا، كما نشهد تخريباً كثيفاً للبيئة.

ولعولمة الأسواق انعكاسات سلبية هامة على البيئة لأن التجارة العالمية تؤدي إلى الإفراط في استغلال الطبيعة، وإلى جيل جديد من النفايات من شتى الأصناف، وفقدان التنوع البيولوجي، واستهلاك متزايد للطاقة بحكم عمليات نقل الثروات والبضائع على مسافات بعيدة وتتفاقم هذه السلبيات البيئية مع تسارع المبادرات إلى المزيد من تحرير التجارة الدولية والإطار الراهن للتجارة والاستثمار العالميين لا يقدر التكلفة البيئية في المبادلات العالمية وتبقى خارج حساب تكلفة الانتاج، بالتوافق بين المؤسسات والحكومات التي ترى في ذلك عاملاً تنافسياً وينجم عن ذلك تسابقاً بين الدول نحو تحرير التعامل مع قضايا البيئة واللامبالاة في تطبيق المعايير البيئية وآليات مراقبتها.

٥- العسكرة: بعكس ما تروجه أحياناً النظرة الموالية لحرية السوق حول دور الأسواق السلمي، فإن توسع قانون العرض والطلب على كل قطاعات الاقتصاد والمجتمع لا يتم دون اللجوء إلى القوة والإكراه. وعليه ليس مستغرباً أن نرى المبالغ المخصصة للتسلح في ازدياد مستمر.

يشكل الوضع الاقتصادي في أمريكا اللاتينية بيئة فعلية ملائمة لظهور قادة مستبدين، قريبين من الأوساط العسكرية، كما هي الحال في فنزويلا وباراجواي وبيرو وبوليفيا.

صناعة الدواء والعولمة:

حققت صناعة الأدوية والعقاقير في الهند مبيعات سنوية أربعمئة وخمسة وأربعون مليوناً وتسعمئة وعشرون ألفاً وثلاثمئة وثمانية وثمانون دولاراً أمريكياً عام ٢ وتقوم غالبية شركات القطاع العام في الهند بإنتاج معظم العقاقير، حيث يوجد في الهند أعداد كبيرة من الفنيين والعمال المهرة الضروريين للإنتاج والأبحاث فهم يشكّلون إلى جانب الصين، أكبر بنية تحتية لصناعة الدواء في الدول النامية.

ولم يكن من الممكن تحقيق هذا التطور المهم لولا السياسات الحكومية المعلنة عام ١٩٥٨ والهادفة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذه الصناعة وفي السنة ذاتها، وبمساعدة منظمة الصحة العالمية WHO واليونيسيف –أنشأ القطاع العام أول معمل لتصنيع المضادات الحيوية، هندوستان للمضادات الحيوية، في بيمبري ورفضت البلدان الغربية المتقدّمة توفير التقنية اللازمة لإنتاج الدواء،مما دفع الهند للاتصال بالاتحاد السوفييتي السابق حيث تم بمساعدة السوفييت إنشاء الشركة الهندية المحدودة للأدوية والعقاقير التي لا تزال أكبر شركة للأدوية في الهند حتى اليوم وكانت أسعار الأدوية في الهند قبل هذا التاريخ، من أغلى الأسعار في العالم إلا أنه بعد تطوير شركات الأدوية التابعة للقطاع العام، أخذت أسعار الأدوية فى الهبوط واضطرت الشركات الأجنبية متعدّدة الجنسيات إلى خفض أسعار منتجاتها وبدأت تطوير وحداتها التصنيعية في الهند وشركات الأدوية متعددة الجنسيات كانت تحتكر في السابق سوق الدواء وتسيطر عليها، وقد تبيّن أن هذه الشركات تمتنع عن تسويق أي دواء في الهند إلا بعد مرور عشر سنوات كحد أدنى على إدخاله إلى الأسواق العالمية.

قبل الاستقلال، لم يتم اكتشاف سوى عقار واحد في الهند ولقد كان لكل من شركة هندوستان للمضادات الحيوية والشركة الهندية المحدودة للأدوية والعقاقير، منشآت للأبحاث لتطوير الأدوية فيما بعد، أنشأت الحكومة الهندية المختبر المركزي لأبحاث الدواء في مدينة لاكناو ، والمختبرات الكيميائية الوطنية في مدينة بيون والمؤسسة الهندية للتكنولوجيا الكيميائية في مدينة حيدرأباد .

واعتمدت شركات الأدوية الهندية على هذه التقنيات واستطاعت إنتاج العقاقير بعد وقت قصير جداً من ولوجها السوق العالمية وهكذا شهدت صناعة الدواء تغييراً جذرياً، فشكّلت الشركات الهندية منافساً حقيقياً لشركات الأدوية متعدّدة الجنسيات حيث تصدّرت ثلاثون شركة دواء هندية لائحة تشمل أفضل خمسين شركة دواء عالمية متداولة في الهند. ولا يقتصر الأمر على هذا، إذ نافست شركات الدواء الهندية الشركات الكبرى حتى في مجال التصدير، إذ باتت تصدّر أدوية متعدّدة إلى الغرب كالإيبوبروفين والتريمتوبريم والدكستروبروبوكسفين وغيرها كما أنشأ عدداً من شركات الأدوية الهندية وحدات تصنيع في بلاد أخرى بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

العرب والعولمة:

لن تتحقق الوحدة الاقتصادية العربية بمعاهدة يوقعها الملوك والرؤساء وليس ذلك لكونهم قاصرين عن تحقيق الإجماع المنشود ولكن لأن مثل هذه المعاهدة الآن لن تغير من الواقع شيئاً أكثر مما حققته اتفاقية الخمسينات التي أنشأت مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أي لا شيء تقريباً والسبب الموضوعي في هذا هو أن الوحدة نتيجة لعمليات متواصلة ومتشابكة لا تؤتي ثمارها المرجوة دفعة واحدة وإنما عبر عملية تاريخية ومن باب أولي يكون من العبث تخيل تحقيقها بإرادة زعيم ملهم أو حزب طليعي متفرد

والأمر الثاني هو ضرورة إرساء القواعد الاقتصادية ذات المصلحة في توحيد السوق العربية وهذا لا يتنافى مع ضرورة عقد اتفاقيات متعددة بين الحكومات العربية لأن أرى على العكس أن المصالح الاقتصادية المشتركة تكون قوى ضاغطة على الحكومات في هذا الشأن ومناطق التجارة الحرة أو السوق المشتركة الشائعة في الخطاب السياسي والإعلامي العربية في هذه الأيام وسيلة فاعلة لخلق تلك المصالح المنشودة فأسواق الأقطار العربية ببنيتها الحالية أسواق أسيرة

كما يقال فنخن نستورد من الغرب وعلينا أن نصدر له ما يقرب الميزان التجاري من التوازن ونحن في الوقت ذاته ونتيجة للتخلف لا ننتج الكثير مما تحتاجه أسواقنا الداخلية، ولا يمكن أن يشكل صادرات كما أن الفقر يضيق بالضرورة حجم الأسواق الداخلية ومن هنا كان لا بد من تحقق إرادة جماعية فاعلة في أمرين لا يتحقق أي منهما تلقائيا بفعل آليات السوق فالتنمية بخلاف التطور عمل إرادي يقصد إحداث التغييرات التي تخرجنا من التخلف إلى النمو المطرد ولو كانت السوق كافية فلماذا لم تحقق التنمية المنشودة في مصر رغم أنها عاشت ما يزيد عن مائة عام بلداً مفتوحا لكل أجنبي يتمتع فيه بامتيازات تحد من السيادة الوطنية؟ وثانيهما التكامل فهو أيضاً عمل إرادي والدليل على ذلك هو دور الحكومات الأوروبية ذات التاريخ الطويل في الحروب في تجاوز حدود الدولة القومية بالتدريج، والإصرار على ذلك وتتابع إجراءاته من معاهدة روما التي أنشأت السوق المشتركة في أواخر الخمسينات بين دول ست حتى وصلت إلى الاتحاد الأوروبي بمعاهدة ماستريخت في التسعينات التي وقعتها ١٢ دولة ثم انضم إليها ثلاث .

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للعولمة:

أدت تطورات العولمة خلال العقدين الماضيين إلى انتقال مركز القرار فيما يتعلق بسياسات الاستثمار والعمالة والصحة والتعليم وحماية البيئة من الحكومات القومية إلى يد الشركات العملاقة، حيت تتركز القوة الفعلية في يد تلك الشركات والمؤسسات المالية والتمويلية العالمية ومؤسسات الاعلام الضخمة، ويمكنهم التأثير على السياسات القومية في الدول المختلفة بما يملكوه من قوة ضغط اقتصادية وسياسية.

لم تنحصر نتائج عولمة النموذج الليبرالى الجديد في الحد من استقلال الحكومات القومية المنتخبة ديمقراطياً ولا في غياب حق الشعوب في اختيار ما يناسبها، فقد كانت آثارها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية شديدة الحدة وكانت التكلفة الاجتماعية لسياسات التثبيت عالية للغاية ؛ فقد دمرت الحكومات بنية المجتمع الاجتماعية تحت دعوى جذب الاستثمارات الخارجية وقبلت الحكومات خفض الإنفاق الحكومي في مجال التعليم والصحة من أجل التخلص من عجز الميزانية، وقد أدى ذلك إلى زيادة حد الفقر وعدم العدالة الاجتماعية وتحطم بني التضامن التقليدية في دول الجنوب وقامت العولمة بتحطيم بني الصناعة التقليدية في الجنوب وزادت مظاهر استغلال الإنسان مع الاستغلال المكثف لعمل المرآة والأطفال (وصلت حجم عمالة الأطفال إلى ٣ مليون طفل في العالم وفق تقرير منظمة العمل الدولية).

وقد زاد حجم الـهوة بين الشمال والجنوب مع عولمة الليبرالية الاقتصادية لتختل النسبة بين الناتج المحلي الإجمالى للدول الغنية والفقيرة، ، مما أدى إلى تركز الثروة خلال العشر سنوات الماضية فى أيدي قلة قليلة من المجموعات والأشخاص والشركات والبلاد، على نحو ما يوضح الجدول المرفق.

وسوف نركز فيما يلى على ثلاثة آثار رئيسية للعولمة على النحو التالى:

١ـ العولمة والبطالة، فى تعبير واضح عن جوهر العولمة، يقول السيد بيرسي برنيفيك رئيس مجموعة ABB عن مفهومه عن العولمة أنها الحرية لكل فرع من فروع مجموعة الشركات التي أرأسها لتستثمر أينما وحينما تشاء، ولتنتج ما تحب أن تنتجه وتبيع ما تود بيعه كل هذا دون أن تواجه أي معوقات حتى لو كانت بسيطة من قبل أي قوانين لتنظيم العمل أو أي تشريعات اجتماعية.

وتعد البطالة من أهم الكوارث التي نتجت وتنتج عن تعميم نظام الليبرالية الجديدة عبر نظام العولمة وهو ما وضح بشدة في الدول التي طبقت نظم الليبرالية الجديدة مثل الأرجنتين والمكسيك والبرازيل وتايلاند ووفقا لتقرير منظمة العمل الدولية الصادر عام ٢ ١، فإن الصورة قد تبدو قاتمة بعض الشيء حيث وصل عدد العاطلين عن العمل ويبحثون عن فرصة عمل في العالم إلى ١٦ مليون متعطل عن العمل، ينتمي ٥ مليون متعطل منهم للبلدان الصناعية المتقدمة كما أن هناك أكثر من ٥ مليون من الحاصلين على أجر مقابل العمل يعيشون بدخل أقل من ١ دولار يومياً.

٢ـ التركيز على عولمة رأس المال وليس التكنولوجيا، حيث تسعي العولمة لفتح الأبواب أمام الاستثمارات في كل أنحاء العالم دون أن تواجه بأي عائق يمنعها من تحقيق الأرباح وتحويلها إلى خارج البلدان المستثمر فيها.

٣ ـ نقل التضخم من الاقتصاد إلى أسواق المال، فمنذ تولي فكر النقديين زمام الأمور في الدول الصناعية، يتم ضبط الاقتصاد عبر الأدوات النقدية المتعارف عليها، مثل ضبط حجم الكتلة النقدية وسعر الفائدة كان رفع أسعار الفائدة هو أحد أهم الأسلحة لمحاربة التضخم, ولكن رفع سعر الفائدة هو واحد من أهم الأسباب في زيادة البطالة حيث تجمدت قيمة المرتبات الحقيقية في الدول الأوربية التي تمتلك نظام حد أدني للراتب يعمل بفاعلية،في حين انخفضت القيمة الفعلية للرواتب في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا، وهناك حوالى ١٣% من حجم سكان الولايات المتحدة الأمريكية يعيشون تحت خط الفقر.

انتقادات حادة للعولمة:

تَعَرَّض النظام الاقتصادي العالمي لهجوم عنيف وجاءت الانتقادات خلال الكلمات التى ألقاها رؤساء مجموعات الدول: المجموعة الأفريقية، والمجموعة الآسيوية، ومجموعة أمريكا اللاتينية وقد تركزت هذه الانتقادات حول النقاط التالية:

ـ افتقار النظام الاقتصادي العالمي لوجود آلية دولية تكفل حماية الدول الفقيرة خلال الأزمات المالية، حيث أثبتت أزمة جنوب شرق آسيا عدم وجود تكامل بين عناصر الاقتصاد العالمي لمكافحة الفقر وحماية محدودي الدخل في مثل هذه الأزمات.

ـ تعرُّض الدول النامية لضغوط بسبب محاولات الدول المتقدمة فرض أجندة من الأولويات تراعي مصالحها الاقتصادية، في نفس الوقت الذي إذا تحدثت فيه الدول النامية عن حقوق الملكية الفكرية وحقها في حماية مواردها لا تجد اعترافاً أو قبولاً من الدول المتقدمة.

ـ تأثر عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية بالعولمة، حيث أدت إلى تراجع التمويل الدولي المقدم للتنمية الاقتصادية في الدول النامية إلى الخُمْس منذ عام ١٩٩٢م، وهو ما أدى إلى زيادة أعداد البطالة في دول الجنوب؛ حيث وصلت إلى حوالي مليار عاطل في الدول النامية بما فيها دول مجموعة الـ ١٥.

ـ تعرضت صادرات العالم الثالث لمعوقات لا علاقة لها بالتجارة عند دخولها أسواق الدول المتقدمة، مثل معايير العمل ومعايير الصحة والسلامة، وكذلك تعرُّض أسعار هذه الصادرات للتدهور؛ حيث إن أسعارها الحالية لا تعكس أسعارها الحقيقية طوال العقدين الماضيين.

ـ سماح العولمة بتفضيل بعض الدول وتهميش الضعفاء والتذرع بالعولمة لاستخدام النفوذ وفرض الهيمنة واستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية، وكذلك حجب التكنولوجيا عن الدول الساعية إلى النمو، وهو ما يزيد من حدة الصراع بين الشمال والجنوب، ويزيد الفجوة الاقتصادية بين الطرفين.

ـ تزايد الخلل في توازن الاقتصاد العالمي واستمرار عدم الاستقرار في أسواق المال الدولية، وهو ما يدعو للقلق من نمط العلاقات الاقتصادية الدولية السائد حالياً الذي أدى إلى تناقص معدلات النمو في الدول النامية من ٦% إلى ٢% في المتوسط.

الباب الخامس
النتائج والآثار

الفصل الأول: علاقة أطراف ثالوث التدمير ببعضهم

تعتبر كل من منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، توائم نشأت في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية ، ورغم ظهور الصندوق والبنك بموجب اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٩ ، إلا أن منظمة التجارة العالمية لم تظهر إلا بعد انتهاء الحرب الباردة

علاقة الصندوق بالبنك الدولي تجاه أفريقيا:

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يعملان باجتهاد لتحقيق مصالح الدول الدائنة، التي تمثل أكبر المساهمين بهما، وعملهم هذا بسيط للغاية: ضمان أن الدين مخدوم، وهكذا فإن الهدف الأساسي من إدارتهم الاقتصادية هو: تجميع العملة الصعبة الكافية لضمان مستوى معين من المدفوعات ولتجميع العملة الصعبة فإنه يتعين على أي دولة زيادة الصادرات وتخفيض الإنفاق والدول المدينة ملزمة بأن تدفع ما عليها من ديون ، فقد زادت ديون منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة ١٣٣% خلال نفس الفترة، وبصفة عامة ارتفع عبء الدين للدول الأكثر فقرًا، والتي يطلق عليها الدول منخفضة التنمية إلى ١١ %.

إن السياسات الاقتصادية المفروضة على الديون لم تعالج أي شيء على الإطلاق، بل على العكس سببت معاناة أسوأ للبشرية؛ إذ قامت بتدمير شامل للبيئة والأوضاع الاجتماعية، وأدت إلى نضوب موارد الدول الافريقية النامية مما يجعلها كل سنة أقل قدرة على سداد خدمة دينها السنوي،فما بال استعادة مواردها البشرية والاقتصادية؟! والمسئولون عن برامج الإصلاح الهيكلي في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لا يمكنهم إرجاع فشل هذه البرامج لعامل الوقت، فهم لا يستطيعون الشكوى بأن برامجهم لم تُعطَ الوقت الكافي كي تعمل وتحقق أهدافها. فالمتحكمون في إدارة الديون العالمية لا يخضعون أبدًا لمحاكمة من ضحاياهم، وردهم الوحيد يكون لرؤسائهم الذين لا يخضعون أيضاً لأي نوع من المسائلة، فهم في أعلى شجرة البيروقراطية.

كما أن المتحكمين في إدارة الديون يطالبون بزيادة الصادرات وتخفيض النفقات العامة وهم بالتأكيد لا يشعرون بآثار البطالة، والتخفيض الشديد للرواتب، وآثار تقليل الخدمات العامة التي تتبع تطبيق هذا المطلب،وحتى اللامركزية التي يطبقونها لا تفيد الاقتصاد، وسيصعب عليهم للغاية إثبات غير ذلك

عندما تم تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي في المؤسسات المحلية والعالمية في البلاد المدينة زادت أرباح هذه المؤسسات، لكن ذلك كان نتيجة أن هذه البرامج كانت تخفيض المرتبات وتطبيق اللامركزية ، وبالنسبة للكثير من البنوك العالمية فإن مدفوعات خدمة الدين بفائدة كبيرة جدًا في أواخر الثمانينات ساعدت في تمويل سجلات الربح ولسنوات عديدة؛ لذا فإنه من منظور هذه البنوك قد نجح البنك الدولي نجاحًا منقطع النظير.

ولم ير علية القوم في دول العالم الثالث أي سبب للشكوى، فلقد نجحوا في اجتياز عقد الثمانينات بسهولة نسبية، وربحوا الكثير من الأموال واستفادوا من هبوط المرتبات، وأموالهم في مأمن خارج البلاد بالدولار الأمريكي أو الفرنك السويسري وفي كل مرة يطالب الصندوق الدولي بتخفيض العملة المحلية لتشجيع التصدير فإن أولئك الذين يحتفظون بالعملة الأجنبية يصبحون أغنى وبطريقة أتوماتيكية وهم في منازلهم.

إن برنامج الإصلاح الهيكلي برنامج فاشل،وأصبح يمثل كارثة، لكن ذلك لا يردع أبدًا صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ويمكن تفسير مثابرتهم بالتشجيع الصريح الذي يتلقونه من جهات معيّنة، والحكم على أنشطة البنك الدولي وصندوق النقد يعتمد اعتمادًا تاماً على الذين يخدمون كهيئة المحلفين وعدم اتحاد الدول المدينة سيؤدي وبالتأكيد إلى استنزاف اقتصادهم،وإلى استمرار تدفق الثروات من الجنوب إلى الشمالوهناك أوجه اتفاق وأوجه اختلاف بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية ، وأهم أوجه الاتفاق هي :

١ـ أن الصندوق والبنك يتفقان في أن المشكلة في الدول الافريقية الناميةهي تراكم أخطاء داخلية في تلك الدول ، أدت إلى تفاقم كل من العجز الداخلي والخارجي ومن ثم فهما يستبعدان العوامل الخارجية تماما.

٢ـ يعمل الصندوق مع البنك جنبا إلى جنب لتحقيق أهدافهما، حيث يعقدان اجتماعاتهما بصفة مشتركة في مكان وزمان واحد ، بل وصل التضامن بينهما أن البنك الدولي ، لا يقدم قروضا لدولة نامية ، حتى تحضر له خطابا من صندوق النقد الدولي ، يبين فيه أن تلك الدولة قد خضعت لسياسات الصندوق ، ونفذت كل ما فيها.

٣ـ أن معظم الدول المؤسِّسة للصندوق والبنك ، هي الدول الغربية ، وعلى رأسها دول الحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية،وقد استحوذت تلك الدول على نصيب الأسد في تمويل المؤسستين ، ومن ثم تمكنت من السيطرة عليهما وتوجيههما الوجهة التي توافق مصالحها ومبادئ النظام الرأسمالي الغربي ، الذي يراد له أن ينتشر في العالم ، مما يسهل للدول الغربية ، السيطرة والتحكم خاصة فيما يتعلق بالدول الأفريقية النامية. فإذا نظرنا إلى حصص الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ، ، نجد أن نسبة حصص خمس دول تمثل نحو ٣٨% من مجموع حصص الدول الأعضاء البالغة ١٨٢ دولة

وهذه الدول الخمس حسب تعديل عام ١٩٩٨م هي كما يلي:

أ ـ الولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصتها أكثر من سبعة وثلاثين مليار وحدة حقوق سحب خاصة بنسبة ٥ ,١٧% .
ب ـ ألمانيا واليابان وتبلغ حصة كل منهما أكثر من ثلاثة عشر مليار وحدة حقوق سحب خاصة ، بنسبة ٦% لكل منهما .
ج ـ المملكة المتحدة وفرنسا وتبلغ حصة كل منهما أكثر من عشرة مليارات وحدة حقوق سحب خاصة ، بنسبة ٤ % لكل منهما .

إن هذا التوزيع للحصص ، يفسر سبب هيمنة الدول الصناعية الغربية على سياسات الصندوق ، بل ويفسر التزام الصندوق بالفكر الاقتصادي الرأسمالي ، وحرصه الشديد على تنفيذ ذلك الفكر في الدول الأفريقية ، دون النظر إلى خصوصياتها وأوضاعها الدينية والاجتماعية ، تحقيقاً لأهداف العولمة الاقتصادية المتمثلة في جعل العالم كله يسير وفقاً للنموذج الرأسمالي الغربي ويرتبط به ارتباطاً عضوياً .
٤ـ يرتبط نظام التصويت في الصندوق والبنك ارتباطاً كبيراً بحصة البلد العضو وهو ما يسمى بنظام التصويت المُرجِح ، بمعنى أن اتخاذ القرار يتناسب مع مقدار الحصة ، فقد جاء في اتفاقية الصندوق والبنك أن لكل عضو مئتين وخمسين صوتاً يضاف إليها صوت واحد عن كل مئة ألف وحدة حقوق سحب خاصة من حصته مثلاً :

حسب الاتفاقية تتخذ قرارات الصندوق بأكثرية الأصوات المدلى بها إلا أن نظام التصويت المُرجِح يقلل من إمكانية صدور القرارات بالأغلبية فالقرارات ذات الأهمية في تحديد سياسات الصندوق حدد لها نسبة عالية هي ٨٥% من مجموع الأصوات وهذا بطبيعة الحال، جعل باستطاعة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى استعمال حق الاعتراض الفيتو على قرارات الصندوق

ولا شك أن هذا ينعكس أثره علي نشاط الصندوق وتبقى السياسة المالية له محكومة برغبة الدول ذات الأصوات الكثيرة ، حيث تتعطل القرارات باعتراض دولة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أو بعدد قليل من الدول الكبيرة ، وهكذا تزول مزايا مبدأ الأغلبية، وكأن العمل يتم على أساس مبدأ الإجماع أو قريب منه.

أما أوجه الاختلاف فيمكن إيجازها فيما يلي:

١ـ يهتم الصندوق بالقضايا النقدية وتوازن موازين المدفوعات ، ومراقبة العناصر الإجمالية أو الكلية في الاقتصاد كالدخل القومي وكمية النقود ونحو ذلك ، أما البنك الدولي فمجال نشاطه التطوير الاقتصادي والاجتماعي ، وتنصب اهتماماته على عائد المشروعات الاستثمارية للوحدات الاقتصادية الجزئية كالزراعة ، والطاقة، والصحة ، والنقل .

٢ـ أن برامج الصندوق قصيرة الأجل ـ عادة ما بين ٣ـ ٥ سنوات، أما برامج البنك فهي تكمل مهمة الصندوق ؛ فهي قروض طويلة الأجل تمتد من ٥ـ ١ سنوات خاصة برامج التكييف الهيكلي ، التي تهدف إلى إعادة صياغة وتشكيل السياسات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الافريقية النامية، وتكييف هياكلها بما يلائم الاقتصاد الرأسمالي .

٣ـ الهدف الرئيس للصندوق هو الإشراف على النظام النقدي الدولي ، ومساعدة الدول الأعضاء في التغلب على مشكلاتها النقدية قصيرة الأجل أما الهدف الرئيس للبنك فهو تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل في الدول الافريقية النامية الأعضاء ، من أجل الارتفاع بمستوى المعيشة فيها ومكافحة الفقر والبطالة بتنشيط التمويل الموجه إلى التنمية .

٤ـ ما يقدمه الصندوق للدول الأعضاء إنما هو تسهيلات ائتمانية إلى الدول التي تفتقر إلى مبالغ كافية من العملات الأجنبية لتغطية التزاماتها المالية قصيرة الأجل ، فهي معاملة صرف أو مبادلة عملة بعملة ، وقد يتوسط في ترتيب حصول الدولة العضو على قروض من جهات رسمية أو تجارية بعد موافقة البلد المعني على برنامج الصندوق الإصلاحي أما ما يقدمه البنك كقروض للدول الافريقية الأعضاء التي تفتقر إلى الموارد المالية لتمويل مشروعات التنمية فيها وقد تكون تلك القروض من موارد البنك ، خاصة من حصيلة السندات التي يصدرها ويطرحها للتداول في الأسواق المالية العالمية .

وقد انتقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعته ـ بما في ذلك الرابطة الدولية للتنمية ـ بأن ما يدفعه من قروض للدول الافريقية إنما هو لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للدول المسيطرة عليها وهي الدول الرأسمالية الغربية ، وأما الدوافع الإنسانية أو تحقيق الأهداف المعلنة لتلك المنظمات فهو شيء يسير يستعمل للدعاية فقط ، صحيح أن تلك المنظمات قد تحقق مصالح للدول الفقيرة ، لكن عند التعارض بين مصالح تلك الدول ومصالح الدول الكبرى وهو الغالب ، فإن مصالح الدول الكبرى تكون هي الراجحة .

ولا شك أن هذا الانتقاد قوي جداً ، وقد جاءت منظمة التجارة العالمية في حال أفضل من الصندوق والبنك وتضمنت اتفاقاتها بعض الميزات للدول الأفريقية مثل :

١ـ بعض الإعفاءات فيما يخص الدول الأقل نمواً ، وبعض الاستثناءات فيما يخص الدول الأفريقية النامية.

٢ـ اشتملت على مبدأ التعويض عن الضرر وإمكانية مقاضاة الدولة التي يبدر منها الضرر أمام جهاز فض المنازعات ، وهذا يمكن أن تستفيد منه الدول الافريقية كثيرا .

٣ـ نظام التصويت فيها بتوافق الآراء أو الأغلبية في بعض الحالات ، وهو أكثر عدالة من نظام التصويت المرجح .

ومما أخذ عليها ما يلي:

١ـ هناك نظر في الأسس التي بنيت عليها المنظمة والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها فمثلاً تدعي المنظمة أن هدفها هو تحرير التجارة العالمية ، ولكن ليس من المتوقع تحرير تجارة الدول الغربية ولا فتح أسواقها ، ولا تمكين العمال من دخولها .

٢ـ يقال إنها منظمة تريد منافسة عادلة بين المنتجين وليس بين الحكومات لكن ليس من العدالة ترك المنافسة بين خصمين متفاوتين تفاوتا كبيرا : خصم قوي جدا وخصم ضعيف جدا .

٣ـ يقال إنها تريد ترسيخ مبادئ قانونية وأعراف دولية في المجالات التجارية والسؤال : من وضع تلك القوانين وأقر تلك الأعراف ؟ إنها الدول الكبرى ولا يراد للدول الافريقية إلا الإذعان لها وفتح أسواقها أمام المنتجات الغربية .

٤ـ يقال إنها منتدى للحوار بين الدول ، وكيف تحاور دول ضعيفة دولاً قوية متمكنة ؟ بل كيف السبيل إلى ذلك بين الشركات دعك من الدول، إذا علمنا أن موازنة بعض الشركات الأمريكية الكبرى يفوق موازنة عدة دول نامية مجتمعة ؟!

٥ـ من يضمن حياد المنظمة في التحكيم بين الأطراف المتنازعة ، وفي فهم وتفسير الاتفاقيات الموقعة، وفي الرقابة الدورية على التجارة المحلية وقوانينها المستجدة ، ومن يضمن حياد الخبراء الذين يؤدون تلك الأعمال وجلهم من الغربيين ؟ وهذا لا يعني عدم حياد الأسس التي قامت عليها المنظمة ، إنما يعني أن القوي سيستفيد من حيادها أكثر من الضعيف .

٦ـ إلى أي مدى تتحمل الدول الأفريقية التغيرات الكبيرة التي ستنقص من سلطاتها ؟وإذا كانت زيادة الضرائب المحلية بديل تخفيض الرسوم الجمركية،فكيف تواجه الآثار الاجتماعية الضارة لهذا البديل ؟

٧ـ لماذا تواجه الدول التي تريد الانضمام إلى المنظمة بشروط وضغوط قاسية لأجل تحقيق مطالب ليست تجارية كحقوق الإنسان ؟ ما علاقة هذا بهذا ؟ ولا شك أن هذه المآخذ تصب في خانة ترجيح الأهداف الخفية للعولمة الاقتصادية وتشكك في صدق الأهداف المعلنة لها .

تعتبر مصر من الدول المؤسسة لصندوق النقد الدولي عام ١٩٤٥، وقد بلغت حصتها وقت التأسيس ما يعادل ٤٥ مليون دولار ولكنها رفعت أكثر من مرة تمشياً مع الزيادات العامة في حصص الأعضاء التي يقررها الصندوق دورياً،وقد حصلت مصر على موارد من الصندوق لتمويل عجز المدفوعات.

وفي مايو عام ١٩٦٢ وقعت مصر أول اتفاق للتثبيت مع الصندوق، وكان ذلك في أعقاب تدهور محصول القطن وانخفاض حصيلة البلاد من النقد الأجنبي عام ١٩٦١، وبمقتضي هذا الاتفاق يقدم الصندوق لمصر تسهيلات قدرها ٢ مليون جنيه إسترليني،وفي مقابل ذلك التزمت الحكومة المصرية بتخفيض الجنيه المصري من ٢,٢٤ دولار إلى ٢,٣ دولار للجنيه، مع توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات عدا رسوم العبور في قناة السويس ورواتب المبعوثين من الطلبة للخارج، كما تضمن الاتفاق أيضاً رفع أسعار الفائدة المحلية وإتباع سياسة تقشفية [1] على أن المرحلة الحاسمة في علاقة مصر بصندوق النقد الدولي بدأت مع منتصف السبعينيات

ففي مايو ١٩٧٤، بدأ صندوق النقد الدولي دوره في تكييف الإقتصاد المصري في حقبة الإنفتاح، وتزامن ذلك مع بدء تدشين سياسة الإنفتاح إقتصادياً بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ في البدء،تدخل الصندوق في الإقتصاد المصري من خلال مسلك الإقراض لعلاج عجز ميزان المدفوعات وسداد متأخرات القروض، فقد أشار تقرير البعثة التي زارت القاهرة وقتها إلى العجز في ميزان المدفوعات وتراكم المتأخرات، ونصح بأن الأمر يتطلب إصلاحاً جذرياً للقطاع الخارجي ليكون مدخلاً للإصلاح الاقتصادي وبالتحديد طلبت البعثة أن يتسع نطاق السوق الموازية للنقد الأجنبي اتساعاً كبيراً كخطوة رئيسية نحو إنشاء سعر معدل وحيد للصرف عند مستوي واقعي، وإعادة هيكلة الأسعار في قطاعات التجارة الداخلية والخارجية كما تم في هذه المرحلة تكوين ما يسمي المجموعة الاستشارية لمصر وهي تكتل من الدائنين،ومقدمي المساعدات، الغرض منه فرض سياسات وأولويات اقتصادية معينة مقابل تقديم الموارد المالية وقد لعب صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في مداولات وإجتماعات المجموعة الاستشارية لمصر وطالب مصر بضرورة اتخاذ خطوات جادة للإصلاح الاقتصادي وتمثلت إستجابة مصر لهذه المطالب في خطابي النوايا اللذين قدمتهما للصندوق في مايو ١٩٧٦ ويونيو ١٩٧٨ كما اقتضي الأمر أيضاً استئناف المشاورات السنوية طبقاً للمادة الرابعة من إتفاقية الصندوق، وتعيين ممثل مقيم للصندوق في مصر .

ويمكن رصد عملية التكييف التي أخضع صندوق النقد،الاقتصاد المصري لها من خلال استعراض خطابات النوايا التي قدمتها الحكومة في مصر لصندوق النقد وقراءةخطابي النوايا ٧٦ – ١٩٧٨تفصح عن الآليات الآتية :

أ - تفضيل الزراعة على الصناعة.

ب - تفضيل القطاع الخاص على العام.

ج - تفضيل الأجنبي على الوطني.

د - تفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية.

هـ - تغليب قوي السوق على التخطيط.

أثر منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي:

إن قيام منظمة التجارة العالمية أثر على الاقتصاد العالمي وغير ملامحه من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان وأفرزت نظام اقتصادي عالمي جديد اتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته، واستفادت الدول المنتمية إليها من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية.

أبرز سمات الاقتصاد العالمي: حركة السلع والخدمات ورأس المال وتكنولوجيا المعلومات والأيدي العاملة وربط الاقتصاد والعولمة والتكنولوجيا في مجال المعلومات والاتصالات وأوجدت هذه المنظمة مرحلة جديدة تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي مما يضع الدول النامية والفقيرة موقع توغل اقتصاديات المناطق الغنية والعالم الصناعي في أمريكا واليابان وأوروبا على حساب اقتصاد هذه الدول وأيضاً أوجدت سيطرة دول الشمال على الجنوب وبروز شركات عالمية يجبر صندوق النقد الدولي من خلالها دول الجنوب على المشاركة مع التركيز على خفض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتوسيع الاستثمار الأجنبي وامتيازاته وظهور المنظمة أثر على اقتصاديات الدول العربية وبرزت عدة مشكلات وتحديات منها:

- مكافحة الإغراق في السلع المستوردة.

- زيادة أجور العمال ومنع تشغيل الأطفال.

- تنظيم التجارة العالمية على أساس فرض الضرائب على الاستهلاك.

وأثر قيام منظمة التجارة العالمية على مستقبل بعض الأنشطة الاقتصادية في الدول النامية والتي تأكد من وقوعها وهى على النحو التالى :
١- أن الإنتاج الزراعى يعانى من صعوبات المنافسة بعد إلغاء الدعم وسيعمل على إبعاد قطاعات واسعة من الفلاحين عن ممارسة الإنتاج الزراعي كما أن بعض المنتجات الزراعية سوف تختفي بعد إلغاء ذلك الدعم.

٢- صناعة الغزل والنسيج : سوف تجد صعوبات كبيرة نتيجة المنافسة مع الدول الأخرى إضافة إلى أنها ستفقد الإمتيازات المعطاة لها من دول الاتحاد الأوروبي.
٣- بالنسبة لتحرير تجارة السلع المصنعة فان المؤسسات العاملة فى هذا المجال سوف تجد نفسها فى مأزق نتيجة المنافسة التى ستجابهها من قبل بلدان أخرى متقدمة حيث لا تتوفر فى الدول النامية القدرات الإنتاجية أو الكوادر المدربة

وفيما يتعلق بالمشتريات الحكومية هى الأخرى سنجد منافسة عفيفة من قبل البلدان المتطورة التى لها قدرات تكنولوجية وتنظيمية وخدمية وتجارية متطورة ، ومثل هذا القرار سوف يجعل الأسواق مفتوحة وخاضعة للمنافسة تماماً من قبل جميع الشركات العالمية وتجدر الإشارة إلى أن عقود المشتريات هذه تنصب على المشاريع التى تقيمها المؤسسات الدولية ستبقى على وضعها ولا تخضع لشرط المنافسة.

وبالنسبة لمستقبل تجارة الخدمات فبطبيعة الحال تسيطر الدول الصناعية على هذا القطاع بشكل مطلق والاتفاقية تعتبر فرصة للشركات متعددة الجنسية لتفرض هيمنتها على أسواق الدول النامية.

ثم إن هناك مخاطر كثيرة فيما يتعلق بقواعد الملكية الفكرية خاصة صناعة الدواء.

الآثار التقديرية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية:

قامت منظمة التعاون والتنمية OECD والبنك الدولي WB ببعض الدراسات لتقدير الآثار الكمية الناجمة عن تطبيق الاتفاقية حيث من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الاجمالي للعالم بمقدار ٢١٣ مليار دولار مقارنة بأسعار عام ١٩٩٢ خلال عشر سنوات من قيام المنظمة ، مقارنة مع الناتج الذي كان سيتحقق في حالة عدم اتباع قواعد منظمة التجارة العالمية أما توزيع هذه الزيادة بين دول العالم فستحصل دول منظمة التعاون والتنمية على ٦٤% من اجمالي الزيادة ، أما النسبة المتبقية وهي ٣٦% سوف تتوزع مناصفة بين الدول النامية والدول المتحولة من نظام التخطيط المركزي.

ولقد كان لقيام منظمة التجارة العالمية أثاراً مهمة على الاقتصاد العالمي من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان ومع ميلاد هذه المنظمة اكتمل عقد مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته وتسعى الدول الأعضاء إلى الاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية وقد سبق ميلاد هذه المنظمة مفاوضات عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف منتجاتها، والدول النامية التي تسعى لحماية اقتصاداتها من المنافسة الشديدة،والاستفادة من عائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة واعتبار المنظمة جهازاً جديداً لتمرير سياسات القوى العظمى المهيمنة.

أثر اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الدول النامية :

لاشك أن اتفاق الجات هو اتفاق الأغنياء والبلدان النامية في هذا المجال تعتبر تابعة وقابلة لما يصدر عن الأغنياء وقد ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال على لسان محررها لورانس أنفراسيا مصوراً حال الدول النامية لقد كانوا وعلى مدى أسابيع ينتظرون في الخارج ويرقبون ما يجري في الداخل,في الوقت الذي يتفاوض فيه المسئولون الأمريكيون والأوروبيون بشأن من يحصل على جزء من الكعكة الخاصة بالتجارة العالمية, فقد كانت البلاد النامية تستغرب ما بقي لها وبسبب ضعف البلاد النامية في مجال الثروة والقوة إذ لا يزيد حجم تجارتها عن ٢٧% من التجارة العالمية, فهي دائماً الخاسر الأكبر, ففي مجال السلع الزراعية والمنسوجات سوف تواجه هذه البلاد حجماً أقل من الوسائل الجمركية على صادراتها المتواضعة, ومقابل ذلك سوف يطلب منها فتح المزيد من أسواقها في مجال الإستثمار والتسويق والخدمات والسلع الزراعية الأوروبية والأمريكية, الأمر الذي يقلل من مقدرتها على التنافس مقابل هذا السيل من التدخل الإقتصادي الخارجي وحوالي ثلثي أعضاء المنظمة من الدول النامية ومن المتوقع أن تلعب هذه الدول دوراً كبيراً لأنها أصبحت تمثل قوة في الاقتصاد العالمي ، وتتعامل مع احتياجات الدول النامية في إطار ثلاثة اتجاهات هي:

١- لجنة التجارة والتنمية : هذه اللجنة تعمل من خلال المنظمة وضمن هيكلها التنظيمي ، وتتضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية عدداً من الترتيبات التي تتعامل مع الدول النامية وكانت اتفاقية الجات قد تضمنت في الجزء الخاص في التجارة والتنمية

وهو الجزء الرابع الذي تضمن مفهوم تبادل المنافع في مفاوضات التجارة بين الدول المتقدمة والنامية، كما أن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) تمنح الدول النامية بعض المعاملة التفضيلية تحت عنوان التكامل الاقتصادي فى الجزء الخامس منها.

٢- منح شروط خاصة للدول النامية حيث تحتوي اتفاقية منظمة التجارة العالمية على شروط وترتيبات خاصة بالدول النامية أهمها ما يلي:

• منح زمن إضافي للدول النامية كي تنفذ التزاماتها وترتيبات لزيادة فرص الدول النامية في التجارة من خلال تعظيم قدرتها على الوصول إلى الأسواق كما في مجال النسيج والخدمات.

• تقوم المنظمة بحماية أعضائها من الدول النامية من خلال حماية عوائد الدول النامية خاصة في مراحل التكيف المحلي والدولي مثل العمل ضد الإغراق وتدهور ميزان المدفوعات ، كما تقدم المنظمة مساعدات للدول النامية فيما يخص التعامل مع معايير الصحة المرتبطة بالتجارة والمعايير الفنية.

٣- المساعدات الفنية :وهذه تقوم بها سكرتارية المنظمة عن طريق تدريب الموظفين المحليين على مختلف المواضيع الخاصة بالتجارة إضافة إلى تقديم المشورة القانونية فيما يخص النزاعات التجاريةومن المتوقع أن تحقق الدول النامية ايجابيات عديدة نتيجة انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ، أبرز هذه الايجابيات ما يلي:

١- يتوقع الخبراء أن تنمو تجارة العالم بفضل بروتوكول النفاذ إلى الأسواق وذلك بمعدل يصل إلى ٥% سنويا ، وسوف تتحقق مكاسب لبعض منتجات الدول النامية من الصناعات التقليدية نتيجة زيادة صادراتها خاصة من المنسوجات والملابس.
٢- يتيح فتح الأسواق أمام صادرات الدول النامية فرصاً تصديرية بشكل أوسع نتيجة إلغاء الحواجز ورفع الدعم عن المنتجات المحلية.
٣- تؤدي إزالة الحواجز والعوائق أمام التجارة إلى زيادة التبادل التجاري والاستثمار المشترك ونقل التكنولوجيا بين مختلف دول العالم ومنها الدول النامية.
٤- تؤدي هذه الاتفاقية إلى تطوير الهياكل الانتاجية ورفع القدرة التنافسية للصادرات المحلية في الدول النامية وتنمية الكوادر البشرية كي تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية.

٥- توفر للدول النامية فترات إنتقالية للتطبيق بما يمثل فرصة لإعادة بناء قدرات وهياكل الإنتاج والمعرفة والاستغلال الأمثل للامكانيات المتاحة.
٦- يوفر التعاون والتكامل الاقليمي امتيازات وامكانيات للتبادل التجاري والاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل وانتقال عناصر الانتاج وانخفاض تكلفة الخدمات المرتبطة بالتجارة .
٧- يتوقع أن تزيد الصادرات الزراعية للدول النامية بعد الاهتمام بالمواصفات القياسية وكذلك الاهتمام بالقيود البيئية.
٨- رفع الدعم عن منتجات التصدير المباشر وغير المباشر قد يؤدي إلى حدوث فائض في الموازنة يمكن استخدامه في تمويل أنشطة أخرى.
٩- منح أسبقية للدول النامية في المعاملة التفضيلية خاصة الدول المستوردة للغذاء من حيث القروض والمعونات والهبات.

١٠ - الاستفادة من دعم منظمة التجارة والمؤسسات الدولية الأخرى الخاص بتنمية وزيادة استجابة الاقتصاد المحلي لمواجهة متطلبات تحرير التجارة العالمية من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي ،والتدريب والمساعدات الفنية والتكنولوجية كما أن هناك الكثير من الآثار السلبية المتوقعة أبرزها ما يلي:

١-رفع الحماية عن الأسواق المحلية سوف يكون في صالح الدول المتقدمة وبالتالي سوف تتأثر المنتجات المحلية للدول النامية والتي تتميز بتدني الجودة وارتفاع السعر.
٢- تطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية سوف يؤدي إلى فقدان الدول النامية المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها في ظل الاتفاقيات السابقة.
٣- يؤدي إدراج الحماية الفكرية ضمن مكونات اتفاقية منظمة التجارة العالمية إلى احتكارات تكنولوجية لصالح الدول المتقدمة وزيادة تكاليف الدول النامية.
٤- الإلغاء التدريجي لدعم المنتجات الزراعية التصديرية في الدول المتقدمة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية مما يؤثر سلبياً على الدول النامية المستوردة للغذاء.
٥- قد يؤدي الإنخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة في الدول النامية, أو عدم تنامي الإيرادات اللازمة لتمويل النفقات العامة المتزايدة مما يؤدي إلى زيادة الضرائب, وفرض ضرائب أو رسوم جديدة على الأفراد والمشروعات مما قد يكون له آثار سلبية على تكلفة الإنتاج.

٦- لقد حاولت الدول النامية إدراج موضوع انتقال العمالة لكونه عنصراً من عناصر الخدمات التي يقصد بها هنا: الخدمات المصرفية والتامين وسوق المال, والنقل البري والبحري والجوي والمقاولات والسياحة و الإتصالات السلكية واللاسلكية,وغايتها في ذلك إزالة العوائق التي تضعها البلدان المتقدمة في مواجهة العمالة المتنقلة أو المهاجرة, إلا أن هذه الأخيرة رفضت التفاوض في هذا الموضوع والتزمت بتوفير حقوق المقيمين بها فقط, وهذا يعد تقييد لتصدير العمالة الأجنبية التي تعتمد عليها الدول المتخلفة كأحد مصادر زيادة دخلها الوطني.

٧- على مستوى الخدمات لم تراع المنظمة العالمية للتجارة انعدام التوازن بين حجم قطاعات الخدمات في الدول الغنية وحجمه في الدول الفقيرة وأيضاً ارتباط بعض قطاعات الخدمات في الدول النامية بمصالحها الإستراتيجية مما نجم عن ذلك مجموعة من المخاوف أهمها أن مزايا الحجم الكبير الذي تتميز به الشركات العملاقة في الدول الغنية يجعل الدول النامية غير قادرة على المنافسة مهما بذلت من جهد فما نلاحظه من اندماج في شركات البنوك ومؤسسات التأمين العملاقة خير دليل على أنها إستراتيجيات للسيطرة على قطاع الخدمات على مستوى العالم، كما أن اتفاقية تحرير الخدمات تقضي بمبدأ معاملة مقدم الخدمة الأجنبية بنفس المعاملة التي تمنح للمواطنين إلا أن ذلك يفوت الفرصة التي تمكن من حماية المشروعات الوطنية للخدمات.

٨- تعتبر الدول النامية أن تحرير الاستثمارات وعولمة الأسواق المالية ترافقه مخاطر جمة وأزمات ماليـة مكلفة (أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ ودول جنوب شرق آسيا ١٩٩٧ والبرازيل وروسيا وآسيا ١٩٩٩...). وأهم هذه المخاطر مخاطر تعرض البنوك للأزمات والتعرض لهجمات المضاربة المدمرة وهروب الأموال الوطنية للخارج ، إضافة إلى دخول الأموال القذرة وغسيل الأموال وهي مخاطر تدخل عبر آليات تحرير رأس المال المحلي والدولي.

٩- بعض الدراسات تؤكد أن الدول الأكثر فقراً في العالم تخسر ما بين ١٦٢ ملياراً إلى ٢٦٥ مليار دولار من عائدات التصدير نتيجة لتطبيق اتفاقيات جولة أوروجواي ككل في حين أنها تدفع ما يتراوح بين ١٤٥ ملياراً و٢٩٢ ملياراً نتيجة الزيادة في تكلفة فاتورة الغذاء وهو ما يعني زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي ويعمق من عدم العدالة مما ينعكس سلباً على الشرائح الاجتماعية متدنية الدخل

وهناك مؤشرات أخرى خطيرة على المستوى الاجتماعي تتمثل في تركيز الثروة لدى عدد محدود من الشركات عابرة الحدود والقارات إذ توجد ٢ شركة عملاقة من هذا الصنف تتصدر قائمة هذه الشركات تقوم بتنفيذ وممارسة ربع النشاط الاقتصادي العالمي لكنها مع ذلك لا تستخدم سوى .
٧٥ % من القوى العاملة مما يدل على أن النظام الرأسمالي لا يعير أي اهتمام للتشغيل في فكره الاقتصادي.

١٠ - تزايد احتمالات أن تستخدم الدول الصناعية المتقدمة العلاقة بين التجارة والبيئة كشرط جديد للضغط على اقتصاديات البلدان النامية، الأمر الذي سيضاعف من خسائر الدول النامية

التغييرات الناجمة عن منظمة التجارة العالمية:

في الوقت التي تشكّل الواردات الزراعية الاستراتيجية الأساسية، تستبدل زراعة الأغذية الأساسية بزراعة المحاصيل التجارية وبين هذه المحاصيل، تحتلّ المحاصيل القابلة للتصدير الأولوية وهكذا يتم استبدال مزارع الأرز بمزارع القريدس، وتحتلّ البندورة مكان القمح وتتحوّل حقول الأرز إلى مزارع لجوز الهند، في حين تتحوّل مناطق زراعة الذرة البيضاء بأنواعها إلى أنواع أخرى قابلة للتصدير ويحدث كل هذا التحول على مساحات متنامية من الأراضي الخصبة كما يؤثّر استعمال الأراضي الزراعية لأغراض غير زراعية على الأراضي الخصبة بشكل كبير، إذ نجم عن ذلك تراجع في إنتاج الطعام في الهند، لا سيما بالنسبة للمواد الأساسية – الحبوب والبقول.

والأثر الثاني الرئيسي هو تدهور المعاملة المنصِفة بين المزارعين إذ يتم تسهيل القوانين التي تحدّد الحد الأعلى لامتلاك الأراضي بهدف الترويج للزراعة التجارية وبما أن زراعة المحاصيل التجارية تتطلّب رأسمالاً أكبر وتنطوي على مخاطر أكثر، فإن صغار المزارعين لا يبلون فيها بلاءاً حسناً بعكس شركات المزارعين وكبار ملاّكي الأراضي، إذ أن كبار المزارعين مؤهلون لدخول الأسواق العالمية ما يتيح لهم تحقيق أرباح سريعة لا تخضع لأي اقتطاع ضريبي، في وقت يجنح فيه صغار المزارعين نحو مزيد من الفقر وتتعرّض أراضيهم لمزيد من التجزئة، مما يزيد من تدهور الإنتاج الزراعي للمحاصيل التجارية.

أما النتيجة الثالثة الرئيسية فتكمن في تراجع الأمن الغذائي للأسر الزراعية والمجتمعات الريفية ويشكّل الإنتاج بهدف الاستهلاك أحد أهم أشكال الأمن الغذائي في البلدان التي يطغى عليها الطابع الزراعي وسابقاً كان يعمد المزارعون إلى زراعة عدد من الحبوب الخشنة وغيرها من المحاصيل التي تناسب ظروف المناخ المحلي ولا تحتاج إلى كثير من المدخلات (أسمدة أو مبيدات أو غيرها) وكانوا يستهلكون بأنفسهم معظم هذه المحاصيل لذلك، عندما يتم استبدال هذه المحاصيل بمحاصيل تجارية قابلة للتصدير، يتلاشى الأمن الغذائي لكل من الأسرة والمجتمعات المحلية، إذ بات الآن لزاماً عليهم شراء طعامهم من السوق ونظراً لآلية عمل السوق، فإن مشترياتهم أصبحت أغلى من الثمن الذي يكسبونه لقاء بيع منتجاتهم، بالإضافة إلى ذلك أن نظام التوزيع الطعام إما غير موجود أو يتعرّض للتقويض، مما يجعل الفقراء يفتقرون إلى أي شكل من أشكال الأمن الغذائي.

التنوع الحيوي والتقنيات الحيوية:

وأكثر ما يبعث على القلق هو للسيطرة المتنامية التي يتمتع بها العالم المتقدم على الزراعة نتيجة للتغييرات في أنظمة براءة الاختراع فتقليدياً، تتواجد معظم أنواع النباتات الطبيعية التي تستخرج منها كل المحاصيل الغذائية في المناطق الاستوائية وأنواع النباتات الطبيعية هذه ما زالت ضرورية اليوم لإضفاء تجديد وراثي على المحاصيل الغذائية، إذ أن أنواع االمحاصيل النباتية تنزع إلى فقدان المقاومة نتيجة للزراعات المتكرّرة وبات اليوم معترفاً بأهمية الأنواع النباتية والحيوانية الإستوائية التي لا تعدّ ولا تحصى فهى ضرورية لتصنيع العديد من الأدوية والمنتجات والمواد الغذائية الجديدة والآن، مع تدمير أشكال الحياة تسعى الدول الصناعية إلى حفظها في ما يسمى ببنوك المورّثات .

وتعمل هذه الشركات على تطوير أنواع جديدة من البذور أكثر إنتاجية، إلا أنه يستحيل على المزارع إكثارها بنفسه كما في السابق وبات على المزارع أن يلجأ إلى الشركات لشراء البذور لمحصوله القادم وبما أن الشركات والبلاد الغنية تملك بنوك المورّثات، فإن البلدان النامية باتت معتمدة عليها حتماً كمصدر للبذور وهذا سبيل آخر لتقويض الأمن الغذائي في الدول النامية.

وفي حال قررت الدول النامية القيام بخطوة ذكية وسعت لتطوير بنوك للمورّثات وسلالات بذور ومنتجات عضوية جديدة خاصة بها، لابد أن يتم تعديل قوانين حماية براءة الاختراع إذ لم يعد حق إنتاج البذور المختارة بعناية، متاحاً للجميع كما أن هذا الحق لا يخضع للسوق الحرة.

وهكذا أصبح حق إنتاج البذور حكراً على الذين يملكون براءة امتياز! وكانت هناك مساعٍ لتسجيل براءة أشجار النيم ٤٨ والكركم ٤٩ والأرز البسمتي وذلك بغية احتكار إنتاجها إلا أن هذا الأمر كان مجحفاً بصورة صارخة، إذ استطاعت الهند مكافحة براءات الامتياز تلك، واضطرت للجوء إلى المحاكم الامريكية وغيرها من المحاكم الأجنبية لكن الخطر الحقيقي يكمن في التوقّعات المستقبلية إذ طالما يتم أخذ المورّثات خلسةً إما من الهند أو غيرها من البلدان، لتشكّل أساساً للبذر الجديد، فلن يكون باستطاعة البلدان النامية إكثاره أو أي من فروعه،حتى ولو كانت الأصول الطبيعية ملكاً للبلدان النامية .

أما الخطر الآخر لنظام براءة الاختراع، فيكمن في قدرة حفنة على بلورة نظام لاحتكار المعلومات وإنتاجها وهكذا يصبح مجال الأبحاث والتنمية الزراعية بأكمله تحت سيطرة الشركات، ولم تعد الأبحاث تتقرّر وفقاً لحاجات المزارعين، بل تأتي تلبية للجهود الساعية لتحقيق قدر أقصى من الأرباح في قطاع الأعمال الزراعية مما يعني أن الأبحاث حول الذرة البيضاء والبقول لن تتمتع بالأولوية مقارنة بالأبحاث التي تجرى حول المحاصيل التجارية، وهذا سينعكس على اختيار التقنيات وستخسر أنواع البذور التي يستطيع المزارعون إكثارها بسهولة أمام تكنولوجيا إنتاج وتحسين البذور بواسطة التلاعب فى علم الوراثة.ولا يعود البذر الذي يحتاج إلى كمية أقل من المواد الكيميائية أوْلوية، لأن الشركات المنتجة للمبيدات هي ذاتها الشركات المنتجة للبذور في حين يكمن الخطر الأخير في المحاصيل المعدّلة وراثياً التي تلج الأسواق بلامبالاة ومن دون دراسات وافية حول سلامتها وتشكّل هذه السيطرة من قبل الشركات على التكنولوجيا والأبحاث الزراعية أحد أهم المخاطر الجدية التي تهدّد الأمن الغذائي في البلدان النامية.

أولاً: صندوق النقد الدولى:

صندوق النقد الدولي ودوره في توسيع مفهوم العولمة الاقتصادية:

يشهد العالم دعاية واسعة لفكر غربي جديد هو العولمة؛ حيث صار الكثير من السياسيين والمفكرين يستخدمون مصطلح العولمة والحقيقة أن مفهوم العولمة ليس مجرد شعار اقتصادي رأسمالي فحسب، ولا هو وجه من وجوه الرأسمالية المتعددة الأوجه؛ لكنه فكر رأسمالي شامل لجميع نواحي الحياة، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وإن كان الوجه الاقتصادي أبرزها.

إن المتتبع للسياسة الدولية يدرك تمام الإدراك أن أمريكا أصبحت المهيمن على السياسة الدولية، بتفردها في الموقف الدولي وفي إدارة مشاكل العالم وتسويتها؛ إذ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج أمريكا وحلفائها منتصرين، راحت تفكر في السيطرة على العالم وتسلك مع حلفائها من الدول الغربية مسلك قائد المعسكر؛ لأنها كانت تمدهم بالمال والسلاح والمعدات أثناء الحرب، وبعد أن تذوَّق أصحاب رؤوس الأموال الأمريكان طعم الربح حين راحوا يشاركون بريطانيا اقتسام النفط في الشرق الأوسط عزمت أمريكا على أن تخرج من عزلتها التي اختطتها لنفسها بموجب مبدأ مونرو؛ وحتى يتم لها ما تريد من السيطرة على العالم وطرد الدول الاستعمارية التقليدية من مناطق نفوذها في كل من آسيا وإفريقيا، ومع بروز الاتحاد السوفييتي قوة عظمى رافعاً شعار المساواة والعدل والتحرر من الاستعمار الأوروبي ـ عند ذلك أدركت أمريكا أنها إذا سارت على الطريقة نفسها التي سارت عليها الدول الرأسمالية الأخرى فإنها ستخفق إخفاقاً ذريعاً؛ فكان لا بد من وضع خطط وأساليب ووسائل تضمن لأمريكا السيطرة على العالم والانفراد به كقوة واحدة في العالم، بالإضافة إلى نشر مفاهيم الرأسمالية في العالم لذلك عمدت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من خلال الرئيس الأمريكي ترومان إلى إجراء مشاورات مع حلفائها بشأن إنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل عصبة الأمم التي انهارت بعد خروج ألمانيا منها قُبيل الحرب العالمية الثانية،وكان الحلفاء حريصين عقب الحرب على مشاركة الولايات المتحدة في المنظمة الدولية الجديدة بعد الدمار الكبير الذي لحق بهم

وبروز الاتحاد السوفييتي ممثلاً للمبدأ الاشتراكي؛ فوافقت هذه الدول على إنجاز جميع الخطوات والمناقشات المتعلقة بهذه المنظمة، وتم التصويت على إنشائها في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية أواخر شهر أبريل عام ١٩٤٥م بحضور خمسين دولة، وتمت تسميتها منظمة الأمم المتحدة، ووضع ميثاقها لحفظ السلام والأمن العالميين من أجل تطوير علاقات الصداقة بين الأمم القائمة على احترام حقوق الشعوب وتقرير المصير، وحل المشاكل الدولية، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية له، وتفرع عنها صندوق النقد الدولي، وكانت طريقة إنشائه مصوغة بشكل يؤدي إلى هيمنة أمريكا على قراراته؛ فجعلوا الأصوات التي تتمتع بها الدول تتوقف على حصتها في الصندوق، ولما كانت حصة أمريكا هي الأكبر ٢٧,٢% من رأس المال فإن قراراته كانت قرارات أمريكية .

إن (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) هذا الثالوث هو السلاح الفتاك بيد أمريكا للتفرد بالعالم، إضافة إلى ما تمتلكه من قوة عسكرية واقتصادية وتقدم تقني؛ إذ إن أول خطوة قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية هي ما أطلقه وزير خارجيتها بشأن إعمار أوروبا بعد أن دمرتها الحرب العالمية الثانية، وهو ما عرف باسم: مشروع مارشال، خاصة أن ثلثي رصيد العالم من الذهب البالغ خمسة وعشرين مليار دولار من أصل ٣٨ مليار دولار موجود في أمريكا .

ولقد سعت أمريكا لجعل المبدأ الرأسمالي أساس العلاقات والأعراف والقوانين الدولية منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة؛ حيث جعلت الأعراف الرأسمالية الأساس الرئيس لميثاق هذه المنظمة الدولية،إلا أنها لم تنجح عملياً في تحقيق هذا الهدف؛ حيث كان الاتحاد السوفييتي يقود المعسكر الشرقي على أساس المبدأ الاشتراكي، وتمكن من فرض مبدئه دولياً وعالمياً، وكانت القضايا الدولية محصور بحثها بين الدول الأربع الكبرى حتى مطلع الستينيات من القرن العشرين حين التقى الرئيس الأمريكي كِينِدي بالرئيس السوفييتي خروشوف في فيينا عام ١٩٦١م واتفقا على إنهاء الحرب الباردة، واقتسام مناطق النفوذ في العالم، وإنزال بريطانيا وفرنسا عن مكانتهما الدولية، وقد عُرف ذلك بسياسة الوفاق بين العملاقين، وانتهت الحرب الباردة التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، غير أن أمريكا كانت تريد القضاء نهائياً على روسيا الاشتراكية؛ لذلك أعلنت حرب النجوم وسباق التسلح، واستجابت روسيا لهذا السباق وهذا الصراع إلى أن انتهى بسقوط الاتحاد السوفييتي وانهياره وتفككه، وكان طبيعياً أن تعتبر أمريكا هذا الانهيار والسقوط انتصاراً للمبدأ الرأسمالي بوصفه نظاماً وطريقة عيش، وانتصاراً سياسياً لها .

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية وخروج القوات العراقية من الكويت وقف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش ليعلن على العالم ولادة النظام الدولي الجديد، ولم يكتف بذلك بل أراد أن يصبح المبدأ الرأسمالي مبدأً عالمياً، أي مبدأ شعوب الأرض وأممها قاطبة؛ فضلاً عن كونه أصبح المبدأ العالمي الدولي المتفرد عملياً في الموقف الدولي؛ وبذلك أعلن بوش عولمة الرأسمالية

والأمر الخطير أنه إذا فتحت أسواق بلد ما وسارت أموره حسب سياسات السوق وحرية التجارة من وجهة نظر الرأسمالية فحتماً ستكون الغلبة في النهاية للمستثمر الأجنبي وللشركات المتعددة الجنسية؛ بحيث تسيطر هذه الشركات على الاقتصاد سيطرة تامة، ويكفي أن نعلم أن ٣٧ ألف شركة عملاقة تسيطر على معظم الاقتصاد العالمي من بينها ١٧٢ شركة تسيطر على خمس دول هي أمريكا واليابان وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، وتقوم الحكومات بمساعدة هذه الشركات على اختراق الاقتصاد العالمي والسيطرة عليه، حيث ارتفعت المبيعات فيما بين عامي ١٩٨٢م ـ ١٩٩٢م من ٣ مليار دولار إلى ٥٩ مليار دولار .

ولأن النظرة الرأسمالية في حقيقتها نظرة فردية فإن الفقر المدقع سيعصف بأي دولة من دول العالم النامي، وستكون الشعوب هي الضحايا التي ستعاني باستمرار لاتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء، وباعتبار أمريكا نموذج العولمة تقول الإحصاءات انه بين عامي ١٩٧٩م ـ ١٩٩ م انخفضت دخول ٢ % من أفقر عائلات أمريكا بنسبة ٢ %، بينما ارتفعت دخول ٢ % من أغنى عائلات أمريكا بنسبة ٣ %، وفي عام ١٩٩٨م كان في أمريكا ١٧ ملياردير مقابل ١٣ ملياردير عام ١٩٨٢م، ويقول أحد هذه التقارير إن ثروة بيل جيتس وحده ـ مؤسس شركة ميكرو سوفت لبرمجيات الكمبيوتر ـ بلغت في وقت من الأوقات ما يعادل صافي ثروات ١ ٦ ملايين مواطن أمريكي أي ثلث السكان تقريباً فإذا نظرنا إلى العولمة باعتبارها غزواً فكرياً ومواجهة حضارية بل فرضاً لنمط من العيش فإن آثاره المدمرة لا تزال كامنة في الشعوب التي تعيشه وتحياه،ولا يزال المشرِّعون الذين شرَّعوا أفكاره وأحكامه مشغولين في تشريع الأفكار والأحكام التي تُرقِّع ما أحدثه هذا النمط من العيش من مآس للبشرية، ومن شرور ترزح تحتها الشعوب التي تعتنقه وتطبقه في حياتها ولا تملك منه فكاكاً بعد أن أصبح لهذا النمط في بلادهم من العراقة ما يجعل الانفكاك منه أمراً في غاية الصعوبة.

دور صندوق النقد في تكريس هيمنة الدول الكبرى اقتصاديا:

أدت التطورات النقدية واحتياجات التجارة الدولية ومتطلبات التنمية الاقتصادية نظراً لترابطها،إلى تداخل التعديلات التي قد تحدث لهذه العناصر في الأجل الطويل، بينما البنك قد دخل ولو بشكل محدود في عمليات الاقتراض التي تساعد على التعديل الهيكلي للتجارة الخارجية لبعض الدول، هذا التدخل أدى إلى تعاون هذه المؤسسة مع الدول المتضررة وذلك بالنصح تارة وبتشكيل لجان تقصي الحقائق تارة أخرى.
والدول الغربية تتحكم في أنشطة الصندوق وإن كانت الدول النامية أعضاء فيه، ولكن التصويت حسب المساهمة الرأسمالية في الصندوق بالإضافة إلى ذلك فإن بنك التسويات الدولية وهو نادي البنوك المركزية الغربية لا تلعب الدول النامية في صنع قراراته أي دور رغم أهميته في توجيه السياسات المالية والنقدية الدولية، كما أن البنوك التجارية العظمى ذات الدور الفعال في المدفوعات المالية والنقدية العالمية هي بنوك غربية تعمل بهدف الربح وإصلاح الاقتصاد الغربي، وليس بهدف التنمية الدولية وصالح الدول النامية، هذا بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية، وبالنسبة للأوضاع المالية والنقدية الدولية فإن الأوضاع الحالية تختلف اختلافا بينا عن تلك التي أنشئت في ظلها مؤسسات اتفاقية فصندوق النقد الدولي غالبا ما ينصح أي دولة تواجهها مشكلة في ميزان مدفوعاتها بما يعرف لديه بسياسات الاستقرار، وهي تتضمن عادة :

- تخفيض قيمة العملة الوطنية .
- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي أو العمل على الاقتراب من هذا الهدف .
- الحد من الاستيراد .
- رفع سعر الفائدة المحلية لتشجيع الادخار والحد من التضخم المالي .
- الحد من الإنفاق الحكومي عن طريق الإعانات للمستهلكين .

ويعتقد الخبراء في صندوق النقد الدولي أن إتباع الدولة لنصائحهم سوف يحقق زيادة الصادرات، وبالتالي زيادة موارد تلك الدولة من النقد الأجنبي وذلك سوف يحقق خفضاً في الواردات وبالتالي مدفوعات الدولة من هذا النقد، وبالنسبة لميزان مدفوعاتها فإن الهدف من تخفيض العملة هو زيادة الصادرات وخفض الواردات .

وهو الشيء الذي قلما يتحقق في الدول النامية لأن كلا من عرض الإنتاج القابل للتصدير والطلب على الواردات الضرورية كلاهما غير مرن، فالإنتاج الزراعي بطبيعة إنتاجه غير مرن خاصة فى الأجل القصير،وفي معظم الدول النامية غير كاف لمواجهة الاستهلاك المحلي، وبالتالي لن يلعب دوراً في زيادة الصادرات وإعادة التوازن لميزان المدفوعات .

دور الصندوق في خدمة المصالح الأمبريالية:

يحظى صندوق النقد الدولي بأهمية كبيرة بين مؤسسات التمويل المالي الدولية لأنه وكالة دولية من الوكالات التابعة للأمم المتحدة وقد أثارت نشأة الصندوق عام ١٩٤٥ جدلاً حاداً عن الدور الذي يضطلع به في الاقتصاد العالمي وتسخيره لخدمة القوى الامبرياليه التي تسعى إلى السيطرة على العالم ولتسليط الضوء على سياسات صندوق النقد الدولي وعلاقته بالدول الاحتكاريه وما أدت إليه هذه السياسات من تداعيات خطيرة على الاقتصاديات الناميه, واستجابة لرغبة البلدان الرأسمالية الغنية في الغرب الرأسمالي التي أرادت منع تكرار كارثة الكساد التضخمي الناتج عن السياسات الرأسمالية الفاشلة,والأكثر أهمية في استراتيجية صندوق النقد الدولي تشجيع البلدان الناميه على الاستدانة الخارجية وتكبيلها بشروط الدين الخارجي واعبائه لتحقيق هدفين أساسيين الأول : جني أرباح خيالية تحلم بتحقيقها في البلدان الرأسمالية والثاني : احكام السيطرة على الاقتصاديات النامية وتحويلها إلى المقصلة الرأسمالية .

ولقد أرادت البلدان الاحتكارية أن يكون صندوق النقد الدولي أداة فى يدها لتنفيذ مشاريعها في الاقراض الخارجي وخلق فرص ذهبية لاستثماراتها في البلدان النامية , ولهذا تصاغ سياسات صندوق النقد الدولي بالاتفاق مع السياسات الرأسمالية للدول الاحتكارية وللتغطية على النوايا المبيتة والأهداف التي تخطط لها البلدان الاستعمارية خلف صندوق النقد الدولي لايقاع البلدان المتخلفة في شباك الديون الخارجية , لابد من تغليف تلك الأهداف الرامية إلى استنزاف موارد العالم الثالث بشعارات المساعدة والمعونه وغير ذلك من الشعارات التي تخفي ورائها خططاً ومؤامرات جهنمية لاستعمار العالم النامي .

إلا أن البلدان النامية لم تحصد من الأهداف المعلنة سوى مزيد من الخراب وتفاقم مشاكل التضخم والبطالة وتراكم الديون الخارجية

ثانياً : آثار البنك الدولى:

البنك الدولي و سياسات التبعية و التدخل:

الدول الغربية،على النقيض مما تجاهر به، تتسابق نحو سورية، في الخفاء، وتقدم لها عروضاً مغرية تسعى من خلالها إلى ضمان حصص شركاتها في مقاولات إعادة الإعمار واستخراج النفط والغاز اللذين اكتشفت احتياطات هائلة منهما في الساحل السوري.

ومعلوم أن البنك الدولي لا يتحرك دون إذن الولايات المتَّحدة، فقد قدم لسورية قرضاً بقيمة ٢١ مليار دولار، بشروط ميسرة، مبدياً رغبته في تمويل مشاريع إعادة الإعمار ولكن سورية رفضت العرض كلياً وتجارب الاقتراض في دول العالم الثالث كثيرة، وكلها لم تكن فى مصلحة الدول المقترضة؛ لأن الاتفاقات مع البنك الدولي بمنزلة اتّفاقات مع الدّوائر الاستعماريّة، ففي كل تجارب العلاقة معه كانت ترهن أي بلد يقترض منه، وتمس سيادة البلاد بسبب شروطه التي يمليها على الدول المقترضة،فتصبح الدولة مرغمة على تنفيذ سياساته وسياسات من وراءه من الدول الاستعمارية، فلم تجلب قروضه للدول سوى الإذلال والمهانة والفقر، وثبت أن المستفيد الوحيد هم الدائنون الاستعماريون.

ومعروف دوره السلبي في الأزمة الاقتصادية الآسيوية ١٩٩٧، و دوره الهدام في الأزمة المالية الأرجنتينية ٢ ١ فقد كانت التدخلات القيصرية لخبراء واشنطن التي توجهه هي ما أدى إلى تلك الكوارث، كما يقول خصومه ولا تقتصر اتهامات خصوم البنك الدولي على اعتباره مرتهناً لإرادات أغنياء العالم، بل تتعدى ذلك إلى اعتباره أيضاً مجرد وسيلة أخرى ضمن وسائل إدامة الهيمنة الاقتصادية للدول العظمى التي أنشأته وقد انتقد جوزيف ستيجليتز الاقتصادي الأمريكي المعروف سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي،وقال: إن المؤسستين الدوليتين تتلقيان الأوامر من وزير الخزانة الأمريكي وأنه استقال من البنك الدولي بعد أن تبين له أن وصفات البنك الدولي وصندوق النقد هي وصفات للخراب الاقتصادي يدفع ثمنها الفقراء فكلاهما مؤسستان من مؤسسات العولمة، فإذا أخفقتا في حل مشكلات الغرب فكيف يمكنهما حل مشكلات البلدان النامية ؟

لا سيما أن عملهما يقوم على خلق الأزمات ثم التطوير تحت شعار الديمقراطية والتجارة، والملكية الفكرية، والموارد الطبيعية، والبيئة فيتم خلق الأزمات ثم الإقراض وخلق أزمات إضافية ذات صلة بالديون ليظهر أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وسيلتان للاستعمار الأمريكي الجديد وعملهما هو عمل سياسي بوسائل مالية،بدعم من اقتصادات الدول الكبرى، فتكون الدول النامية هي الضحية،لأنها ستكون عبارة عن ساحات مفتوحة لتنمية أموال المستثمرين من الدول الغنية،مع استئثارها بالخامات والثروات الطبيعية، وعلى رأسها البترول، وهذا يقتضي أن تحمل هذه البلدان التبعية، وتكون مجالاً للمنافسة، ومحلاً للصراع على النفوذ وأسواقاً مفتوحة لمؤسسات الإنتاج الغربية و يقتضي كل هذا أن تتكيف الإدارة السياسية في البلد لما فيه ضمان حرية السوق وحرية الدخول والخروج للأموال المستثمرة، وهنا تكمن التبعية والخضوع للنفوذ والسيطرة بل هذا ما يسمى بالاستعمار الجديد ووصفاته تؤدي إلى تفاقم الديون الخارجية والتي لا تقف عند الحدود الاقتصادية والاجتماعية، بل إنها تتجاوز إلى تعريض حرية صانع القرار السياسي إلى مزيد من الضغوط والتدخل الأجنبي وقروضه قادرة على التأثير في سيادة الدول، فيلعب البنك الدولي دور الشرطي الذي يلزم الدول المدينة بتوجهات معينة في سياساتها العامة، وهو ما يشكل مساساً بالسيادة الوطنية و استقلال القرار السياسي، وفرض تبعيتها للبنك الدولي والدول التي تحركه.

ولا شك في أن تفاقم القروض التي تحصل عليها دول العالم الثالث من البنك الدولي،وخصوصا الدول العربية عرضة لكثير من الضغوط القاسية، ووضع إمكانية حرية الحركة الاقتصادية والسياسية لها تحت القيود الناتجة عن المنح والقروض التي تحصل عليها من البنك الدولي ومؤسساته.

سياسات البنك الدولي للأراضي الفلسطينية المحتلة:

يكشف البنك الدولي، في تقريره عن النمو، أنه يقدم توصيات سياسية يكتنفها جهلٌ تام أو تجاهلٌ متعمد بالتاريخي الفعلي للسياسات التي ما انفكت الحكومة الإسرائيلية تنتهجها تجاه الفلسطينيين منذ النكبة عام ١٩٤٨وتنطوي على التطهير العرقي،ومصادرة الأراضي،ونهب الممتلكات الخاصة ، والاعتقال التعسفي، والعنف المدبَّر،وحظر التجول على نطاق المدن، والحواجز، ونقاط التفتيش، وتقسيم السكان على أساس أعراقهم ودياناتهم، واللامساواة المتعمدة في النظام القانوني الإسرائيلي

وفي حين أن الإسرائيليين سعوا في بعض الأحيان إلى الحد من نمو الاقتصاد الفلسطيني لتقييد استقلال الفلسطينيين أو معاقبتهم على عصيانهم، فإن الدولة الإسرائيلية تتصرف في الكثير من الأحيان الأخرى كطفيلٍ يستمد مزايا اقتصاديةً كبيرةً من الاقتصاد الفلسطيني الأفقر بكثير وبإصدار تقريرٍ لا يعترف بأن تنمية اقتصاد ناجح وتحريك عجلة النمو يستحيل في مثل هذه الظروف القاسية، فإن البنك الدولي يُثبت أنه غير راغبٍ في النظر إلى الصراع ، وتقبل حقيقية دورِ إسرائيل في تقويض التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو بذلك يتحول - بعلمه وغير علمه - إلى شريكٍ في هذه العملية.

ولا يكتفي البنكُ الدولي بإخراج عملية التنمية من وضعها بالتقليل من شأن الاحتلال والمشروع الاستيطاني الاستعماري وحسب، وإنما يرفض أيضاً النظرَ في توصياته السابقة الخاطئة بشأن السياسات وهو يُفضِّل، عوضًا عن ذلك، أن يُحمِّل الفلسطينيين مسؤوليةَ الإخفاق إذ يلومهم على ضعف تنفيذ السياسات، رغم أن الفلسطينيين أنفسهم لايملكون سوى حيزٍ ضيقٍ للمناورة بحرية نظراً لاعتمادهم على المعونة وبسبب الآثار المدمرة المترتبة على الاحتلال ولا شيء يكشف ذلك أفضل من انتقادات البنك الدولي الموجهة إلى تضخم الرواتب الحكومية وتوصياته الهادفة إلى إقامة اتحاد جمركي أوثق مع إسرائيل، بينما تُعتبر تلك الرواتب ضروريةً لحماية الأسر الفلسطينية من الانزلاق أكثر في براثن الفقر، ولإبقاء الفلسطينيين ضمن النموذج المعيب المتمثل في عملية التنمية مقابل السلام التي يعكف المجتمع الدولي على تقديم المعونة لها ولا يعبأ البنك الدولي بما يكفي بالفلسطينيين الكثيرين الذين يكافحون من أجل إقامة أعمال تجارية، ليس لأجل النمو، وإنما لأجل البقاء على قيد الحياة.

ويُقلل البنك الدولي في تقاريره المتتالية منذ أوائل التسعينيات من أهمية الإشارة بوضوح إلى إسرائيل ودورها إذ يستخدم عبارات مُلطِّفة ومصطلحات محيَّدة فتقرير النمو الحالي يستخدم عبارات من قبيل نظام الإغلاق القاسي والحالة المشوهة للتنمية، وهي عبارات لا تعكس بدقةٍ حقيقة أنظمة القمع وحجمها مثل التطويق العسكري وسياسات الإفقار المتعمد المتبعة لفرض عقاب جماعي والمصطلحات المحيَّدة تموِّه حقيقة المشروع الصهيوني الاستعماري وعملية تقويض التنمية اللذين يُعدان جزءًا من السياسات الإسرائيلية قديمة العهد المتمثلة في نهب الممتلكات الخاصة، ومصادرة الأرض الفلسطينية، وممارسة التطهير العرقي

وعلى سبيل المثال، يستخدم البنك الدولي في الغالب مصطلح القيود الأمنية بدلًا من مصطلح الاحتلال، وكلمة الأمن هنا تعني ضمنيًا أن لإسرائيل الحقَّ المشروعَ في تنفيذ أي سياسات من أجل حماية مواطنيها وتُستّخدم تلك الكلمة من ناحية المفاهيم حتى عندما تعني تلك السياسات تدميرَ قريةٍ فلسطينية في سياق التمرين العسكري أو عندما يفصل تشييد الجدار إحدى القرى عن الأراضي التابعة لها ولم تُذكَر كلمة الاحتلال سوى خمس مرات في التقرير رغم أن سير الحياة اليومية في فلسطين يخضع في أوجهه كافة للاحتلال.

الباب السادس
وسائل السيطرة الاستعمارية

القروض والمعونات:

مؤتمران مهمان انعقدا في نهاية الحرب العالمية الثانية لأول: سياسي، وهو مؤتمر يالطا، الذي بموجبه تم تقسيم تركة الحرب بين الحلفاء والثاني اقتصادي،وهو مؤتمر بريتون وودز الذي أفرز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فالقيادة المركزية للنظام الاقتصادي العالمي تتمثل في ثلاث ركائز:

-صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وأُضيف إليهما منظمة التجارة الدولية. ولكن صندوق النقد الدولي يختلف عن جميع المؤسسات الدولية بفارق كبير يكمن في امتلاكه لسلطة وأدوات يستطيع بها فرض قراراته على جميع أعضائه وبما أن جميع الأنشطة الاقتصادية تدخل في مجال عمل الصندوق، فإن آثار قراراته تمتد لتشمل جميع دول العالم، ودوره شديد الأهمية بالنسبة للدول النامية، حيث أنه أهم مفاتيح السياسة الداخلية والخارجية، ويفرغ استقلال هذه الدول من جوهره الحقيقي، ليحوله إلى مجرد استقلال نظري أجوف، ويُدخلها في إطار التبعية.

- وصندوق النقد الدولي وإن كان القلب النابض المحرك للنظام النقدي الدولي، فإنه في الحقيقه الأداة الرئيسة لتنفيذ عملية الانتقال إلى الاستعمار الجديد، والمحافظة عليه، وبالنظر إلى بنود ميثاق الصندرق يتبين أنه إنما وُجد لخدمة الدول الاستعمارية عموماً والولايات المتحدة بشكل خاص في سعيها لتنفيذ مخططها الجديد الذي رسمته في نهاية الحرب العالمية الثانية لاستغلال العالم الثالث أولاً، ثم تكريس سيادتها لتكون هي الدولة الأولى في العالم فكان البنك الدولي توأماً للصندوق والصندوق أكبر مؤسسات التآمر، وهو الذي يعطي شهادة حسن سير وسلوك، تؤهل البلد المقترض لأخذ القروض، كما ان شهادة الصندوق هذه هي التي تعطي الموافقة لنوادي المال لجدولة ديون البلد الذي يعجز عن السداد ولا يمنح الصندوق هذه الشهادة إلا بعد تدخلات ومفاوضات مع البلد المدين والخضوع لشروط الصندوق التي يفرضها كبرنامج للإصلاح الاقتصادي في البلد ذاته وهذه الشروط هي التي تؤدي بالبلد إلى الدمار والخراب.

-وبعثات صندوق النقد الدولي تجوب الأقطار لِلمراقبة والتفتيش والمحاسبة والاطلاع على كل برامج الاقتصاد في البلد ودراسة التقارير عن النفقات والايرادات لميزانيات تلك الأقطار فالصندوق عبارة عن شرطي الاقتصاد العالمي، يتحرك لمصلحة أمريكا والدول الصناعية الكبرى فتحركه سياسي أكثر منه اقتصادي أو مالي، ويشارك بعثات الصندوق أعضاء من موظفي البنك الدولي، حيث يتم التنسيق والتعاون بينهما. المعونات الأمريكية

واستعمال القمح وتقديم القروض والمنح المالية والمساعدات الإنسانية عن طريق المؤسسات التابعة للأمم المتحدة المليئة بالجواسيس المعونات الأمريكية القائمة على مد الشعوب الفقيرة بالصداقة الأمريكية وقد أبقت أمريكا عيناها مفتوحتين على الثورات الدائرة في بلاد المسلمين خشية انهيار الأنظمة الحاكمة التابعة لها، خاصة في مصر لمكانتها، ومانعة أي دولة منافسة لها، خاصة بريطانيا ومن معها من دول أوروبا، من التسلل ومد نفوذها إليها، ومحاولة استغلال الثورات لإخراج نفوذ بريطانيا السياسي من اليمن والخليج وشمال أفريقيا ولقد أعلنت أمريكا عن استئناف تقديم مساعدات لمصر تبلغ ١,٣ مليار دولار، وزيادة في المساعدات الإنسانية لليمن لتبلغ ٥٥ مليون دولار، ومساعدات لتونس لقضاء ديونها التي تبلغ ١ مليون دولار وهنا يطرح أكثر من سؤال حول هذه المساعدات وحقيقتها وأهدافها: هل هو الكرم الأمريكي؟ أم هو الدافع الإنساني طمعاً في إغاثة الملهوف وأملاً في نشر الخير والمعروف؟ أم هي لوجه الله؟ أم هي مساعدات شيطانية تقوم على اللف والدوران الرخيص والتضليل الحقير وشراء الذمم من أجل السيطرة ومد النفوذ ورهن توجهات البلاد السياسية ومقدراتها الاقتصادية.

إن المساعدات الأمريكية إحدى أدوات الأمن القومي للولايات المتحدة، وهي مساعدات سياسية وليست إنسانية؛ لذلك فهي تتعلق بالمساءلة الدستورية التي يحاسب الكونجرس رئيس البلاد عليها

إن تاريخ المعونات الأمريكية يعود إلى زمن الرئيس الأمريكي الأسبق ترومان الذي أقر برنامج للمعونات تحت مسمى: مساعدة تقنية للدول النامية وقد أُظهرت على أنها تعبير عن سلوك إنساني ونوايا طيبة لمجتمع ديمقراطي تجاه المجتمعات الأقل حظاً والتي تتسم بالتخلف التقني وغياب القيم الاجتماعية المتناسقة مع التقدم والرخاء وهنا تجدر الإشارة إلى أن الشعب الأمريكي معظمه يعارض هذه المعونات ويطالب بتخفيضها، وهذا يوضح أن الرأي العام الأمريكي ليس هو الذي يقرر سياسات المعونة الخارجية وكذلك فإن المعونات الأمريكية تستمر حتى في أوقات الأزمات وقصور الإنفاق العام الداخلي لأنها تخدم مصالح أمريكية متعددة لا يعلمها إلا السياسيون، فقد قال عضو الكونجرس كلارنس لونج إن مؤيدي المعونة يمثلون دوافع اقتصادية وسياسية متنوعة تشكل أهدافاً مختلفة مثل شراء أصوات في الأمم المتحدة أو مواقف تخدم مصالحها أو إقامة قواعد عسكرية عبر البحار

فالرؤساء الأمريكيون يعترفون صراحة بأهمية المعونات الخارجية كأداة لتعزيز مصالح أمريكا الاقتصادية والسياسية والعسكرية في الخارج فمرسوم الكونجرس لسنة ١٩٥ م الخاص بالتنمية الدولية يبيح فتح الأسواق المحلية في الدول على مصراعيها للبضائع الأمريكية عموماً وفي ظروف الهيمنة السياسية الأمريكية تتمتع الشركات الأمريكية بمساندة حكومتها لأنشطتها التجارية الخارجية؛ وبذلك تعترف وكالة التنمية الدولية USAID وكذلك الخارجية الأمريكية للكونجرس وللشعب الأمريكي أن المساعدات الأمريكية ليست هبة وإنما مصالح.

ويصف وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جورج شولتز برنامج المعونات الأمريكية في مقدمة تقرير خاص صدر عن الخارجية الأمريكية عام ١٩٨٣م على أنه أداة أساسية من أدوات سياسة أمريكا الخارجية، وأنه يرتبط ارتباطاً مباشراً بأمن أمريكا القومي وازدهارها الاقتصادي ويذكر الرئيس الأسبق رونالد ريجان في رسالته السنوية أمام الكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٦م إن كل دولار ينفق على المساعدات الأمنية يساهم في الأمن العالمي بالمساهمة نفسها لذلك الدولار في بناء قوة الدفاع الأمريكية .

وتقرر هذه المساعدات وتمرر بالإضافة إلى المؤسسات الأمريكية من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذين تسيطر الولايات المتحدة عليهما، سواء من خلال رأس المال المقدم أومن خلال عملية اتخاذ القرارات عن طريق قوتها التصويتية وسيطرة موظفيها، وهذا شكل من أشكال الوصاية الأمريكية الدولية على العالم بحيث تتحقق فى النهاية أهداف الأمن القومي الأمريكي .

المساعدات الأمنية والعسكرية:

أما المساعدات الأمنية والتي تهدف لتعزيز حالة الاستقرار في المناطق التي تؤخذ بعين الاعتبار في التخطيط الأمني الأمريكي ففي هذه المناطق تعتبر المعونات الاقتصادية الأمريكية مفيدة في مساندة السلام أو الحرب حسب وجهة النظر الأمريكية لأن الملاحظ أن الدول التي لها الأولوية من المساعدات نجد أنها تتميز بمواقع عسكرية استراتيجية والحقيقة هي أن المساعدات الأمريكية إلى مصر والأردن والسلطة الفلسطينية في جوهرها مساعدات للكيان الصهيوني لأنها ترتبط بشكل مباشر بعقد الاتفاقات السياسية بين الدول العربية والكيان الصهيوني، وقد تم إعفاء الأردن من ٧ مليون دولار من الديون عام ١٩٩٤م بعد اتفاق وادي عربة، وتحصل مصر على أكثر من ملياري دولار سنوياً لقاء صفقة كامب ديفيد .

المساعدات الأمريكية العسكرية:

يقول وليام كوهين وزير الدفاع الأمريكي الأسبق إن صفقات السلاح الأمريكية: تأتى فى إطار اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاق الصلح بين القاهرة وتل أبيب لضمان عدم محاكمة العسكريين أو المدنيين الأمريكيين أمام المحكمة الجنائية الدولية على ارتكابهم جرائم الحرب أو جرائم ضد الإنسانية، وكذلك تكون مقابل قواعد عسكرية أمريكية ومؤسسات ذات صفة عسكرية، وجيش من عناصر الحماية لأغراض حماية السفارات الأمريكية وقنصلياتها فضلاً عن حماية الحكومات العميلة التي ترعى بدورها المصالح الأمريكية .

وعلى سبيل المثال قدمت مصر تسهيلات بحرية وجوية مقابل المساعدات الأمريكية العسكرية على الشكل التالي:

تسمح مصر للطائرات العسكرية الأمريكية باستخدام الأجواء العسكرية المصرية،وخلال الفترة من ٢ ١م إلى ٢ ٥م سمحت مصر ٣٦٥٥٣ مرة بعبور طائرات عسكرية أمريكية الأجواء المصرية .

منحت مصر تصريحات على وجه السرعة لـ٨٦١ بارجة حربية أمريكية لعبور قناة السويس خلال نفس الفترة، وقامت بتوفير الحماية الأمنية اللازمة لعبور تلك البوارج.

نشرت مصر حوالى ٨ جندي من قواتها في منطقة دارفور غربي السودان عام ٢ ٤م.

قامت مصر بتدريب ٢٥ عنصراً في الشرطة العراقية و٢٥ دبلوماسياً عراقياً خلال عام ٢ ٤م.

أقامت مصر مستشفى عسكرياً وأرسلت أطباء إلى قاعدة باجرام العسكرية في أفغانستان بين عامي ٢ ٣م و٢ ٥م حيث تلقَّى حوالى أكثر من ١ ألف مصاب الرعاية الصحية.

المناورات العسكرية الأمريكية المشتركة المعروفة باسم النجم الساطع حيث جرت أكثر من مناورة شاركت فيها قوات عسكرية من الجانبين، استهدفت الترتيب الأمني الأمريكي الجديد لأفريقيا .

الحرب على الإرهاب وتعزيز الأمن زاد من عسكرة سياسة بوش الأفريقية لعام ٢ ٨م .

المساعدة في مواصلة السعي للاستفادة من الموارد الأفريقية، وإقامة قيادة عسكرية مركزية لأفريقيا تعمل على تحقيق غرض الوصول إلى نفط وغاز أفريقيا وغيرها من الموارد الطبيعية في القارة.

وكان من الواضح،أن المساعدات التى قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل من مصر وسوريا فى أعقاب حرب ١٩٧٣م،قد ارتبطت بنتائج اتفاقات فك الاشتباك بين القوات العربية والإسرائيلية، ففى خلال المرحلة المكوكية لهنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، كان هناك تركيز فى المفاوضات على الربط بين التسوية والاستقرار والرخاء فى المنطقة، على أن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً فى كل ذلك.

المساعدات والقضية الفلسطينية :-

أما فى فلسطين، فواضح أن المساعدات كانت مقابل السلام والأمن لكيان اليهود حيث تمثل عملية السلام في الشرق الأوسط محوراً أساسياً في العلاقات بين السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة، وأنّ مساعدات الحكومات الأمريكية المختلفة للسلطة الفلسطينية سعت لتحقيق أولويات سياسية، ومستقبل المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية يتوقف على مدى التزام السلطة بهذه الشروط وهي: مكافحة ما يسمى الإرهاب ضد إسرائيل من قبل الفصائل الفلسطينية والمنظمات المسلحة الأخرى، ودوام الاستقرار، ودعم التعايش السلمي مع إسرائيل، والاعتراف بحق كيان يهود في الوجود.

فقد ذكرت مصادر فلسطينية مطلعة أن الإدارة الأمريكية ما زالت تواصل تقديم المساعدات للأجهزة الأمنية الفلسطينية بكل أنواعها، سواء من ناحية إقامة المقرات أو تقديم التجهيزات والدعم اللوجستي إضافة للأموال ويعترف ويؤكد وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني حسن أبو لبدة بأن لدى السلطة توجهاً رسمياً برفض المساعدات الأمريكية للفلسطينيين لعام ٢ ١٢م إذا ما اقتصرت على قطاع الأمن، وتعزيز القدرات الأمنية الفلسطينية الهادفة في نهاية الأمر لتعزيز الأمن لصالح إسرائيل،واقتصار هذه المساعدات على الأمن يعني أن للادارة الأمريكية تصوراً حول وظيفة السلطة غير مقبول يقوم على أساس أن لها وظيفة أمنية أكثر منها وظيفة اقتصادية وسياسية واجتماعية وما شابه .

ولقد تحولت السلطة الفلسطينية إلى رجل أمن وحارس عميل يتسوّل أموال المانحين الأمريكيين وغير الأمريكيين التي تقدم للفلسطينيين باسم دعم عملية السلام والتي تتحول إلى رشاوى وفساد وفضائح على رؤوس الأشهاد.

برامج المساعدات الأمريكية لتحديد النسل:

تدَّعي أمريكا أن الانفجار السكاني إذا لم يوقف سيؤدي إلى ثورات لذلك يجب السيطرة على زيادة السكان لكي تسير الحركة الطبيعية للمصالح التجارية الأمريكية حول العالم بشكل مأمون وتدعي أنه بدون محاولة معاونة هذه البلاد في تنميتها الاجتماعية والاقتصادية، سيثور العالم ضد الوجود التجاري الأمريكي القوي، تقول كارين مايكلسن: كان يفرض على الدول الفقيرة برامج تحديد النسل بصرف النظر عما إذا كان لديها أو لم يكن لديها مشكلة سكان، وكان ذلك شرطاً لمنح معونة الغذاء وأشكال أخرى من المعونات الثقافية بدعوى مواقفها الإنسانية .

هذا بعض ما يسمى بالمعونات الإنسانية الأمريكية التي تقدم للدول التي تسمى فاشلة في إطار عدم التكافؤ السياسي، وكلها تقع في دائرة الشبهات خاصة في ظل النظام الرأسمالي المادي الجشع والمكاسب السطحية التي قد تنتج من هذه المعونات لهذه الدول الفاشلة مقابل الثمن السياسي الباهظ الذي تقبضه الدول الغربية الرأسمالية .

وسائل الثالوث المدمر:

يطالب صندوق النقد الدولي أى دولة تسعى للاقتراض منه بحزمة اصلاحات مالية وضريبية منها رفع الدعم عن عدد من السلع والخدمات وفرض ضرائب على سلع أخرى كشرط لدراسة إمكانية منحها قرضاً ولقد أوضح كثير من علماء الاقتصاد السياسي، وسياسيون مفكرون منذ أواسط القرن الماضي خطورة القروض الأجنبية على استقرار الدول السياسي والاقتصادي، وأن تلك القروض سوف ترهن الدولة للجهات المانحة وما سياسة البنك الدولي في اعطاء القروض إلا أحد اساليب السيطرة على الدول، حيث أنها تفتح الطريق أمام الأموال الأجنبية لتحل محل الجيوش والقوى العسكرية في فرض السيطرة والنفوذ على الشعوب الضعيفة لاستغلالها وأمريكا كانت وما زالت تضطر الدول لأخذ القروض منها،وهي تضغط على كل بلد حتى تجبره على أخذ المساعدات، والبلد الذي يمتنع عن أخذ القروض تُثير فيه القلاقل وتغلق له المتاعب حتى اخضاعه لارادتها ، وتسعى لربطه بها بواسطة الأموال.

لقد عانت بلدان العالم الإسلامي من القروض الخارجية أشد البلاء، فاحتلت تونس، واستعمرت مصر عن طريق الديون، إلا أن الدول القائمة في العالم الإسلامي مازالت تقوم بتمويل معظم مشاريعها بقروض خارجية جلها من أمريكا، إما مباشرة منها ، أو بطريق غير مباشر عن طريق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

والإقراض يتم بعد إرسال الخبراء لمعرفة مقدرة البلاد المالية، والإحاطة بأسرارها الاقتصادية، وفرض شروط ومشاريع معينة هي في الغالب مشاريع استهلاكية وخدمات عامة، وليست مشاريع إنتاجية والقروض وسيلة لبسط النفوذ، وسلاح سياسي في يد الدولة المقرِضة تستخدمه لتفرض به سياستها ونظامها على البلد الذي يأخذ هذه القروض، وأي نكسة تصيب مشاريع التنمية في الدول المستدينة هي نكسة للنظام الذي يقوم بتنفيذها.

والقروض التي تعطي على نوعين: قصيرة الأجل، وطويلة الأجل، أما القروض قصيرة الأجل فإن القصد منها ضرب عملة البلاد لإيجاد اضطراب فيها، لأنه لا يُقبل السداد إلا بالعملات الصعبة، وقد تعجز البلاد عن التسديد بهذه العملات لندرتها لديها، أو لأنها في حاجة إليها، مما يضطرها لشراء هذه العملات بأسعار عالية، فتهبط قيمة عملتها وتلجأ إلى صندوق النقد فيتحكم في عملتها حسب السياسة التي تراها أمريكا لأنها هي التي تسيطر عليه وتملك أكثرية أسهمه أما القروض طويلة الأجل فإنها توضع لآجال طويلة،ويتغافل عن تسرب هذه الديون للأرصدة الشخصية ويتساهل عند استحقاقها حتى تتراكم وتصبح مبالغ ضخمة تعجز البلاد عن تسديدها، فيبدأ تدخل الدولة المقرِضَة إما مباشرة أو عن طريق المؤسسات المستخدمة في الإقراض، ويجري فرض برنامج للتصحيح الاقتصادي يتضمن شروطاً مهلكة مثل تخفيض سعر العملة، وتقليص الإنفاق الحكومي، وخصخصة المشاريع العامة، وتعويم أسعار العديد من السلع، ورفع الرسوم على بعض المواد والخدمات مثل المحروقات والمياه والكهرباء، وفرض ضرائب جديدة،وغيرها من الإجراءات التي تجعل اقتصاد البلد والسياسة المالية في قبضة الدول المقرِضة.

نظام النقد الدولى للقضاء على الفقراء وليس الفقر:

اعتمدت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية أداة من أدواتها السياسية ظاهرها إيجاد تطور اقتصادي في الدول الفقيرة يحول دون وقوعها فريسة للشيوعية وباطنها هو للتأثير على قرار تلك الدول فترتبط اقتصادها باقتصاد أمريكا ثم تصبح تابعاً لها وقد تطورت تلك السياسة مع نهاية الخمسينات من مساعدات لأجل المشاريع إلى مساعدات من أجل برامج التنمية وعوضاً عن أن تقتصر المساعدات على أمريكا أصبحت تشارك فيها دول ومؤسسات دولية أو مؤسسات مالية خاصة منفردة ومجتمعة وأخذ صندوق النقد الدولي يعمل كمستشار لتلك الدول والمؤسسات يقدم دراسات عن اقتصادات الدول التي تطلب المساعدات والمشاريع والبرامج التي تسعى للحصول على مساعدات من اجلها ويفاوض تلك الدول بإرسال مفوضين مؤهلين ومتمرسين ليرى إن كانت تلك الدول مؤهلة للمساعدات أو يؤهلها إن لم تكن مؤهلة فيعطيها شهادة تؤهلها لتلقي المساعدات.

والمساعدات لا تعني المنح وإنما تعني القروض والمنح جزء بسيط منها وتقوم الدولة التي تطلب قرضاً عادة بتقديم مشروعها أو برنامجها التنموي إلى الجهة الدائنة لدراسته ولهذه الجهة أن توافق أو لا توافق حسب نظرته للمشروع أو البرنامج من وجهة نظرها هي لا من وجهة نظر الدولة صاحبة المشروع وتشترط الدولة المقرضة في الغالب على الدولة المقترضة أن تقوم الأخيرة بشراء مستلزمات المشروع أو البرنامج من أسواق الدولة المقرضة وطبيعي أن الدول الصناعية سعياً منها لاحتكار أسواق العالم الثالث تعمل على دوام ذلك الاحتكار وعلى عدم استغناء تلك الأسواق عن سلعها وهذا يقتضي منها تمويل المشاريع غير المنتجة والمشاريع الترفيهية والرمزية الدعائية بل وتشجع الدول النامية على أمثال تلك المشاريع والبرامج وزرعت في أذهان الدول النامية استحالة التصنيع الثقيل دون المرور بالتصنيع الاستهلاكي فأوقعتها في دوامة استهلاك لا تستطيع الخروج منها وقد أصبحت هذه السياسة سياسة لجميع المؤسسات التي تقوم بالإقراض

وطبيعي أن تتعرض موازين مدفوعات دول فقيرة تعتمد على الاستهلاك المستورد دون الإنتاج إلى مأزق وعجز مزمن ولحل هذه المشكلة تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لسحب حصتها في احتياطي الصندوق كعجالة تلتقط فيها أنفاسها ريثما تتدبر أمرها وكما جاء في صندوق النقد فان أي دولة تستطيع أن تحصل على السحب الاول- سحب الذهب- من غير مسائلة او اعتراض من الصندوق . اما القيام بالسحوبات الاربعة الاخرى فيحتاج إلى موافقة الصندوق وتنفيذ شروطه ولا يعطي الصندوق موافقته إلا بعد دراسة للمأزق او العجز وما يكتنفه من واقع اقتصادي لذلك البلد فيرسل خبراءه المتمرسين للتفاوض مع مسؤولي التجارة والمال في تلك الدولة وغالباً ما يكون أولئك المسئولون من المنغمسين بالثقافة والحاضرة الغربية جراء دراستهم في دول غربية مما يسهل عمل الصندوق قد يكون المأزق او العجز ناجماً عن عدم قدرة الدول النامية على سداد ديونها او حتى دفع الفوائد وهو ما يسمى بالمأزق مما يقتضي ديوناً جديدة او اعادة جدولة الديون القديمة فتطلب الجهات الدائنة أو التي يطلب منها الدين من صندوق النقد الدولي دراسة المشكلة وتقديم رأيه ونصيحته فيرسل الصندوق موظفيه للتفاوض ليرى إن كان سيصدر شهادة حسن سلوك للدولة المعنية لتحصل بموجبها على الدين أو جدولة الديون او ليقوم هو بالسماح لها بسحب حصتها في احتياطه.

وكالعادة لا يقدم الصندوق للدولة تسهيلات لسحب رصيدها منه ولا يعطيها شهادة حسن سلوك تقدمها للدائنين الا بعد مفاوضات شاقة يدفع الصندوق من خلالها الدولة لتبني برنامج اصلاح اقتصادي يتكون عادة من النقاط التالية:

١- حرية التجارة وحرية تحويل العملات

-خفيض عملة الدولة

برنامج تقشفي لمحاربة التضخم ويشمل عادة النقاط التالية:

أ- وضع قيود على الإقراض المحلي ورفع نسبة الفائدة وربما أحيانا زيادة رصيد الاحتياطي.

ب- تقليص إنفاق الدولة وزيادة وارداتها فتزداد الضرائب ورسوم الخدمات وأجور الانتفاع بالمرافق العامة ووقف الدعم للسلع الاستهلاكية وتجميد الأجور لموظفي الدولة .

جذب رأس المال الاجنبي للاستثمار بتقديم التسهيلات اللازمة له ويمكن للدولة النامية المعنية أن تتبنى البرنامج كلياً أو جزئياً بحيث يؤدي الغاية ذاتها فى جميع الأحوال فإذا لم تتبنى بنداً زاد من اعتمادها على بند أخر فإذا رفضت الدول مثلاً تخفيض الحواجز الجمركية كما تقتضي حرية التجارة فان عليها تخفيض عملتها بنسبة أعلى مما لو أزالت الحواجز الجمركية أو ان تزيد من الضرائب والرسوم وبعد التوصل إلى اتفاق يملي موظفوا الصندوق على الدول النامية نص كتاب يرفع للصندوق تحدد فيه الدولة تعهداتها والتزاماتها حتى يعطيها الصندوق شهادة حسن السلوك وإذا نكثت الدولة بوعودها وقفت المساعدات عنها أو تعرضت لعقوبات ونظرة سريعة إلى البرنامج تكشف أنه يقوم على المبدأ الذي قام عليه الصندوق وهو حرية التجارة وحرية صرف العملات وحرية الاستثمار أي حرية انتقال رأس المال.

وعند التمعن في هذا المبدأ نرى أنه يؤدي إلى هدم اقتصاد أي دولة نامية تلتزم به فهو يتجاهل إن الدول الرأسمالية قد بنت اقتصادها خلف أسوار عالية من القيود والضرائب الجمركية وأنها لم تتبنى حرية التجارة إلا بعد أن اطمأنت لقوة اقتصادها وانها تعود إلى الحماية كلما هدد اقتصادها الخطر فتنمية الاقتصاد الضعيف لا يكون بفتحه أمام المنافسة غير المتكافئة مع اقتصاد أقوى منه لان المنافسة تكون دائماً لصالح الاقتصاد الأقوى تماماً كالمصارعة بين خصمين غير متكافئين وهذه حقيقة يقرها منظروا المبدأ الاقتصادي الحر فيقولون أن الحماية للصناعات الناشئة ضرورية.

ومن المعلوم بداهة أن آلية حرية السوق تعمل ضد الطرف الأضعف فمنظروا الاقتصاد الحر والسوق الحرة ينظرون إلى الاقتصاد العالمى ككل بغض النظر عن التوزيع فيقولون أن حرية السوق تؤدي إلى مزيد من النمو في الاقتصاد العالمي قد يكون صحيحاً ولكن القضية المطروحة للبحث ليست قضية نمو الاقتصاد العالمي وإنما قضية نمو اقتصاد بلد معين وضعَ صندوق النقد الدولي البرنامج من أجل إصلاح اقتصاده ورفع النمو فيه وما دام هذا البلد هو الأضعف في المنافسة فان الوضع ليس في صالحه ويقول المنظرون إن حرية السوق تؤدي إلى التخصص وإلى تكريس التخصص فتحصل المنفعة من تبادل هذا التخصص في السوق الحرة

وقد يكون هذا الكلام صحيحاً إلا أن الدولة النامية تتخصص في مواد خام معينة ومنافسته تتخصص في التصنيع فان مبدأ التخصص وتكريس هذا التخصص يعني أن يبقى النشاط الاقتصادي للدولة النامية في تصدير المادة الخام بينما يبقى النشاط الاقتصادي للدولة الصناعية المنافسة في تصدير السلع المصنعة وبالتالي تكريس صناعتها دون خوف من منافسة وفي هذا تكريس لفقر الفقير ليزداد فقراً وتكريس لغنى الغني ليزداد غناً فإذا نضبت المادة الخام وجد البلد النامي نفسه لايملك شيئاً ومن هنا فان مجرد تبني صندوق النقد الدولي سياسة حرية التجارة وحرية السوق في تعامله مع الدول النامية هو عمل لصالح الدول الصناعية ولتحطيم اقتصاد الدول النامية بل وأحيانا أنظمتها.

منتدى دافوس :

ليس منتدى دافوس الاقتصادي منظمة من المنظمات الدولية، ولكنه مجرد لقاء اقتصادي يضم سنوياً، في البلدة السويسرية دافوس: النخبة العالمية من القادة السياسيين، ومدراء الشركات ومعيار المشاركة أن يكون المشارك مديراً عاماً أو نائب المدير العام لمؤسسة تتجاوز قدرتها المالية ٦٢ مليون يورو، والخبراء وغيرهم من شخصيات العولمة السياسية-الاقتصادية وعليه ليست دافوس مكاناً لاتخاذ القرارات وهي ليست مركز سلطة، بل مجال تأثير على الخطوط الأساسية للاقتصاد العالمي وتقدم دافوس الأفكار والتحاليل والمفاهيم التي غالباً ما نجدها توجيهات منظمات مثل صندوق النقد الولي FMI ومنظمة التجارة العالمية OMC.

أسس هذا المنتدى (مؤسسة لا تستهدف الربح) الألماني كلوس شواب Klaus Schwab عام ١٩٧١؛ وهو دكتور في الهندسة الميكانيكية والاقتصاد ويدرس في جنيف سياسة الأعمال يشارك في مؤتمر دافوس أكثر من ٢ شخصاً؛ وتدور المناقشات فيه حول مسائل جيوسياسة والتكنولوجيا المتطورة وشتى الأزمات والاقتصاد الكبير والصغير والخ يحضر الخبراء موضوعات المنتدى قبل شهر من انعقاده، ويعدونها في ملف من ٣ صفحة، فتتم مناقشتها في جلسات عمل ومؤتمرات.

كان المنتدى، لدى تأسيسه عام ١٩٧١، يركز أساساً حول أوروبا، بدأ عام ١٩٧٦ عولمته مع المنتدى الأوروبي- العربي ، وفي السنة التالية مع المنتدى الأوروبي- الأميركي - اللاتيني وتوسع المنتدى في العام ١٩٧٩ إلى الصين والهند وفي العام ١٩٨٢ اتجه المنتدى نحو حلقة أوروجواي (مباحثات في منظمة التجارة العالمية) تغير اسمه في العام ١٩٨٧ ليصبح المنتدى الاقتصادي العالمي وكانت تناقش فيه أمور شتى: سقوط جدار برلين، توحيد ألمانيا، الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية، وإلخ...

ولكن المنتدى لم يطرح مسألة العولمة الاقتصادية، بشكل خاص، إلاّ عام ١٩٩٦ ولعل ذلك يعود لكون الأزمة الآسيوية أنذرت العالم حول احتمال انهيار النظام المالي العالمي ويكشف لنا بعض المسؤولين الأمريكيين الأحرار أن في أمريكا اليوم حكومة خفية تدعى حكومة الظل، هي التي تخطط وتنفِّذ، لا يعلم كنهها أكثر السياسيين الأمريكيين.

ولو أردنا أن نفهم هذه اللعبة أكثر، علينا أن نراجع ما ورد في البروتوكولات الصهيونية، وقراءة تخطيطهم للسيطرة على العالم وقيادته.

ورد في البروتوكول الرابع عشر: عندما نصبح أسياد الأرض لن نسمح بقيام دين غير ديننا من أجل ذلك يجب علينا إزالة العقائد، وإذا كانت النتيجة التي وصلنا إليها مؤقتاً قد أسفرت عن خلق الملحدين، فإن هدفنا لن يتأثر بذلك بل يكون ذلك مثلاً للأجيال القادمة التي ستستمع إلى دين موسى، هذا الدين الذي فرض علينا مبدؤه الثابت النابه وضع جميع الأمم تحت أقدامنا، فالخطر كبير وعظيم ، ولكن علينا أن لا نصاب باليأس، فاليأس صفة من صفات الكافرين، وعلينا أن نتسلح بالإيمان واليقين أولاً، وبالعلم والحقائق ثانياً، وأن نبذل جهدنا وجهادنا، فهذه القوة ليست في أكبر حدودها إلا قوة بشرية ضعيفة، يمكن للناس الآخرين الانتصار عليها، وإلحاق الهزيمة بها.

وتضخيم هذا الأمر بحيث يشعر القراء ومتابعو وسائل الإعلام أن القوة الأمريكية بالإدارة اليهودية قوة عظيمة، لا يمكن تخيّلها أو معاداتها أو حتى التفكير في ذلك، وأنها شبح عظيم، أو تنين خارق تستحيل مواجهته بالوسائل البشرية، هذه الفكرة بحدّ ذاتها فكرة صهيونية وحرب نفسية، يهدفون من خلالها إلى بثِّ الخوف والذعر في نفوس الناس، ليسلِّموا لهم، ويستسلموا من غير مقاومة تُذكر.

أهم المصادر والمراجع

العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي - د.غسان منير حمزة سنو و د.علي أحمد الطراح

العولمة - د.محسن أحمد الخضيري

جغرافيا الوطن العربي والعالم- خضر إدريس وجموعي مشري

التمويل الدولي -عرفان تقي الحسيني

مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات- د. سرمد كوكب الجميل

الأقتصاد الدولي- د. غازي صالح محمد الطائي

العلاقات الأقتصاديه الدوليه د. فليح حسن خلف

العلاقات الأقتصاديه الدوليه- د. صالح ياسر حسن

الأداره العامه وأدارة الخصخصه مع نماذج لتجارب بعض دول العالم- أ. د. محمد نصر مهنا

العولمه في ادارة المنظمات العالميه- أ. صلاح عباس

تاريخ الفكر الأقتصادي قبل آدم سمث- د. أنيس حسن يحيى

اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية -محمد ناجي خليفة نقلا عن الموقع الالكتروني
: http://www.sarambite.com/exposeeco٣.htm

انتقادات ضد منظمة التجارة العالمية -محمد ولد عبد الدايم - نقلا عن الموقع الالكتروني
:www.aljazwwra.net/NR/exeres/٦AA١٥٩٣٨

الجات والتحديات -عبد العظيم حمدي

من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة - كمال بن موسى قلا عن الموقع الالكتروني:http://www.sarambite.com

العولمة والجات- الفرص والتحديات -عبد الواحد العفوري .

منظمة التجارة العالمية: آثارها السلبية والإيجابية على أعمالنا_الحالية والمستقبلية – سمير اللقانى

فخ العولمة الأعتداء على الديمقراطية والرفاهية ترجمة: عدنان عباس على

أمريكا – الكتاب الأسود بيتر سكاون ترجمة: ايناس أبو حطب

المستقبل المسروق - قصة الهجمة على النمور الآسيوية د. محاضر محمد- ترجمة: أمير صديق ومحمد الخاتم

تطوير تكنولوجيا المعلومات من اجل التنمية - كتونو

هكذا يدمرون أمتى- أسامة عبد الرحمن

الفهرست